فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین

صفحہ	مقاصد
۴	المقصد الاول فی برہان التطبیق
۱۷	المقصد الثانی فی برہان العروۃ الوثقی
〃	المقصد الثالث فی برہان المنصف
۱۸	المقصد الرابع فی برہان التضعیف
۱۹	المقصد الخامس فی البرہان العرشی
〃	المقصد السادس فی برہان الزوج والفرد
〃	المقصد السابع فی برہان الزیادۃ
۲۰	المقصد الثامن فی برہان السلمیہ
〃	المقصد التاسع فی برہان اختلاف النصفین
۲۱	المقصد العاشر فی برہان التحریک
〃	المقصد الحادی عشر فی برہان المساواۃ
〃	المقصد الثانی عشر فی برہان الاعظمیۃ
〃	المقصد الثالث عشر فی البرہان الحدسی
〃	المقصد الرابع عشر فی برہان الاشتمال
۲۲	المقصد الخامس عشر فی برہان المسامتۃ
۲۴	المقصد السادس عشر فی برہان الموازاۃ
〃	المقصد السابع عشر فی برہان المسامتۃ بعد المقاطعۃ
۲۵	المقصد الثامن عشر فی برہان التخلص
〃	المقصد التاسع عشر فی برہان التلاقی
〃	المقصد العشرون فی برہان المقاطعۃ بعد المسامتۃ
〃	المقصد الحادی والعشرون فی برہان المسامتین
〃	المقصد الثانی والعشرون فی برہان التخلصین
〃	المقصد الثالث والعشرون فی برہان کثرۃ الانفصات
۲۶	المقصد الرابع والعشرون فی برہان تحرک الکرتین
〃	المقصد الخامس والعشرون فی برہان خلو الحیز
〃	المقصد السادس والعشرون فی برہان طرح الوسط

صفحہ	مقاصد
۲۶	المقصد السابع والعشرون فی برہان زیادۃ مسافۃ الابطار
〃	المقصد الثامن والعشرون فی برہان المیتہ
〃	المقصد التاسع والعشرون فی برہان الطفرۃ
۲۷	المقصد الثلثون فی برہان تلاقی المتوازیین
〃	المقصد الحادی والثلثون فی برہان حصر الانحصار
〃	المقصد الثانی والثلثون فی برہان الوصل وہو مما استخرجتہ
〃	المقصد الثالث والثلثون فی برہان کرۃ القطرین وہو من مستخرجاتی ایضا
۲۹	المقصد الرابع والثلثون فی برہان التنصیف وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد الخامس والثلثون فی برہان الانقسام وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السادس والثلثون فی برہان عروض العدد وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السابع والثلثون فی البرہان السلمی
۳۸	المقصد الثامن والثلثون فی برہان الاربعۃ المتناسبۃ
〃	المقصد التاسع والثلثون فی البرہان الترسی
۳۹	المقصد الاربعون فی برہان تحرک الخط
〃	المقصد الحادی والاربعون فی الاسد الاصغر
〃	المقصد الثانی والاربعون فی برہان الوساحۃ المسفتہ
۴۰	المقصد الثالث والاربعون فی برہان الوسط والطرف
〃	المقصد الرابع والاربعون فی برہان التضایف
۴۲	المقصد الخامس والاربعون فی برہان العلیۃ
۴۴	المقصد السادس والاربعون فی برہان انقطاع السلسلۃ
〃	المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب
〃	المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر
۴۵	المقصد التاسع والاربعون فی برہان التوقف من الطرفین
〃	المقصد الخمسون فی برہان الحدوث
〃	المقصد الحادی والخمسون فی برہان الحصول العرضی
۴۶	المقصد الثانی والخمسون فی برہان التناسب

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه مبتدئ كل شيء ويرجع اليه اشهد انك لا اله الا انت الذي معلوماته غير متناهية ومقدوراته غير واقفة ليس لها حد تقف لديه واصلي واسلم على حبيبك محمد المصطفى احمد المجتبى الذي بعثته الينا ليعلم كلا منا ماله وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برهنوا على المقدمات وقرروا بانواع التقويات وكلهم يرجع اليه وبعد فيقول الغارق في بحر الخطيئات الكنى بابي الحسنات محمد المدعو بعبد الحي اللكنوي الانصاري الايوبي تجاوز الله من ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن المشتهر في المشارق والمغارب ذي الفضل والمواهب مولانا الحاج محمد عبد الحليم جعل الله سره ورفعه جنة النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين وهدية لطيفة الى الماهرين مسماة بالكلام المتين في تحرير البراهين وملقبة بامام البراهين مشتملة على براهين ابطال اللاتناهي والقول بقول التناهي التي اوردوها في كتبهم متفرقة واودعوها في زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجهها كشفا حثيثا واوردت فيها مالها وما عليها واودعت فيها ما ينفعها ويفيدها وعدوانها مما استفدته من كتب الفضلاء الحديثية والقديمة ضاما اليها ما تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصد هي المهمات مما هو مفصلا على فصول هي للتاريب صول وسيقول الناظر فيها بلا تنبيه هذه كنز لا اهل سحر لا اهل بحر نا غرو وقد قيل كم ترك الاول للآخر ولقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتاليف المعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير انه اصر على هذا الجمع بعض صحابي ومخلص احبابي اصرارا بليغا ولم يترك عذرا اعتذر به ولو عذرا خفيفا فانعطفت عنان القلم من تاليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والله المسئول ان يسلكني طريق السداد ويجنبني من مكائد اهل الجدل والعناد ولما اختتمته بتوفيق الله تعالى اتممته خدمة بحضرة من تخلق باخلاق الكمال وتحلى بحلي الاقبال فضائله لا تحصى وشمائله لا تستقصى الى احد هذه المناقب العلية والمناصب البهية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية النواب مختار الملك تراب عليخان سالار جنگ بهادر لا زالت منته فايضة على ارباب الفضل والكمال ونعمه سائلة الى اصحاب العز والجلال وها انا اشرع في المقصود وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق والجود اعلم ان الشيء كما كان او مشكما مقدارا كان او جسما ماديا كان او مجردا ان كان له حد ينتهي اليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم الى قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو ان يتصف الشيء بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو ان يكون الشيء وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنه بحيث لا ينتهي الى حد بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها

ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهى وقد نص واعلى ان اللاتناهى بهذا المعنى ليس باطل بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهى بالمعنى الاول فلا يمكن ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه براهين بعضها تخص بالكميات وبعضها تختص بالمتكمات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تخص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

المقصد الاول في برهان التطبيق وهو يعم الكل سمى به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور

وما يرد عليه وما يجاب عنه **اعلم** انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فانفرض سلسلة مبتدأة من مبدأ معين كا مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدأها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدأ الى ما لا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات فح يمكن للمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لا مجال للتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فانه كلما وجد شئ في عالم الواقع عرض له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي او الوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث لو اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تأليفي واقع في امتداد الاتصال كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذا تأتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية متحركا وذلك الحركة لا يعقل الا على وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور له نزاع لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد به ان يجعل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية ورد عليه ان الذهن لا يقدر على التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد **واجاب عنه** العلامة الجونفوري بعد ما اختار الشق الاول بانه لا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين مشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي

من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية
المقادير لكونها غير متناهية انتهى **وفيه نظر اما اولاً** فلان التطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يخلو اما ان يكون بنمو الناقص في جانب
واما ان يكون بذبول الزائد في جانب المبدء واما ان يكون بتخلخل الناقص في جانب المبدء واما ان يكون بتكاثف الزائد واما ان يكون بجذب
الناقص من طرف عدم التناهي حتى يخلي مكانه واما ان يكون بدفع الزائد الى طرف عدم النهاية بسبب خلو مكانه والكل باطل فانه على الصور
الاربع الاول لا يكون ضيرفي مساواة الجملتين وعلى الاخيرين يلزم التناهي لان غير المتناهي لا يخلي مكانه فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق
الكذائي في الخارج لا يفيد شيئا **فان قلت** آخذا من كلام الفاضل القراباغي في حواشي شرح العقائد الجلالي انا نفرض المحاذاة في الخارج
بين الجملتين بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع في غير المتناهي **لا يقال** استحالة انما هي بسبب خارجي
وهو عدم التناهي والمتجانسان المرتبتان الموجودان في الخارج بما هما كذلك لا يتقاعدان عن التطبيق الجذبي والدفعي **لانا نقول** الكلام
انما هو في تطبيق الغير المتناهيين من حيث هما كذلك لا في تطبيق مطلق المتجانسين **واما ثانيا** فلان ما ذكره بقوله فان امتنع ذلك لامر
خارج لم يقدح غير صحيح فان الكلام ههنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث انه غير متناه لا في تطبيق المتجانسين مطلقا فجعل اللاتناهي
خارجا وقطع النظر عنه قادح في المقصود **واما ثالثا** فلان قوله ويكفي الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان في الاشياء
الغير المرتبة ايضا وهو خلاف مقصودهم فانهم اشترطوا لجريانه شرطا منها الترتب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما سيجيء تحقيقه **قال المحقق**
الدواني في رسالته المسماة بالنموذج العلوم التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلك غير مقدور في صورة
الترتيب ايضا وان كفى الملاحظة الاجمالية فهي جارية في غير المرتبة ايضا **والقول** بان الاجمالية كافية في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق
بين المبدئين يستلزم الانطباق في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق
المبدء على المبدء فلا اذا تكفي الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدء على المبدء ولا تكفي الملاحظة الاجمالية ابتداء من غير استعانة
به انتهى **وقال الفاضل** الشيرازي في حواشيه على القديمة الحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يتحقق التطبيق لان المراد بالتطبيق
ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازاء كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف الغير المتناهي وتعيين الاجزاء
وامتياز بعضها من بعض انما يتحقق في صورة ترتبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على امرين امتياز الاجزاء بعضها من بعض وجعل
العقل كل معين من احدهما بازاء معين ونحن نسلم ان الجعل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية بل تكفي فيه الملاحظة الاجمالية
ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتب وعدم الترتب لكن تحقق الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان في صورة الترتب يتحقق الامتياز
بين الاجزاء فلا حاجة الى تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم يكن الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون
الامتياز بالعقل ولا شك ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن اشترط
الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتب اشترط لاجل تحقق الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الجعل المذكور
يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف فلا فرق هكذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذي
ذكره ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز في نفس الامر في الغير
المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد
لا يظهر ففي صورة عدم الترتيب وان لم يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في
نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احديهما بآحاد

الاخرى كل معين بمعين بالمعنى المذكور فالفرق تحكم وقال السيد الهروي قدس سره في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب
يتعين عند العقل اجمالا فاذا طبقناهما تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في البين لا الاتساق والانتظام
فبالضرورة يكون في جانب اللاتناهي انتهى ورده سراج المحققين بدر الدين واستاذي نور الله مرقده في حل العاقد في شرح العقائد
بقوله يرد بان التطبيق لو كان في الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء
آحاد الاخرى فلا ينفع الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل العاقد
وغيره ان يقال اذا فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عدم النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس موقوفا على جعلنا وفرضنا
سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين ازيد
من الاخرى فالمساواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري انتقلت الزيادة والنقصان الى جانب اللاتناهي بالضرورة
لانعدام الاوساط وتكثيره واما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرضنا ان اول الجملة الصغرى مقابل لثاني الكبرى فالزيادة
في بادي الرأي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول وان لم يكن بينهما محاذاة مكانية فاذا
طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت
الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجيء لهذا زيادة توضيح انشاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع
وجود الاجزاء مفصلا وظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع استحضار الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في
كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **والجواب** عنه من وجوه احدها ان التطبيق على ما حققناه معناه سهل فانه ليس
المراد منه التطبيق الخارجي او العقلي الاجمالي او التفصيلي بل معناه اظهار الانطباق النفس الامري وهو متحقق وان لم يوجد في زمان الا بعض متناه
وثانيها ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود كل جزء في
زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين تماما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان غاية الامر ان التطبيق يكون
على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى **وثالثها** ما اقول نعم قد صرحوا بان الله تعالى
يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بانطوائه في علمه بذاته وايضا صرحوا بان تخصص بعض الزمانيات ببعض
الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر
حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة الينا
وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف في هذا المقام **ومنها** ما اورده محقق الصناعة في القبس السادس من كتاب القبسات بقوله اما السبيل
التطبيقي فلا ثقة بجدواه ولا التعويل على برهانيته بل ان فيه تدليسا مغالطيا فاللامتناهيات في جهة واحدة ربما تطرقت اليها المفاوتة من
الجهة الاخرى التي هي جهة التناهي لا من جهة اللاتناهي كما في سلسلة المآت بغير نهاية وسلسلة الالوف الى لا نهاية وليس يصح تحريكها متناهيا
من جهة اللانهاية واخراجه بكليته عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التي لآحاده بالاسر فاذن اذا طبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين
المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز الطرف ودرجته الى
حيز الوسط ومرتبته ولا يزال ينتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم مشتغلا بالتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد بعينه ودرجة بعينها ابدا وتنبث
اقصى الحدود واخر الدرجات موضع فاذا ما انصرم عمل التطبيق انتفت التفاوت المفاضلة على ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتصر تقدره

فی فوق تلک المرتبة وبالجملة لا مصیر للمفاوتة الی جنبة اللانهایة ابدا بل انما ابدا فی جنبة التناهی اما فی حد الطرف واما فی شئ من حدود الاوساط انتہی **وفیه** ما اورده کل من نظر فیه ان ہذا انما یتم فی صورة ملاحظة العقل الامور الغیر المتناهیة تفصیلا وتطبیق کل من آحاد احدی الجملتین بکل واحد من آحاد الاخری تعیینا فان العقل غیر قادر علی ذلک فلا محالة یقف علی حد واما اذا کان ملاحظة الامور الغیر المتناهیة اجمالا لا یلزم الانتهاء الی حد اصلا لان العقل له ان یلاحظ الغیر المتناهیة کلها علی سبیل الاجمال والملاحظة الاجمالیة کافیة فی ما نحن فیه کما یظهر بالتامل **وایضا** قد حققنا ان التطبیق معناه انطباق النفس الامری والتطابق الواقعی فاین احتمال الوہم والعقل حتی یقال بانصرام التطبیق بوقف الاعتمال **واقول** الحق عندی ایضا ان ہذا البرہان فیه مغالطة لکن لا لما ذکره صاحب القبسات فانه بارد غایة البرودة بل لان التطبیق بالمعنی المحقق لا یثبت التناهی فان غایة ما یلزم منه ان بازاء کل واحد من الجملة الکبری اول من الصغری وکل ثان ثان وہکذا لکن لا یلزم منه التناهی فان الجملتین موجودتان وفی کل منهما اول وثان وثالث الی غیر ذلک ولکل منهما موضع لیس للآخر کل منهما فی موضعه ویتصف بکونه مثله من الاخری ولا یلزم التناهی الا اذا ترک الثانی مکانه وانطبق علی الاول وہکذا واذ لیس فلیس نعم لو طبق احدی السلسلتین علی الاخری فی الخارج بالجر للزم التناهی فی جانب اللاتناهی بالضرورة وبالجملة اجراء ہذا البرہان فی صورة التطبیق الخارجی صحیح واما مطلقا فکلا فاحفظ ہذا فانه فیه زل اقدام الکثیر من کلما تہم لاجرائہم ہذا البرہان فی کل موضع لکن فیه اصلاحا ایضا لا یندفع به النقض بالاعداد وغیره **ومنها** ان بطلان کون الکل مساویا للجزء غیر ظاہر بل قد یکون الجزء اعظم من الکل کذنب الطاؤس فانه اعظم من الطاؤس فما ظنک بالتساوی **وجوابه** ان ہذا قول من لا یعرف الفرق بین البدیهیات والنظریات ویشکک فی الاولیات ولا یفهم ان الطاؤس اسم المجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذی له ادنی تامل یعرف قطعا ان الکل اعظم من الجزء ولا یمکن ان یکون جزء مساویا للکل فما ظنک بالاعظمیة وہذا من البدیهیات الاولیة **فان قلت** المدرک بالحس لیس الا ذات الکل والجزء واما وصف الاعظمیة فغیر مدرک بالحس سلمنا انه مدرک بالحس ایضا لکن المدرک ہو ان ہذا الکل اعظم من الجزء واما ان کل کل اعظم من الجزء فغیر مدرک بالحس قطعا واذا کان کذلک لم یکن الحکم بان الکل اعظم من الجزء من الاولیات **قلت** لیس الشرط فی الاولیات ان تدرک بالحس بل ہی عبارة عن قضایا یکون تصور طرفیها کافیا فی الجزم بالحکم وہہنا کذلک **وقد نبه** علیه بوجوه احدها ما ذکره الامام الرازی فی المحصل من انه لو لم یکن الکل زائدا علی الجزء لکان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة لم یجتمع فی ذلک الجزء الآخر کونه موجودا ومعدوما **وخدشه** المحقق الطوسی فی نقد المحصل بان ہذا البیان مبنی علی کون الکل ہو الجزء مع زیادة ولا نعنی بکون الکل اعظم من الجزء الا ہذا فہو لو کان حجة علی ثبوت ہذا الحکم لکان مصادرة علی المطلوب **وثانیها** انه لو لم یکن الکل اعظم من الجزء لم یکن للجزء الآخر اثر التعدد فلا یکون الجزء جزءا ہذا خلف **وثالثها** ان الجزء یعرضه من الاعداد الواحد والکل یعرضه الکثرة کالاثنین مثلا ولا شک ان ما فوق الواحد اعظم منه فالکل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الکل عبارة من الجزء والشئ الآخر ففی الکل مرتبة لا تکون بہذا الشان مرتبة فی الجزء وہذا ہو معنی الاعظمیة **ومنها** ما ذکره القاضی الکوفاموی فی منهیات شرحه للسلم بقوله الحق ان الامور الغیر المتناهیة لا تتصف بالزیادة والنقصان بالقیاس الی نظائرہا لانهما من عوارض الکم من حیث التناهی وبعد تناہی المحدود نعم یمکن الحکم علیها بالتساوی مطلقا من حیث عدم انقطاع التطابق بین آحادہا وبهذا قولهم الکل اعظم من الجزء فی المتناهی مسلم لا فی غیر المتناهی فلا یتم اکثر البراہین کالتطبیق والتضایف والتضعیف وغیرہا انتہی **ورده** حسن المحققین فی شرح السلم بان قولنا الکل اعظم من الجزء بدیهی مطلقا سواء کانا فی المتناهی او غیر المتناهی **واقول** ہذا القدر من الرد غیر مفید فان القاضی مانع فجوابه لا یکون الا باثبات المقدمة الممنوعة واذ لیس فلیس **والاولی** ان یقال الکل ذا تصور بصفة اللاتناہی وکذا الجزء ینقبض العقل عن تجویز الاعظمیة والاصغریة بلا ریب لکن لا لکونهما کلا وجزءا بل لکونهما غیر متناهیین والکل والجزء الواقعان

فی القضیۃ المعروفۃ لیسا مقیدین بتصورہما بصفۃ اللاتناہی ولا بصفۃ التناہی بل ہما متصوران من حیث نفس مفہومہما ولا شک ان من تصور
مفہوم الکل والجزء علم قطعا ان الکل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورہما الاعظمیۃ لا یکون بد من صدقہ فی جمیع افرادہ کما ہو شان الکلیات
ومن افرادہ الغیر المتناہی ایضا فیحکم فیہ بالاعظمیۃ ایضا ومنہا انہ قد تقرر فی مدارکہم ان الاستلزام بین المحالین انما یکون اذا کان بینہما علاقۃ
وقالوا لا فرق بین المحال والممکن فی الاستلزام لعلاقۃ طبعیۃ او عقلیۃ وعدمہ لعدمہا فاذا صح عند العقل ان یکون بین محالین علاقۃ اللزوم
بعد فرض وجودہما جاز ان یحکم بکونہما متلازمین والا فلا وفرعوا علیہ ان المقدم المحال یجب ان لا یکون منافیا للتالی حتی لو کان منافیا
لم یکن بینہما ملازمۃ فان المنافاۃ تصحح الانفکاک والملازمۃ تمنعہ فلو کان المقدم المحال مع کونہ منافیا للتالی مستلزما لہ فی نفس الامر لزم صحۃ
الانفکاک ومنعہ وہو اجتماع للمتنافیین اذا عرفت ہذا فنقول تقریر برہان التطبیق المذکور لیس حاصلہ الا انہ لو کانت الامور الغیر
المتناہیۃ موجودۃ لزم اما التساوی بین الکل والجزء واما التناہی فان کان الثانی فیہما والاول محال وما یستلزم المحال محال فعدم
التناہی محال فالتناہی ثابت ومن المعلوم ان فیہ استلزام عدم التناہی للتناہی وبینہما منافاۃ واضحۃ فکیف الاستلزام وہذا
الایراد لا یختص بہذا الموضع بل یجری فی القیاسات الخلفیۃ وامثالہا مما یثبت فیہ الشیء علی تقدیر فرض عدمہ کقولہم عدم الزمان
یستلزم وجودہ واجتماع النقیضین موجب لارتفاعہما ونحو ذلک وجوابہ من وجہین احدہما ما اختارہ محقق الصناعۃ فی الافق
المبین حیث قال ذا بطل ان یستلزم مفہوم ممکن او محال ما ینافیہ فما شان الاقیسۃ الخلفیۃ التی یثبت بہا الشیء علی تقدیر فرض عدمہ ویلزم
فیہا الشیء من فرض نقیضہ الیس یقال عدم الزمان قبل وجودہ قبلیۃ زمانیۃ وبعد زمانہ بعدیۃ زمانیۃ یستلزم لوجودہ ولا تناہی الابعاد
یوجب التناہی فیقال لک ان عنیت ان بین ہناک ان المستحیل المفروض الوقوع لو کان حاصلا فی نفس الامر کان عدمہ واقعا فیہا ولو کان
المتحقق فی نفس الامر ہو نقیض الشیء کان الشیء متحققا فی نفس الامر فذلک من الاکاذیب الفاسدۃ الباطلۃ وان عنیت ان بین البیانات
انہ لو فرض شیء من تلک الامور کان ہناک ما یسوق الی ان ہذا الفرض غیر مطابق للواقع من حیث انہ فرض للنقیضین او فرض لعدم الشیء ووجودہ
معا فذلک ما یرومہ الراسخون فی تلک المواضع ولیس فیہ استیجاب استلزام الشیء ما ینافیہ بل انما استیجاب امتناع الشیء لکونہ مساوق اجتماع
النقیضین وبالجملۃ الفرض الذی فی البیانات الخلفیۃ ہو تقدیر الشیء علی انہ فرض محال لا انہ فرض محقق فیقال انا لو فرضنا ہذا الشیء تصورناہ
لعلمنا تحقق عدمہ لا انہ لو تحقق ہذا الشیء فی الواقع لکان عدمہ متحققا فی الواقع وہذا اصل متجوہر فی تعرف الحقائق واسع النفع فی المواضع العلمیۃ
والمواقع البرہانیۃ فاذن المستحیل المفروض بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل یحکم علیہ باستلزامہ لاجتماع المتنافیین بحسب مفہومہ المتمثل
فی لحاظ العقل وہما بما ہما متمثلان فی لحاظ العقل لیسا من المستحیلات بل من الممکنات انتہی کلامہ ملخصا من عباراتہ المطنبۃ وتبعہ القاضی
الکہ غاموی فی شرح سلم العلوم کما ہو دابہ فی جمیع تصانیفہ وردہ العلامۃ السندیلی فی شرح السلم بقولہ لا نعلم ما ذا ارادوا ان ارادوا ان فی القیاسات
الخلفیۃ لیس یحکم بلزوم الشیء لنقیضہ بلا وسائط بل یحکم بواسطۃ البیانات فلا یضر فان لازم اللازم لازم البتۃ فیثبت الاستلزام مع المنافاۃ
غایۃ الامر انہ قد یکون خفیا بسبب کونہ لوسائط محتاجا الی البیانات کما فی استلزام عدم الزمان لوجودہ واستلزام عدم التناہی لہ والتلازم
بواسطۃ لا ینکر وان ارادوا انہ لا یحکم فیہا باللزوم بین الشیء ونقیضہ بحسب تحققہما فی الواقع بل یحکم بان فرض احدہما فی الذہن وتمثلہ فی لحاظ العقل
یستلزم فرض العقل وتمثلہ معہ ثم یحکم بان ما فرضہ وتمثلہ مستلزم لفرض نقیضہ من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر کما یفہم من آخر کلامہ فی الکتاب
فان ما لم یوجب تحققہ فی نفس الامر تحقق نقیضہ معہ فیہا وان فرض ایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض معہ لا یکون من الحقائق الباطلۃ فی نفس
الامر انتہی ودفع ہذا الرد بتعیین الاول ما ذکرہ الفاضل الرامفوری فی حواشی شرح السلم بقولہ یجوز ان یقال ان السید الباقر
اراد الشق الثانی ولا یتوجہ علیہ ما اوردہ بقولہ فان ما لم یوجب الخ لانہ اذا اعترف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض فلا یصح نفی الاستلزام

مطلقا الذی ہو مناط عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ **علی** انا نقول اذا تحقق الاستلزام فی الوجود الذہنی وظاہر انہ لیس لخصوصیۃ الوجود الذہنی
دخل فی الاستلزام فلیس الا لماہیۃ الملزوم واللازم غیر منفک عنہا فی ای وجود کانت فثبت الاستلزام المطلوب انتہی **اقول** لا یجوز ان یقال
ما قال فان مناط کونہ من الحقائق الباطلۃ لیس الا الاستلزام الخارجی واذ لم یعترف بہ السید الباقر لزم علیہ بالضرورۃ عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ
والاعتراف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل نقیضہ لا یوجب ذلک **علی** انا نقول اذا لم یکن لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل ثبت اللزوم فی نفس الامر وہذا
خلاف ما ادعاہ السید الباقر فلا یجوز ان یکون ہذا توجیہا لکلامہ **الثانی** ما ذکرہ الفاضل اللبکنی فی حواشیہ بقولہ اراد السید الباقر شقا ثالثا وہو انہ یحکم
فی القیاسات الخلفیۃ بان الخصم ان زعم ان امرا مستحیلا کعدم الزمان ولا تناہی الابعاد مثلا متحقق فی الواقع ینتج لنا مقدمات صادقۃ تدل علی ان المتحقق
فی الواقع لیس الا نقیض ما زعمہ الخصم لقصور فہمہ وہذا معنی معقول کاف لدفع ما ادعاہ القائل ان فی القیاسات الخلفیۃ یحکم باستلزام الشیء لنقیضہ انتہی
اقول ہذا معنی غیر معقول فان المقدمات الدالۃ علی ان المتحقق فی الواقع لیس الا النقیض ما زعمہ الخصم ان دلت علی تحققہ علی تقدیر تحقق ما زعمہ الخصم
علی ما یظہر من تقریر البراہین فذلک ہو الاستلزام ویجری فیہ الشقان اللذان اوردہما المورد وان دلت علی غیر ذلک فالکلام فیہ خارج عما نحن فیہ
کما لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ **وثانیہما** وہو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا یحتاج الا الی علاقۃ ذاتیۃ بین ذاتی الملزوم واللازم ہی
علاقۃ استحالۃ الانفکاک بالنظر الی ذات الملزوم ولا استبعاد فی ان یکون الشیء المحال کعدم التناہی بالنظر الی نفس ذاتہ مستلزما لنقیضہ او ضدہ
غایۃ الامر انہ قد یکون الاستلزام بواسطۃ استلزامہ لامر یستدعی تحققہ علی تقدیر ہذا المحال لنقیضہ او ضدہ کما فی ما نحن فیہ فان وجود المقدار الغیر المتناہی
ملزوم لامکان التطبیق وہو ملزوم للتناہی او مساواۃ الکل للجزء وح یکون الاستلزام نظریا یکتسب بالاستدلال وبالجملۃ مبنی الاستلزام لیس الا
ان یوجد بین امرین علاقۃ ذاتیۃ یحیل انفکاک احدہما عن الآخر سواء کانا محالین او ممکنین وہذا وان کان مخالفا لما علیہ اکثر المتاخرین من ان المحال
لا یستلزم ضدہ لکنہ ہو التحقیق ویستقیم علیہ جمیع البراہین ولا یحتاج الی ما ذکروہ من التکلفات المشتملۃ علی التعسفات **الفصل الثانی**
فی ذکر اشتراطہ لاجراء ہذا البرہان مع ما یرد علیہا القادحون قدحا موکدا بالبرہان **اعلم** ان الفلاسفۃ ذکروا لاجراء ہذا البرہان شروطا ثلثۃ و
فرعوا علیہا فروعا متعددۃ **الاول** وجود الامور الغیر المتناہیۃ بالفعل فی الذہن او فی الخارج **والثانی** وجودہا مجتمعۃ فی زمان واحد او فی
آن واحد **والثالث** کونہا مترتبۃ ای ترتیب وضعیا کان او طبعیا او غیر ذلک **اما الشرط الاول** فقد اجمع علی الاشتراط بہ الفلاسفۃ
والمتکلمون وقالوا باسرہم لا بد لجریان ہذا البرہان من ان ینضبط الامور الغیر المتناہیۃ وجود فلا یجری فی المعدومات التی لا ینضبطہا وجود بالفعل
ووجہوہ بان الامور التی لا ینضبطہا وجود لیس فیہا جملتان فی نفس الامر تطبقان لیلزم التناہی فی نفس الامر بخلاف ما لہ وجود فی نفس الامر فانہ اجراء
التطبیق فیہ یلزم اما انقطاعہ فی نفس الامر فیکون ما لا یتناہی فی الواقع متناہیا او عدمہ فی نفس الامر فیلزم تساوی الزائدۃ والناقصۃ وکل منہما
محال فعدم التناہی فی نفس الامر محال والسر فیہ ان الغرض من اجراء ہذا البرہان وامثالہ انما ہو اثبات التناہی فی نفس الامر وابطال اللاتناہی فیہ وہو
انما یبطل بہذا الطریق اذا کانت الجملتان موجودتان فی نفس الامر لیلزم التناہی فی نفس الامر والمعدومات الصرفۃ لیس فیہا جملۃ فلا تطبیق فلا ثبوت
للتناہی فی نفس الامر لا یقال المعدومات حاضرۃ عندہ تعالی فی عالم الدہر فیجری البرہان فیہا باعتبار حضورہا الدہری لانا نقول الحاضرۃ فی الدہر
انما ہی المعدومات التی ضبطہا وجود او یضبطہا واما المعدومات الصرفۃ فلا وجود لہا فی نفس الامر اصلا فلا تکون موجودۃ فی عالم الدہر المعبر عن
الواقع فلا یجری ہذا البرہان فیہا کما لا یخفی علی من تامل **واما الثانی** فقد ذکرہ الفلاسفۃ خاصۃ وفرعوا علیہ عدم جریانہ فی الاشیاء المتعاقبۃ
الوجود کالاعداد والحرکات الفلکیۃ والاجزاء الزمانیۃ والحوادث الیومیۃ ووجہوہ بانہ اذا کانت الآحاد موجودۃ معا بالفعل فالتطبیق بلا شبہۃ واما
اذا لم تکن موجودۃ معا بل متعاقبۃ فلا یتم لان وقوع آحاد احدی الجملتین لیس فی الوجود الخارجی اذ لیست مجتمعۃ بحسب الخارج فی زمان اصلا و
لیس فی الوجود الذہنی ایضا لاستحالۃ وجودہا مفصلۃ فی الذہن دفعۃ ومن المعلوم انہ لا یتصور وقوع بعضہا بازاء بعضہا الا اذا کانت موجودۃ

تفصيلا مما اما في الخارج او في الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اربعين سنة في ان برهان التطبيق
هل هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد مضيها انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشي القديمة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة
قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها انتهى **وقال** الفاضل الخوانساري في تعليقاته واقول ما يقتضيه النظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان
على تقدير تمامه جار في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه لا شك في جريان
البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه في غير المرتبة فلما ستطلع عنقريب عليه من ان في صورة عدم
الترتب لا تتعين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتب لا يجدي **واما** جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور
ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فيظهر الخلف وهو كما يجري في الامور المجتمعة كذلك يجري في
الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد في زمان متناه في الخارج او الذهن كما مر تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد
مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهي الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة
التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجري فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة
الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما في الاول
فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الآحاد لا سيما اذا اريد من التطبيق اظهار الانطباق النفس الامري واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على
نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا للجزء وهو
محال بالبداهة فان طبيعة العدد سواء كانت آحادها مجتمعة او متعاقبة تابى عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان
مستحيلا لم يوجد في الخارج فان وجود الآحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج والاشتباه انما وقع من حيث ان الوهم يذهب
الى ان تلك الامور المتعاقبة يجتمع في محل واحد على قياس الامور التي تمر علينا واحدا بعد واحد ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك **قلت**
الموجود في كل قطعة من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان كان متناهيا لكن جميع الآحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد
موجود في نفس الامر **على** ان للوجود عندهم نحو آخر يعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود في الزمان
لكنها مجتمعة الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادي العالية بانطوائها في
علمها بذاتها او بحصول صورها فيها على اختلاف الرائين فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدواني في انموذج العلوم **ودفع**
العلامة الجونفوري العلاوة وما بعده بقوله في الشمس البازغة لو كفى الاجتماع الدهري او في الحضور عند الباري انتقض البرهان على ما بينا في
جانب الابد ايضا وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة انتهى **وفيه** نظر ظاهر فان المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهري فلا الزام
عليهم بهذا الطريق **فظهر** ان قيد الاجتماع لغو في اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا** ادركه المتكلمون وقالوا ان البرهان يجري في كل ما ضبطه وجود
بصفة اللاتناهي سواء كانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد** اورد عليهم ايضا بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فيها بان نفرض
جملتين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد الى ما لا يتناهى وجملة اخرى من اثنين الى ما لا يتناهى ونطبق آحاد احدهما بآحاد الاخرى
فان ذهبتا الى غير النهاية يلزم مساواة الكل للجزء والا فالصغرى متناهية والكبرى ليست بزائدة عليها الا بقدر متناه فتكون متناهية ايضا
فيلزم تناهي الاعداد وهو خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققين في المواقف واقتفى آثاره العلامة
الجرجاني في شرحه بان جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا يكون امرا وهميا حتى يكون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف
مراتب الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فينقطع بانقطاع الوهم

فلا يلزم محذور **اقول** فيه بحث فانه ان اراد بكون الاعداد وهمية محضة انها اختراعية لا وجود لها في نفس الامر لا بذاتها ولا بمناشيها فهو ممنوع بل باطل كما صرحوا به وان اراد به انها غير موجودة في نفس الامر بذاتها بل بمناشي انتزاعها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه ينقطع ههنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة عن اظهار الانطباق النفس الامري وحكم العقل به حكما كليا وهو يمكن في زمان متناه سواء كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لتخصيصها بالموجودات الخارجية **وقال** الفاضل الخوانساري في حواشي القديمة تبعا لما ذكره الامام الرازي في شرح عيون الحكمة في دفع النقض عنهم المتكلمون انما احالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان بينها ترتب ولا لكن اذا لم يوجد في وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد متناهيا فلم يقولوا باستحالته كما هو منقول عنهم انتهى **ويرد عليه** ان غرض الناقض ليس الا ان الدليل يجري في مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذكره لا يفي لدفعه وعدم وجود جميع الاعداد في وقت متناه مسلم واما عدم وجودها مطلقا فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في امتداد استقبالي غير متناه ضرورة كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لا يكون الا في ما وجد في نفس الامر بصفة اللاتناهي كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود في نفس الامر منها في اي زمان فرض ليس الا القدر المتناهي وما سواه معدوم عن نفس الامر في ذلك الزمان وما ذكره المورد من انها موجودة بصفة اللاتناهي في زمان غير متناه فغير وارد على المتكلمين فانه مبني اما على وجودها في الدهر واما على ان الاعدام الزمانية ليست باعدام حقيقة انما هي غيبوبات زمانية كما حققه المحققون من الفلاسفة وكلا الامرين غير مبرهنين عند المتكلمين فهم ليسوا بقائلين بالوجود الدهري ولا بالغيبوبة الزمانية بل هم يقولون كل ما وجد في الزمان الحاضر فهو موجود وما مضى وما سيجيء معدوم في نفس الامر ولا يلتفتون الى الدقائق الفلسفية فالايراد عليهم بالبناء عليها لا يليق **نعم** يرد عليهم انهم قائلون باحاطة علم الواجب تعالى بكل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فيلزم جريان البرهان في الاعداد بالنسبة الى علمه تعالى فانه اما ان لا يعلم بجميع مراتب الاعداد او يعلم فان كان لا يعلم يلزم جهله ببعض الاشياء الآتية تعالى عن ذلك وان كان يعلم يلزم وجود الاعداد الغير المتناهية في ذاته تعالى بالفعل فيجري البرهان فيلزم تناهيها فالنقض بها باق الى الآن كما كان **فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لا يلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان يكون معلوما والامور الغير المتناهية بصفة اللاتناهي تابى بذاتها عن ان تعلم لان كل ما يعلم لا بد ان يكون محدودا وهذا كما قالوا في القدرة انها لا تتعلق بالممتنعات ولا يلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان يكون مقدورا والممتنعات تابى بذاتها عن ان تكون مقدورة **قلت** ان اريد بكون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان يكون داخلا في عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان اريد ان المعلوم لا بد ان يكون له نهاية وحد فمسلم لكنه لا يقدح في علم الغير المتناهية فان كل معلوم منها وكل علم من علومها امر محدود وله نهاية الا انه لا ينحصر في عدد لا يتجاوز عنه كيف لا يكون له تعالى علم بالاعداد الغير المتناهية فانه اما ان يعلم بجميع الجزئيات المستقبلة والماضية تفصيلا او لا يعلم فان كان لا يعلم يلزم الجهل ببعض الاشياء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان كان يعلم فيعلم الاعداد العارضة لها ايضا وهي غير متناهية من جانب المبدء والمنتهى كليهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهى فقط عند المتكلمين فيلزم علم الاعداد الغير المتناهية تفصيلا وذلك ما اردناه **فان قلت** انا نختار الشق الثاني ونقول علم الله تعالى بالغير المتناهية انما هي بالاجمال فلا يلزم وجود الامور الغير المتناهية تفصيلا الذي هو مناط جريان البراهين **قلت** هذا لا يخلو عن شائبة نسبة الجهل اليه تعالى فان علم الجزئي من حيث هو جزئي انما هو كان تفصيلا وهل هذا الا كما يقوله الحكماء من انه تعالى لا يعلم الجزئيات من حيث هي كذلك وانما علمه بها على الوجه الكلي تعالى الله عما ينسبونه اليه **وثانيها** النقض بعلوم الله تعالى فانها غير متناهية والبرهان يجري فيها فيلزم ان تكون متناهية **والجواب** عنه ان هذا لا يرد على المتكلمين

فان العلم عندهم صفة بسيطة ذات تعلقات ازلية الى المعلومات فلا تكثر في ذاته تعالى حتى يجري البرهان **نعم** هذا وارد على من قال بان علمه تعالى بحصول صور الاشياء فيها كما هو مذهب رئيس الصناعة ومتابعيه وهو قول باطل بوجوه كثيرة قد بسطت في هذا الشان في مصباح الدجى في لوامع الهدى **وثالثها** النقض بمعلومات الله تعالى فانها غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فيجري البرهان فيها ويثبت تناهيها **والجواب** عنه على ما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وغيره ان الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي على تقدير حدوث العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ اللاتناهي فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها في علم الله تعالى فهي هناك متحدة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها في الخارج فهي متناهية **واقول** فيه وكذا في الذي قبله نظر لا لما قيل ان علمه تعالى ليست بزماني كعلمنا فانا نعلم زيدا انه سيوجد او وجد الآن او وجد في ما مضى بل الكل عنده تعالى سواسية فيختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لان هذا مبني على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة في الدهر والواقع والمتكلمون لا يقولون به فالايراد عليهم بهذا البناء غير صحيح بل لانا سلمنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لا تكثر في علم الواجب تعالى لكن لا ريب في انه له تعالى تعلقات ازلية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث وموجودة من الازل الى الابد في كل وقت فيجري البرهان فيها ويبطل لاتناهيها فيبطل به لاتناهي المعلومات **لا يقال** هذه التعلقات امور وهمية لا وجود لها في الخارج فيفوت مناط جريان البرهان **لانا نقول** قد تقرر في مقره ان الانتزاعيات بعد العلم بها تصير انضمامية ومن المعلوم ان الله تعالى لابد ان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظا للقاعدة احاطة علمه فتكون في حكم الموجودات فافهم **وبعد اللتيا والتي** اقول الذي ينبغي الحكماء والمتكلمين كلهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء القابلة للتطبيق الجري والتطبيق العقلي غير كاف وان شئت زيادة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد به العقلي الاجمالي او التفصيلي لا سبيل الى ان يكون المراد به التطبيق العقلي التفصيلي لكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناه على سبيل التفصيل محالا واما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه ح لا يظهر الخلف في زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد به العقلي الاجمالي سواء كان المراد به حكم العقل كليا بان كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامري وذلك لانه لما وجدت الجملتان في الواقع اتصفت احديهما بالكلية واخريهما بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثان من الكبرى فالعقل وان كان يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي الا ترى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى ما لا يتناهى واخرى من العشرة الى ما لا يتناهى فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد من الثانية الى ما لا يتناهى والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتناهيهما فالكبرى متصفة في نفس الامر بانها اعظم من الصغرى وحكم العقل بما ذكر لا ينافيه فتعين ان يكون المراد به التطبيق الجري بالجذب او الدفع فان اذا جرت الثانية الى الاولى في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر الخلف قطعا ويثبت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وينطبق بينهما في الخارج فافهم فان هذا وان كان مخالفا لما سود المتاخرون به اوراقهم الا ان العارف بالحق الخارج عن حضيض التقليد البحت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة ايضا وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن لها ترتب لم يجر البرهان فيه ووجهه بانه لما كانت الآحاد غير مترتبة لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثاني بازاء الثاني وكذا فيحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد

قوله

جلال الدين الدواني ١٢ منه

بازاء کل واحد واحد والعقل لا یقدر علی استحضار مالا نہایۃ لہ مفصلا لا دفعۃ ولا فی زمان متناہ فلا یتصور التطبیق بین السلسلتین باسرہا بل ینقطع بانقطاع الملاحظۃ واستوضحوا ذلک بتوہم التطبیق بین جبلین ممدودین علی الاستواء وبین اعداد الحصے فانہ یکفی فی التطبیق فی الاولین تطبیق طرفیہما اذ یلزم من ذلک وقوع کل جزء بازاء کل جزء ولا یکفی فی اعداد الحصے ذلک بل لا بد فیہما من تعقل کل واحد واحد علی حدۃ والایراد علیہ من جانب المتکلمین التارکین لہذا الشرط من وجوہ **منہا** انہ لا یخلو اما ان یتوقف التطبیق علی ملاحظۃ الآحاد مفصلا او یکفی ملاحظتہا مجملا علی الاول لا یمکن التطبیق فی المترتبۃ ایضا وعلی الثانی یجری فی غیر المترتبۃ ایضا فانا نعلم انہ لا یخلو اما ان یکون فی الجملۃ الزائدۃ ما لا یکون بازاء شئ من الناقصۃ او لا علی الاول یلزم الانقطاع وعلی الثانی یلزم التساوی **واجاب** عنہ المحقق الدوانی فی رسالۃ اثبات الواجب بقولہ وما یتفصی عنہ علی ما سنح بالخاطر انہ یمکن فی غیر المترتبۃ ان یختار الشق الثانی ویمنع لزوم التساوی لان الزیادۃ ربما تطرقت فی الاوساط واما فی المترتبۃ اذا طبق الطرف علی الطرف فلا زیادۃ فی جانب التناہی للانطباق ولا فی الاوساط للاتساق فلو لم یکن فی الجانب الآخر لزم التساوی قطعا انتہی **وقال** ہو ایضا فی حواشی شرح التجرید لا یخفی ان التطبیق لا یتوقف علی ملاحظۃ الآحاد مفصلا بل یکفی ملاحظتہا علی الاجمال بان یفرض کل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف علی ملاحظۃ الآحاد بالتفصیل لم یتم التطبیق علی تقدیر الترتیب ایضا لا یقال علی تقدیر الترتب والوجود یکون الآحاد واقعۃ بعضہا بازاء بعض فی الخارج مع قطع النظر عن تطبیق العقل انما لانا نقول ما معنی وقوع بعضہا بازاء بعض فی الخارج ان کان المراد ان لبعضہا نسبۃ الی بعض بحسب الترتب فی الخارج فہذا لا یحقق الفرق اذ الکلام فی ان بدون ذلک الترتب یتحقق التطبیق العقلی وان کان المراد ان بعضہا منطبق علی بعضہا فی الخارج فلیس کذلک کیف لا والانطباق امر یفرضہ العقل بین کل منہا والحق ان یقال علی تقدیر عدم الترتب لا یلزم انقطاع السلسلتین لجواز ان تکون زیادۃ الزائد فی الاوساط انتہی **وتعقبہ** الصدر الشیرازی فی حواشی شرح التجرید الجدیدۃ بقولہ فیہ بحث اذ لو کان التطبیق بفرض کل جزء بازاء جزء آخر کما حسبہ بل ہو وقوع کل منہا بازاء آخر فی نفس الامر والتطبیق التفصیلی ممتنع فیکون اجمالیا واذا کان اجمالیا لم یتم افراز بعضہا عن بعض فلم یتعین بحسب فرضہ ان ای جزء من ہذہ السلسلۃ منطبق علی ای جزء من الاخری فمن این علم ان الزیادۃ فی الآخر لا فی الاوساط سلمنا انہ یجوز فی التطبیق الاجمالی تعیین المنطبقین فی کل جزء بحسب الفرض لکن غایۃ ما لزم منہ ان یکون السلسلۃ متناہیۃ بحسب الفرض الغیر المطابق لما فی نفس الامر من ذلک الجانب والدعوی انہا متناہیۃ فی نفس الامر من ذلک الجانب وذلک غیر لازم وعندی ان انطباق اجزاء السلسلتین واقع فی نفس الامر فان المعنی بالمنطبقین ہہنا ان یکون کل منہما معروضا لمرتبۃ من مراتب العدد فیکون الجزء الاول من احدی السلسلتین منطبقا علی الجزء الاول من الاخری والثانی بالثانی والثالث بالثالث وہکذا ومعنی التطبیق ہو النسبۃ الی الانطباق انتہی ملخصا **اقول** فیہ بحث **اما اولا** فلانہ لیس مراد من قال بالتطبیق العقلی تطبیق الآحاد بالآحاد من غیر تعیین المنطبقین وکونہ اجمالیا لا ینافی التعیین فان للعقل ان یلاحظ اجمالا ان کل معروض لمرتبۃ العدد من احدہما بازاء مثلہ من الاخری **واما ثانیا** فلان فرض التعیین لیس من الفرض المحال ولا غیر مطابق للواقع فان کل واحد واحد من الآحاد متصف فی نفس الامر بمرتبۃ من مراتب الاعداد والتطبیق عبارۃ عن حکم العقل بکون کل من آحاد احدہما بازاء مثلہ من الاخری فلا یصح ان یقال یجوز ان یکون لزوم التناہی بحسب ہذا الفرض لا فی نفس الامر **واما ثالثا** فلان ما ذکرہ من معنی التطبیق ای اظہار الانطباق النفس الامری لا یثبت التناہی فی نفس الامر بالفعل کما حققنا سابقا **ومنہا** ان الآحاد وان لم تکن مترتبۃ بحسب نفس الامر لکن للعقل ان یفرض الترتب بینہا فتوجد السلسلتان المترتبتان ویجری البرہان **ودفعہ** الصدر الشیرازی فی حواشی شرح التجرید الجدیدۃ بانہ انما یلزم التناہی لو کانت الآحاد ممکنۃ الترتب فی نفس الامر او مترتبۃ فیہا ومن الجائز ان یکون ترتبہا محالا مستلزما للمحال وہو التناہی علی تقدیر عدم التناہی **وخدشہ** المحقق الدوانی فی انموذج العلوم بان فرض الترتب لا یستلزم فرض زیادۃ ولا نقصان فی آحاد واحدی السلسلتین بل ذلک لفرض منظر لحالہا فلیس منشأ المحال ہو الترتب وہذا کما یفرض فی الریاضیات امور غیر واقعیۃ لیظہر

فائدہ
ولد ۸۳۰ جلال الدین الدوانی
م ۹۰۸ سنہ

ولد ۸۲۸ صدر الدین الشیرازی
م ۹۰۳ سنہ

فائدہ
ولد ۹۰۳ صدر الدین
الشیرازی ابن ۱۲
سنۃ وبحث مع
ای مولانا جلال الدین
الدوانی
سنۃ

حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير من المسائل الطبعية المبنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات **اقول** فيه بحث لان الامور الغير المترتبة ليس فيها ترتب في نفس الامر ولا يعرض منها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها ما نظهر الى السابل يكون ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت منه التناهي النفس الامري فيها كما لا يخفى **ومنها** ان الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا اسقط عنه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهي في المجموعات والمجموع الذي تنتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي بعدة متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا كذا ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وافتخر به **وفيه** بحث من وجوه **احدها** ان هذا موقوف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعيد كلامه السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر عن ارسطاطاليس من ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الكلام انما يمشي اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحدات واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلك انتهى ملخصا فان هذا الكلام منه دال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلامه السابق توقف الكل على الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الهيئة او الوحدات المحضة كما حققه السيد الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حواشي الجديدة على انوار الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانيها** ان العدد الاقل والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضها فلا تجتمع المجموعات حتى يجري البرهان الا ترى ان تسع آحاد اذا انضم اليها واحد لا يبقى تسعة بل صار عشرة وكذا معروض التسعة **ودفعه** الفاضل الاله آبادي في حواشي شرح العقائد الجلالي بانه بعد انضمام واحد صار المجموع عشرة او معروضا للعشرة وليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة بل معروض التسعة معروض لها كما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لا في مجموع الزمان ولا في جزء منه اما عدم وجوده في مجموع الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انتفى بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء يستلزم لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جزء من الزمان فظاهر كذا اورده الفاضل الجائسي **وخدشه** استاذ اساتذة المشتهر بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على الخصم فعدم ورود ما اورده المورد ظاهر فان الزمان والحركة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقيا فكذلك لان ابعاض المجموع المتعاقبة موجودة في ابعاض الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان او ان الكل موجود في قدر الزمان **ورابعها** وهو اقوا ما ذكره احسن المحققين في حواشيه المتعلقة بحواشي الرسالة القطبية بقوله فيه نظر دقيق وهو ان المجموعات في صورة وجود الامور الغير المتناهية الغير المرتبة يجوز ان تكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف على اعتبار المعتبر وقد لا يخرج الاعتبار من القوة الى الفعل فعلى تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبرنا وجود المجموع فلا يلزم لنا اعتبار مجموع آخر فضلا عن مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير المتناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود فان للمحقق ان يقول تجري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادي الفياضة وهي قادرة على اعتبار الغير المتناهي تفصيلا كما تقرر في موضعه **وخامسها** ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب **ودفعه** المحقق بنفسه في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير

فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموعات **ومنها** انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لانسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه لا شك في ان نفس الاب جزء للعلة المعدة وليست علة معدة والا لم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم على المعلول فيكون بينهما ترتب فنفرض جملة مركبة من نفوس آبار زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آبار زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع** ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده** المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لايعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن ليظهر الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان نفس كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ونتمسك بترتب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى **ثم قال** والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتب النفوس المتولدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد ويكون ذلك الانسان مؤيدا بخاصية ليقدر بها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري في كتابه المسمى بثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي تنسب اليه ليس حدوثه بالتولد بل التوالد وان التولد سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى **وقد يقرر** الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول** انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا

الفصل الثالث في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور

وقد يقرر بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فنقول كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان لا تشتمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق **تقرير آخر** كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لابد ان يعرضها اعداد فنفرض الجملتين من الاعداد وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب آخر نأخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب **آخر**

تاخذ مجموعات مؤلفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احدہما ناقصا بواحد من مبدء الاخری ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخر نرسم بضم بعض تلک الآحاد الغير المتناهية الی بعضها ان لم تکن من قبيل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر بترک واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخر نرکب من تلک الاشياء جسما فيکون غير المتناهی فی المنتهی ثم ترکب جسما آخر بترک واحد فيکون ہذا الجسم اصغر من ذلک الجسم ونطبق بينهما فيحصل المراد آخر نفرض جملتين احدہما صغری والاخری کبری ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما فی المقدارية ثم نطبق بين ہذين المقدارين ونظہر الخلف فيظہر المقصود بانضمام ان تناہی شيء يستلزم تناہی ما يساويه آخر لو کانت الغير المتناهية موجودة لکانت فی امکنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود شيئين فی مکان واحد فنفرض الجملتين من تلک الامکنة فيظہر تناہيهما ويلزم منه تناہی المتمکنات **وہذه** التقارير السبعة من نتائج قريحتی القريحة

الفصل الرابع فی مواضع اجروا فيها ہذا البرہان وہی کثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتکلمين اجروه فيه واثبتوا به تناہيها کما مر تفصيله **واختار** العلامة الجونفوری عدم جريانه فيها وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر فی الامور الغير الطبعية وانها هل تکون غير متناهية فی العدد او القوة فليس الکلام فيها لايقا بہذا الموضع ولا شیء من البراہين تتناول تلک علی ما صرح به الشيخ فی الشفاء انتہی **ثم قال** بعد ما حمل التطبيق علی ما يعهد فی العلوم التعليمية وکانک قد دريت باو عيت من معنی التطبيق ان ہذا البرہان انما يجری فی الماديات والتمسک به فی ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليک التقليد وآثرت تقليد الاموات علی الاحياء فتذکر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون ہؤلاء فانه مع تعرضه ہہنا لبرہان التطبيق وتعويله عليه لما نص علی عدم تناول ہذه البراہين للامور الغير الطبعية کان ذلک حکما منه علی ہذا البرہان بعدم تناوله لتلک الامور فلاح سقوط ما حاول من ابطال عدم تناہی النفوس المفارقة بہذا البرہان والزام الفلاسفة انتہی **ولا يخفی** عليک ما فيه فان عبارة الشيخ المذکورة وان دلت علی ما ذکره لکن عباراته الاخری فی کتبه دالة علی الشمول کقوله فی الشفاء عين تقرير برہان التطبيق من المستحيل ان يکون مقدارا وعدد فی معدودات لها ترتب فی الطبع او فی الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذی نهاية وذلک لان کل مقدار الخ وقوله فی النجاة لاتياتی ان يکون کم متصل موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرہن ان يوجد مقدار ذو وضع غير متناه لانه اما ان يکون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرہان وبہذا يتاتی البرہان علی ان العدد المرتب الموجود بالفعل متناه الخ **فالحق** ان التطبيق علی تقدير تمامه يدل علی بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة کانت او مادية **ومنها** الحوادث الماضية اجری المتکلمون البرہان فيه لاثبات الحضرة المتعالية **قال** المحقق الطوسی فی نقد المحصل بقی علينا ان نذکر ما ہو الصحيح فيما قالوا فی مسئلة الحدوث فنقول الدليل الذی اعتمد عليه جمهور المتکلمين فی ہذه المسئلة يحتاج الی اقامة حجة علی دعوی واحدة من الدعاوی الاربعة المذکورة وہو امتناع وجود حوادث لا اول لها فی جانب الماضی فنورد اولا ما قيل فيه وما عليه ثم اذکر ما عندی فاقول الاوائل قالوا فی وجوب تناہی الحوادث الماضية انه لما کان کل منها حادثا کان الکل حادثا واعترض عليه بان حکم الکل ربما يخالف الحکم علی الآحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الی الحوادث الماضية فتکون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاولی اکثر من الثانية مع کونهما غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدية من الآن مثلا ذاہبة فی الماضی وتارة مبتدية من مثل ذا الوقت من السنة الماضية ذاہبة فی الماضی وانطبقت احدہما علی الاخری فی التوہم بان يجعل المبدآن متطابقين استحال تساويهما استحالة کون المبتدية من السنة الماضية زائدة علی المبتدية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لايکون زائدا فاذن يجب ان تکون المبتدية من السنة الماضية فی جانب الماضی انقص من المبتدية من الآن فی ذلک الجانب ولا يمکن ذلک الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدية

من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لم يحصل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير مؤثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده وبكونه لاحقا عما قبله والاعتبار ان مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث ان كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه ويتم ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه **ومنها** الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو مذهب رئيس الصناعة واتباعه **والحق** في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة بها تعلق بالكل وعلى طريق الفلاسفة انه علمه بما سواه بعين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في انوار الهدى ليستفاد منه الهدى ويدفع الدجى **ومنها** اجزاء الاجسام الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية **ومنها** الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله **ومنها** حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون البرهان واثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره **المقصد الثاني** في ذكر برهان سنخ للسيد الهروي في حواشي شرح المواقف وسماه بالعروة الوثقى **وتقريره** ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلا بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء من الكل باي نحو كان ممكن فاما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله اولا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه **واقول** فيه مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى **المقصد الثالث** في برهان المنصف وهو من مخترعات قريحة الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم **وتقريره** ما ذكره في رسالة مفردة مبتدءة بقوله برهان سنح لي في بطلان لاتناهي الابعاد وسميته برهان المنصف ونمهد اولا مقدمة وهي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه وليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف ليكن في خط آب نقطتا ج ٓ منتصفان بهذه الصورة آ ـــــــــ ب فخطا آج وجب متساويان وكذلك خطا آد ودب بالفرض فكلما كان خط آب مساويا لخط آد وخط آد اعظم من خط آج فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط دب اعظم من خط آج فان احد المتساويين اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا آج جب متساويين لزم ان يكون دب اعظم من جب فان ما يكون اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول جب اعظم من دب فان آج ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط دب اعظم من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب غير متناه يلزم ان تكون نقطة ج منتصفه لتساوي طرفيها ويظهر ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر وبمثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة د ايضا منتصفه فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضمه معه وتلزم الاستحالة المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه ممكن وما الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وابطلان هذا الشق وجه آخر ايضا لا يخلو عن اطناب فلنذكره في موضع آخر ان شاء الله الذي لنعمائه لا تناهي انتهى كلامه **وقال** الفاضل الجونفوري في معراج الفهوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضايف

اذ استحالة كون الكل اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لابد من دليل ودعوى البداهة لاتكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لايخفى عدم وثاقة هذا
البرهان لكن الايراد والمنع المذكور فانه مكابرة واضحة لاتسمع كما حققنا من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الامنتصف واحد ان اراد ان كل ممتد
له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس الامنتصف واحد في نفس الامر الا انه لايتعين لان تعين المنتصف فرع
تعين المبدء والمنتهى واذ ليس في غير المتناهي فليس وان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لابد من دليل نعم هو صحيح في المتناهي
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا من المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** في برهان التضعيف
وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشئ يكون ازيد منه عددا كان او معدودا فان الضعف عبارة عن شئ
ومثل معه فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزائد لايكون الا بعد انضمام آحاد المزيد عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لايقبل الزيادة
والالم يكن مبدء وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعي وكل مايصح انتزاعه يقبل التضعيف
لامحالة والا لبطلت الاتفاقية هذا خلف **الرابعة** ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه اذا تمهدت
هذه المقدمات وكل منها من البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف
بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد انضمام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم تناهيه وذلك ما اردناه
ولعلك تتفطن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب او على الاجتماع وسواء كان على سبيل
الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راى المتكلمين القائلين بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم
يجري فيها على طريق الحكماء للمعية الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنفوس المجردة والمبادي العالية وغير ذلك فان القدر الضروري ان كلما
يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لابد ان يكون معروضا للعدد سواء كان التميز فيها بحسب الخارج او الذهن والالتفات فقط كما في المتضايفات **قال**
بعضهم هذا البرهان انما يجري في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لاتتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات
العددية وما هي طبيعة [illegible] مادية كما تقرر في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوپاموي في حواشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون مجموع امور لاتتعقل بينها
ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها**
النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان خروج الغير
المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها
لاتكون الا متناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** المنع على المقدمة الثالثة كما قال الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لايجوز ان يكون التضاعف
خاصة المتناهي دون غيره انتهى **ورده** احسن المحققين في شرحه ان هذا المنع لايسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضي
الكوپاموي بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لاتتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي وبعد
تعين المحدود ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد الغير
المتناهي لامجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو اقواها ما اورده احسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه
بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لانسلم كونها معروضة للعدد اي لايصح منها انتزاع عدد غير متناه
مشتمل على الواحدات الغير المتناهية الانتزاعية المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان الاتفاقيات
سواء كان عددا او معدودا لاتبلغ الى حد اللاتناهي والا صارت تحقيقية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي فتفكر فانه
دقيق انتهى **وقد يقرر** البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية ففيه جملة اثنينيات غير متناهية

مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين اضعف من الاخرى فجملة الوحدات ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد
من الاصل وزيادة الزايد بعد انضرام آحاد المزيد عليه فتلزم الزيادة فى جانب عدم التناهى وهى باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض
الكم من حيث التناهى فيلزم تناهى العدد وتناهيه يستلزم تناهى المعدود ويرد عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة فى الاثنينيات
اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة على سلسلة الوحدات الزايدة من المبدأ الى ما لا يتناهى **واجاب** عنه المقرر
فى حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر نوعه فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد
ولاريب فى ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انضرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ لا يقبلها والاوساط
منتظمة متوالية انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد جملة الوحدات
لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انضرامه بل هو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد العارض لهما
يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى **المقصد الخامس** فى البرهان العرشى والمشهور تسميته ببرهان الحيثيات لاعتبارهم
الحيثيات فى تقريره **وتقريره** على ما فى حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية لكان ما بين مبدأها وبين كل واحد من الآحاد التى
قبلها الى غير متناه او متناهيا والاول يستلزم كون غير المتناهى محصورا بين حاصرين وهو محال والثانى يستلزم تناهى الكل لان الكل لا يزيد
على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد عليه** بوجهين **الاول** ما اورده فخر الافاضل فى حواشيه على شرح الهداية الجديد
بقوله لا يخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من داب المحصلين ومثل هذا التشقيق ذايع شايع عندهم
فى كثير من المواضع فلا قباحة **والثانى** انه لا يلزم من تناهى البعد بين المبدأ وكل نقطة فرضت تناهى الكل اذ حكم الكل المجموعى قد يخالف حكم كل واحد
لهذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ و بَ اقل من ذراع وما بين بَ وجَ اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ وجَ اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه**
قطب المحققين فى شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعى بما حكم به على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على انه اذا كان ما بين كل واحد
واى واحد دون الذراع فالكل دون الذراع وهو حق فهو من قبيل ان يقال ما بين آ وبَ اقل من ذراع وكذا ما بين آ وجَ فانه يلزم منه انه اذا
اخذنا مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدوانى فى رسالة اثبات الواجب بان الحكم فى هذه الصورة
بخلاف الحكم فى الصورة المبحوث عنها اذ لا يلزم من تناهى كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهى الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا
وقال بعضهم هذا البرهان حدسى وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هى مع الطرف يحيطان بما عداهما وان لم تتعين تلك
الواحدة عنده ولم تمكن الاشارة على التعيين **وفيه** وهن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدأ وبين واحد ليس من اجلى البديهيات حتى
يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** فى برهان اورده العلامة الشيرازى فى الاسفار وغيره **وارى** تسميته ببرهان
الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا او وحدات غير متناهية لا يخلو اما ان تكون منقسمة بمتساويين فيكون
زوجا او لا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد من زوج بعده وكل عدد يكون اقل
من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لا نسلم ان كل ما لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا
فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهى كذا فى الاسفار **وايضا** لا نسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هى هى
حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** فى برهان جعله فى الاسفار من تقريرات السابق **وارى** جعله على حدة وتسميته
ببرهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة فيكون اقل من عدد فالعدد العارض لغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة
فيكون متناهيا **وفيه** انا لا نسلم الكلية بل هو فى المتناهى وقياس غير المتناهى عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهى كما

المقصد الثامن في برهان النسبة

المقصد الثامن في برهان اري تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات
او غيرها ففي لا محالة تشتمل على الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد
يجب ان تكون الف مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل وح يشتمل الآحاد على جملتين احدهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر
الزائد عليها فالاولى اعني الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي
السلسلة هذا خلف وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتي الترديد اما لزوم التناهي على التقدير
الاول فلان عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف
تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزائد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه** على ما في
الاسفار وغيره منع المنفصلة القائلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد بالتساوي
مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته في اللا متناهيين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كمال المحققين ولم يسمه باسم

المقصد التاسع في برهان اختلاف التضعيفين

واري تسميته ببرهان اختلاف التضعيفين **وتقريره** على ما ذكره هو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت من القوة الى الفعل
في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة امر معين متشخص سواء كان وجود
آحادها معا او لا معا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين بحسب نفسه واجزائه يستحيل
ان يكون معروضا لعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد
ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر باحد انحاء الوجود التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب
ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا او فردا بالثالثة فان كان فردا فبانتقاص واحد يصير زوجا
واذا كان زوجا صح انقسامه بمتساويين بحكم القسمة يجب ان يكون واحد من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى
الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانا حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور
ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نحو من البرهان الاني ما يكون كذلك فلا ضير
اقول للمانع ان يمنع المقدمة الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص التعين المتناهي فان من لوازم العدد
قبول الزيادة وهو منتف ههنا لانتفاء اللازم لاسيما اذا كان لازم الماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان
الشيء معروضا للعدد كان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد فمع الجزم بهذا
العكس كيف يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس فقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل
للزيادة وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه واما الكبرى
فلما مر فيحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعدما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض العدد **وايضا** للمانع ان يمنع المقدمة
الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون اما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا
يكون منقسما بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمتساويين لا يكون زوجا ونضم مع صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس
بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج ثبت انه ليس بفرد ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة
عما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين ولا يكون منقسما بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمتساويين وكل
ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجا فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا فغير المتناهي

لايمكن ان يكون فردا ومع الجزم بهذه المقدمات كيف يصح العقل قوله كل عدد اما زوج او فرد **المقصد العاشر** في برهان استخرجه فخر الافاضل وسماه برهان التحريك **وتقريره** على ما اورده هو في حواشي شرح هداية الحكمة للميبذي انه لو كان البعد غير متناه لامكن اخراج خط من مبدء معين كنقطة آ الى النهاية ولتسميه خط آج ولنخرج من نقطة آعمودا قصيرا وهو خط آب ونخرج من ب خطا غير متناه مساو لخط آج وهو خط ب د ولو لم يكن مساويا يلزم انقطاعه او انقطاع آج مع انه فرض غير متناه فنقول اذا فرض حركة خط ب د بالتمام الى خلاف جهة عدم التناهي بقدر شبر مثلا حتى يكون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود ولنعين نقطة د على موضع ملاقاة الخط مع راس العمود فينتقص خط د ة عن خط آج الغير التناهي بالمقدار المذكور بلا شبهة فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آج ايضا وهذا يبطل عدم التناهي في جهة **اقول** فيه على نحو ما مران المساواة من خصائص المتناهي وغير المتناهي لايتصف بالمساواة بشئ الا بمعنى عدم الانقطاع وهو لايفيد المدعى كما لايخفى **المقصد الحادي عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان المساواة **وتقريره** انه لو كان البعد غير متناه لزم مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا واستحالته بينة وبيان الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية كل منها غير متناه بان يفصل من الكل مقدار شبر مثلا والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم نفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر وللكل والا لزم التناهي عند فرض التطبيق **اقول** فيه ايضا على نحو ما مران المساواة في الاشياء الغير المتناهية والكان بعض منها جزء من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لايضاد الزيادة والنقصان **المقصد الثاني عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان الاعظمية **وتقريره** انه لو كان بعد غير متناه لكان الشئ اعظم من نفسه بمراتب لاتقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما مر والاعظم من احد المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب **اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** في برهان سنح لبعض الاعلام في شرحه لهداية الحكمة حيث قال وقد ظهر لي برهان سميته بالبرهان الحدسي وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه للزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين وذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب العدد بحيث يكون كل منها غير متناه واذا تحقق ذلك البعد الغير المتناهي ممتدا من مبدء معين فما دام لم يتحقق بجزئه اي جزء كان مبتديا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعد الذي هو الكل فلزم تحقق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لا محالة ولا خفاء في هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهى **واقول** بل فيه خفاء عند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزء بمبدءه ومنتهاه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي فممنوع **على** ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الا تحليلية فلا توقف **المقصد الرابع عشر** في برهان ذكره ذلك الشارح ايضا **وارى** تسميته ببرهان الاشتمال **وتقريره** ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط غير متناه لامكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد فلنفرض خط آب غير متناه ولنخرج من نقطة آ وهي طرفه عمودا عليه غير متصل به وهو خط آج ثم نخرج من خط آ خط آج موازيا لآب ونصل بين خطين بخط آج فنقول على تقدير كون آب غير متناه لزم امكان تحقق خطوط غير متناهية بين آ وبين النقط المفروضة في آب ولكل خط مقطع في آج فيلزم امكان اشتمال خط آج على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حاصرين انتهى **وخدشه** فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامكن ان يوجد فيه نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** بهذه الخدشة مخدوشة بان في الخط المتناهي لايفرض العقل في اي زمان كان الانقطا متناهية وان كان فرضه لايقف

عند حد بخلاف غير المتناهی فکم من فرق بینهما **المقصد الخامس عشر** فی برہان المسامتة وتقریرہ علی ما فی شرح عیون الحکمة للامام الرازی فیوانہ
لو کان جسم وبعد غیر متناہ معقولا لکان وجود خط غیر متناہ معقولا فلنفرض کرۃ خرج من مرکزہا ولنسمیہ آ خط متناہ وہو خط آ ب موازیا للخط الغیر المتناہی المفروض
خارج الدائرۃ ولنسمیہ ج د فاذا تحرکت الکرۃ بحیث یصیر ذلک الخط الموازی مسامتا لج د فنقول انہ ما کان مسامتا ثم صار مسامتا الای بحیث یقاطعہ ولو

بعد الاخراج فہذہ المسامتة حادثة
لا یکون قبلہ خلا بد ان یکون
المسامتة فیہا مسبوقة
بل ما یفرض اولا لا یکون اولا
فوق کل نقطة فرضت فیہا
فرضنا فیہ وحکمنا بانہا اول
اخری وکانت المسامتة الحاصلة

وکل حادث لا بد لہ من اول
لہذہ المسامتة اول آن لا تکون
بمسامتة اخری وہو غیر ممکن ہہنا
لان ذلک الخط غیر متناہ بالفرض
نقطة الی ما لا یتناہی فکل نقطة
نقطة المسامتة فان فوقہا نقطة
مع تلک النقطة قبل ہذہ المسامتة

فاذن فرض ان ذلک الخط غیر متناہ یوجب ان تحصل فیہ نقطة ہی اول نقط المسامتة وان لا تحصل وہذا جمع بین النقیضین وہو محال فکون ذلک
الخط غیر متناہ یوجب المحال فیکون محالا **وان شئت** زیادۃ التوضیح فمہد مقدمتین احدہما انہ اذا کان الخط المتناہی الخارج عن مرکز الکرۃ موازیا
لذلک الخط الغیر المتناہی فاذا استدارت الکرۃ انتقل ذلک الخط من الموازاۃ الی المسامتة ثم لا تزال تستدیر وتنتقل المسامتة الی نقطة اخری
الی ان یصیر ذلک الخط قائما علی الخط الغیر المتناہی وآخرہما ان اقلیدس ذکر فی صدر المقالة الاولی من کتابہ ان لنا ان نصل بین کل نقطتین بخط
مستقیم وانما کان کذلک فلا نقطة فی الخط الغیر المتناہی الا ویمکننا ان نصل بینہا وبین مرکز الکرۃ بخط مستقیم اذا عرفت ہذا فنقول ذلک الخط المتناہی
اذا زال عن الموازاۃ الی المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق علی الخط الواصل بین تلک النقطة وبین مرکز الکرۃ ویکون انطباقہ علی الخط الواصل
بین النقطة الفوقانیة وبین المرکز قبل انطباقہ علی الخط الواصل بین النقطة التحتانیة وبین المرکز کما یتضح من ہذا الشکل
وکل مسامتة لا بد ان تکون علی زاویة حادثة عند المرکز بین خط ثابت
موازو بین المتحرک والزاویة المذکورۃ قابلة للقسمة الی غیر النہایة ففی جزء منہا تکون
المسامتة مع نقطة اخری سابقة علی الاول لا محالة **وقد یعتبر** کون الخط الموازی نصف
قطر کرۃ کما فی الشمس البازغة لکن البرہان لا یتوقف علیہ بل ہو لمزید التوضیح فان الخط
الموازی سواء کان نصف قطر الکرۃ او اقل او اکثر اذا تحرک لا بد ان یصیر الی المسامتة **وقد یقرر** بفرض خط مواز خارج عن نقطة لا غیر المتناہی
ثم تحرکہ الی جہة المسامتة من دون فرض کرۃ وتحریکہا کما فی المحصل والطوالع والمقصود حاصل علی کل تقدیر **واورد** علی ہذا البرہان بوجوہ
احدہا ما اوردہ المحقق الطوسی فی نقد المحصل من ان الامور الواقعة فی زمان انما یکون اولہا آن ہو مبدأ ذلک الزمان کالحرکة فان مبدأہا ہو الآن
الذی لم یشرع المتحرک فی الحرکة بعد فکل آن بعد ذلک الآن فان الحرکة قد عبر منہا جزء حتی وصل وذلک الجزء یقبل القسمة الی ما لا نہایة لہ وکذلک مسامتة
الخط للخط بعد الموازاۃ فانہا تقع فی زمان بخلاف مسامتة الخط الواقعة فی آن فمبدأ المسامتة یکون آن الموازاۃ وکل آن بعد ذلک الآن یکون الخط مسامتا
بعد ان عبر من المسامتة شیء منقسم الی ما لا نہایة لہ وبان من ذلک ان المحال لیس بلازم **وتوضیحہ** علی ما ذکرہ العلامة الجرجانی فی حواشی المحاکمات
وغیرہ من انہ ان ارید بقولہ لا بد للمسامتة الحادثة من اول انہ لا بد لہا من زمان ہو اول زمان وجودہ فمسلم لکن لا یلزم من ذلک ان یکون ہناک
نقطة ہی اول ما یمکن ان یفرض المسامتة معہا اذ الزمان قابل للقسمة لا الی النہایة کالحرکة ففی بعض ہذا الزمان تنقضی ہذہ الحرکة

وان ارید انہ لابد من آن ہو اول آنات وجودہا فہو ممنوع کیف والمساماۃ فی ہذا الزمان اینیتہ فہی حاصلۃ فی جمیع الاجزاء المفروضۃ فی زمان الحرکۃ **وثانیہا** ما اوردہ الامام الرازیؒ فی شرح عیون الحکمۃ بالنقض من ان ہذا الدلیل بعینہ یدل علی ان لانہایۃ للابعاد وبیانہ ان اعظم الخطوط المستقیمۃ ہو محور العالم فلیفرض الکرۃ التی ذکرتموہا وہی غیر کرۃ العالم خرج من مرکزہا خط موازی لذلک المحور فاذا دارت الکرۃ حتی صار طرف ہذا الخط المتناہی مسامتا لطرف ہذا المحور فقد حدثت زاویۃ بسبب میل ہذا الخط عن تلک الموازاۃ الی ہذہ المسامتۃ ولاشک ان تلک الزاویۃ قابلۃ للقسمۃ فالخط الخارج یمکن عند زاویۃ اضیق منہا ویکون طرفہ لامحالۃ مسامتا لنقطۃ فوق طرف محور العالم وذلک ما اردناہ **وقال عضد المحققین** فی المواقف ہذا البحث مما لاورود لہ کیف فان المسامتۃ مع نقطۃ لاوجود لہا لایعقل والوہم البحت لاعبرۃ بہ انتہی **وشیدہ** العلامۃ الجرجانی فی شرحہ بقولہ تحقیقہ ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی **اقول** ہذا الدفع مع تحقیقہ خارج عن دایرۃ التحقیق فان غرض الناقض لیس الا الالزام بان دلیلکم یوجد فی الصورۃ المذکورۃ وہو یقتضی ان یوجد فوق محور العالم شیء مع انکم لاتقولون بہ وہذا الالزام لایدفع بما ذکرہ کما لایخفی **وثالثہا** انا لانسلم انہ لو وجد بعد غیر متناہ لامکن وجود خط غیر متناہ مع وجود خط آخر متناہ مواز للاول اولا ومسامتا لہ ثانیا اذ یجوز ان یکون بعض ہذہ الامور محالا فی نفسہ او یکون کل منہا ممکنا فی نفسہ واجتماعہا محالا کاجتماع قیام زید مع عدمہ **وجوابہ** انا نعلم ببداہۃ العقل ان کل واحد من ہذہ الفروض ومجموعہا ممکن علی کل تقدیر کیف ومن الفروض ما یحکم العقل بداہۃ بجوازہا کالفروض الہندسیۃ وہی ایضا منہا ومنعہ لیس الا مکابرۃ **ورابعہا** انا لانسلم ان المسامتۃ بعض الزاویۃ او الحرکۃ قبل المسامتۃ الحاصلۃ بکلہا وانما یلزم اذا کان بعضہا موجودا بالفعل حتی یمکن ان توجد بہ مسامتۃ لکنہما ینقسمان بالقوۃ لا بالفعل ولو صح ما ذکرتموہ لامتنع حرکۃ قطر الدائرۃ علی قوس منہا بل تمتنع الحرکۃ مطلقا فالشبہۃ انما وقعت من وضع ما بالقوۃ مکان ما بالفعل **ودفعہ** بعضہم بان ما ذکرنا احکام وہمیۃ الا انہا صحیحۃ اذ الوہم یحکم بہا کسائر الہندسیات فلیس المدعی الا انہ لابد للمسامتۃ الحادثۃ من اول نقطۃ فی الوہم لکن الخط الغیر المتناہی لاتتعین فیہ نقطۃ للاولیۃ **وفیہ بحث** لانہ لایلزم من حدوث المسامتۃ الا ان یکون لہا زمان ہو اول ازمنۃ حدوثہا وہو لایستلزم ان یوجد ہناک نقطۃ ہی اول نقط المسامتۃ وذلک لانہ لابد لحدوث المسامتۃ من حرکۃ واقعۃ فی زمان فاذا وجدت کانت المسامتۃ حاصلۃ فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان وتلک الآنات المفروضۃ فیہ لاتقف عند حد فکذا المسامتات الواقعۃ فیہا فلا تتعین نقطۃ اولی یقف الوہم عندہا **فان قلت** المسامتۃ آنیۃ فلابد لہا من نقطۃ غیر مسبوقۃ باخری **قلت** مسامتۃ الخط للنقطۃ آنیۃ واما المسامتۃ المذکورۃ اعنی مسامتۃ الخط للخط فلا یتصور حدوثہا الا بوجود حرکۃ فی زمان فلیس ہناک مسامتۃ الا وہی مسبوقۃ فی الوہم باخری الی غیر النہایۃ **وقد** یدفع ہذا البحث بان غرضنا انہ اذا وقع ذلک المفروض فی الخارج فلابد ان یتعین فیہ نقطۃ ہی اولی نقط المسامتۃ اذ لابد ہناک من مسامتۃ غیر مسبوقۃ باخری والا لزم وجود مسامتات غیر متناہیۃ العدد بالفعل فی زمان متناہ وہو محال کذا فی شرح المواقف **وخامسہا** انا لانسلم وجود اول نقطۃ المسامتۃ بعین ما ذکرتم بان نقول اذا تحرک نصف قطر الکرۃ کما ذکرتم وجب ان لایوجد فی الخط الذی لایتناہی نقطۃ ہی اول نقط المسامتۃ لان المسامتۃ انما تکون بزاویۃ وحرکۃ منقسمتین فلا یوجد ہناک ما ہو اول لان کل نقطۃ تفرض فوقہا نقطۃ اخری **وجوابہ من وجہین الاول** انا بینا لزوم ذلک بان المسامتۃ لہا اول لکونہا حادثۃ وہو یکون بنقطۃ ضرورۃ ودلیل امتناع اللازم لایدل علی عدم ملازمتہ والاجاز مثلہ فی کل قیاس استثنائی یستثنی فیہ نقیض التالی **والثانی** انا نستدل ہکذا لو کانت الابعاد غیر متناہیۃ وتحرک الخط من الموازاۃ الی المسامتۃ فاما ان یوجد اول نقط المسامتۃ او لایوجد وکلاہما محال بدلیلکم ودلیلنا ح لامساغ للایراد کما لایخفی کذا فی المحاکمات **وہہنا تقریر آخر للبرہان المذکور** ذکرہ محمد الشمس البازغۃ بقولہ وقد لاح لی بدایۃ بلی المحجۃ فی تقویم البرہان واقامۃ الحجۃ وہی انہ اذا تحرک الخط الموازی للخط الغیر المتناہی مع ثبات طرف منہ تزول الموازاۃ وتحدث المسامتۃ قطعا لکن حدوثہا بعد الموازاۃ مع الغیر المتناہی محال اذ لو حدثت لکانت فی اول

آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فح لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه من جانب الماضي فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الى الفعل انتهى **وقال** احسن المحققين في حواشي الشمس البازغة هذا البرهان وان ذكره بعض المحققين سابقا ولم يتفق الرجوع للمصنف اليه وتوارد على تلمذه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوانساري وغيره من المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهي ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيارا للمسامتة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدؤه مبدأ الخط ومنتهى لحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهي منه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يليه فوقه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا فيقطع الاجزاء المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية والحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان هندسي ايضا مخافة التطويل لا يرخص ذكره واما جدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء الواصلين نظام الملة والدين قدس سره في ازاحتها بان مسامتة الخط المتناهي بغيره حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طويلا نظرا الى كرمه الظاهر والخفي وعرضت بالفرق بين الحركة على الخط الغير المتناهي وبين الحركة مع المسامتة معه فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة واما المسامتة فالظاهر وجه الاستحالة في الحركة المتفاوتة بالنظر الى ما يسامتها فبعد المباحثة لم يستقر الآراء على تمامية الحجة واستقر رائي على عدم تماميتها انتهى كلامه

المقصد السادس عشر في برهان الموازاة وهو عكس لما قبله استخرجه العلامة الرازي حيث قال في المباحثات بعد ذكر برهان المسامتة ونحن نقول ايضا هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي آخر نقط المسامتة وهو باطل بيان الملازمة ان المسامتة كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان كل نقطة فرضت في الخط الغير المتناهي انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة المفروضة يكون على سمت من سموت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة القطر قطعا والمسامتة ببعض تلك الزاوية او ببعض تلك الحركة تكون بعد المسامتة بها فما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذا كان ذلك البرهان برهان المسامتة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهى **وفيه** مثل ما في اصله نقضا وابراما فلا تغفل **المقصد السابع عشر** في برهان اورده صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسامتة ولا تقدير حمله على هذا كما هو المتداول بينهم احق بان يسمى ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **وتقريره** على ما في التلويحات وغيره انه ان صحت اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دايرة تخرج عن مركزها خط غير متناه وهو خط آب يقاطعها خط آخر غير متناه وهو خط جز والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدايرة تحرك الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الملازم الى مقاطعته فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدايرة كما سيقاطعه لا بد من اول نقطة للمسامتة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغير المتناهي ما قبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية

ج
ب
ا
خط مقاطع
ز

المقصد السادس عشر في برهان الموازاة

المقصد السابع عشر في برهان اورده صاحب التلويحات المقاطعة

قال ابن كمونة فی شرح التلويحات اختار فرض العود لا فرض تتميم الدورة مع ان الغرض يحصل علی التقديرين بدليل ان تمام الدورة يقتضی المسامتة من جانب ج اولا ثم المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان بفرض العود يتم البرهان علی تقديری كون خط ج لا يتناهی من جهتين وكونه لا يتناهی من جهة واحدة واما بفرض تتميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط ج د غير متناه من الجانبين انتهی **وقال** فی شرح قوله فاذا تحركت الدائرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آ ب ملازما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آ ب مقاطعا مسامتا بهذه الصورة انتهی **وقال ايضا** بان يقال لو جاز لاتناهی المستديرة لتخلص وهو محال فكذا المقدم اشارة الی تسمية هذا
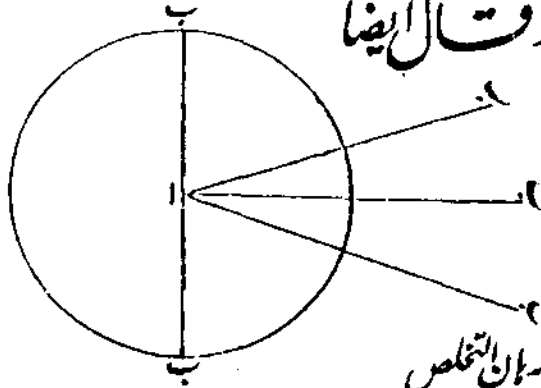
يمكن اختصار هذا البرهان الابعاد مع تمام هذه الحركة خط آ ب عن خط ج د انتهی **وفيه** البرهان ببرهان التخلص وهو فی الحقيقة تقدير

المقصد الثامن عشر فی برهان التخلص

من تقارير برهان الموازاة **وذكر** صاحب المواقف اولا برهان المسامتة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثانی وهو عكس الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريره ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كانهما مايلان الی الموازاة فلا بد في الموازاة من ان تخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هی نهايتهما ويلزم الخلف **وقال** شارحه قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه مقاطع لآخر غير متناه ايضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة الی اصل واحد انتهی **اقول** فی كلام كل من الماتن والشارح خطأ من وجه اما فی كلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عكس البرهان المسامتة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك فی برهان المسامتة واما فی كلام الشارح فهو انه احال ذكر هذا البرهان علی التلويحات مع انه لا وجود فيه والمذكور فيه ليس الا الذی سميناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة

المقصد التاسع عشر فی برهان التلاقی

وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرك احدهما الی الآخر وتلاقيا فلا بد ان تتحقق نقطة هی اول نقطة الملاقاة لما مر فيلزم تناهی الخطين كذا فی الحواشی الفخرية

المقصد العشرون فی برهان المقاطعة بعد المسامتة

وهو عكس لما ذكر فی التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق وهذا وان لم يكن مفردا عندهم لكن لما افردوا برهان التلاقی وجب عليهم افراده

المقصد الحادی والعشرون فی برهان المسامتتين

وتقريره انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان يفرض خط سواء كان متناهيا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلك الخط من التوازی الی المسامتة لزم ان تتحرك نقطة المسامتة مع الخطين اللذين احدهما اقرب من المتحرك مسافتين غير متناهيتين فی زمان واحد مع كون حركة احدهما التی هی اقرب من طرف الخط المتحرك المنتقل من التوازی الی المسامتة بطيئا لكون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيا وعلی تقدير عدم تناهيه يلزم قطع نقطتی التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والاقرب ابطأ **وفيه** ما لا يخفی بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل

المقصد الثانی والعشرون فی برهان التخلصين

هو عكس برهان المسامتتين **قال** فخر الافاضل فی حواشی شرح الهداية انت خبير بان جعل برهان التلاقی برهانا آخر سوی برهان التخلصين وكذا التخلصين سوی المسامتتين لا يخلو عن شیء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير انتهی

المقصد الثالث والعشرون فی برهان نقله فی الحواشی الفخرية عن بعض الشروح **واری** تسميته ببرهان كثرة الانصاف

وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والا لزم التناهي فيلزم تنصف بالنقط الغير المتناهية ويلزم اعظمية الجزء من الكل بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيه ما مر في برهان المنصف فتذكر **المقصد الرابع والعشرون في برهان** **اري** تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول نفسهما نصف الدورة يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزء وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** فخر الافاضل لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول** رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزء والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون في برهان** ذكره صاحب الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح **واري** تسميته ببرهان خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين لامكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه** ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي فتذكر **المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلا عنه **واري** تسميته ببرهان طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه **وفيه ايضا** مثل ما في سابقه فلا تغفل **المقصد السابع والعشرون في برهان** **اري** تسميته ببرهان ما نديا دمسافة الابطاء **وتقريره** انه لو امكن عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه موازلهما فاذا ميل الخط المتناهي من الموازاة الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد لكون الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا **المقصد الثامن والعشرون في** ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم لظهور ان الخط المتحرك كان موازيا لهما وبمجرد التحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كل منهما معا **واري** تسمية هذا البرهان ببرهان المعية **وخدشه** فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي والقول بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط مع تحرك دائرته مكابرة **المقصد التاسع والعشرون في برهان** جعله صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال على السابق **واري** جعله على حدة وتسميته ببرهان الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

غیر متناه مستقیما وعن جنبیه کرتین بعد مرکز احدهما عن ذلک الخط نصف بعد مرکز الآخری عنه ویکون الخط الواصل بین المرکزین مقاطعا لذلک الخط علی زوایا قوایم ویخرج ذلک الخط الواصل الی الجهتین لاالی نهایة ثم یفرض ان تتحرک الکرتان حول مرکزیهما متشابهتین قدرا مع اختلاف الجهة وتحرکهما یتحرک الخطان الخارجان من المرکزین ویصیر تقاطع الخارج من مرکز القریبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مرکز البعیدة ثم یزید البعد بین هاتین النقطتین بتزاید الحرکتین حتی اذا قطعت الکرتان ربع دورهما یصیر کل من الخطین موازیا للخط الاول بعد قطعه تمامه فیلزم قطع الخارجین من المرکزین فی زمان واحد مع ان الخارج من مرکز القریبة کان دائما تحت الخارج من مرکز البعیدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مرکز البعیدة فیلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطین انما یتصور بعد قطعها المسافة الغیر المتناهیة فی زمان وجواز ذلک ممنوع انتهی **اقول** غرض المستدل لیس الا ان موازاة الخطین عند تحرک کل من الکرتین ربع الدور امر محسوس لایمکن ان ینکره الاسوفسطائی وذلک موقوف علی قطع المسافة الغیر المتناهیة وفیه المطلوب **المقصد الثلاثون** فی برهان ذکره شارح الہیاکل **واحری** ان یسمی برهان تلاقی المتوازیین **وتقریره** انا اذا فرضنا خطا غیر متناه وفرضنا دایرة واخرجنا احد اقطارها الی غیر النهایة مقاطعا للخط المذکور علی قوائم ثم حرکنا الدائرة ربع الدور فلا بد ان یتحرک القطر المقاطع الی ان یوازی فاما ان ینفصل بتلک الحرکة عن الخط الغیر المتناهی او لاینفصل فعلی الاول یلزم تلاقی المتوازیین وتوازی المتقاطعین وعلی الثانی یلزم التناهی لانه لایقطع المسافة الغیر المتناهیة فی زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثانی ونقول یجوز ان یقطع المتحرک الغیر المتناهی مسافة غیر متناهیة فی زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهی کذلک **وقد مر** ما له وما علیه فتذکر

المقصد الحادی والثلثون فی برهان اورده السید السند قدس سره فی شرح الہیاکل **واری** تسمیته ببرهان الانحصار **وتقریره** انه لو امکن وجود اللاتناهی لامکن ان یخرج من مبدء واحد کنقطة آ خط غیر متناه وهو خط آ ز الغیر المتناهی من جهة ز ولنفصل من طرف المبدء من الخط المذکور آ ب ونرسم علیه مثلثا متساوی الاضلاع کما برهن علیه اقلیدس وهو مثلث آ ب ج ونفصل بین نقطة ج وکل نقطة من النقاط المفروضة فی خط آ ب بخطوط یکون کل منها وتر الزاویة ج ب د المنفرجة فیکون ج د اعظم من ب د وکذا ج ک اعظم من ب ک وکذا ج ه اعظم من ب ه لکون الاول موترة للزاویة المنفرجة والثوانی للحادة کما تشهد به المقدمات الهندسیة فلو کان ب ز غیر متناه کان الانفراج بین ج ز والخط الغیر المتناهی غیر متناه لکونه اطول من الغیر المتناهی مع کونه محصورا بین حاصرین **وفیه** ما یجیء فی البرهان السلمی منعا فانتظره مفتشا **وقال** فخر الافاضل یکفی اخراج عمود علی نقطة آ وهو عمود آ ج فنقول یمکن وصل خطوط بین راس العمود وکل نقطة من النقاط الغیر المتناهیة یکون کل منها وتر اللقائمة ونسوق البرهان نحو ما انتهی

المقصد الثانی والثلثون فی برهان استخرجته وسمیته ببرهان الوصل وهو قریب من برهان الاشتمال **وتقریره** انه لو امکن لاتناهی الابعاد لامکن ان یوجد بعد غیر متناه کخط آ ب مثلا فی جهتیه او فی احدهما ونفرض بعدا آخر متناهیا کیف ما اتفق ونصل بین النقاط الغیر المتناهیة المفروضة فی خط آ ب وبین ذلک البعد بخطوط فیلزم وجود الحدود الغیر المتناهیة بالفعل فی المتناهی هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان حرکة القطرین وهو انا فرضنا کرتین قطر احدهما المسمی با آ ب غیر متناه فی جهتیه وقطر اخری المسمی ب ب ج متناه الی المحیط غیر متجاوز عنه وفرضنا ان حرکتهما مساویة جهة وقدرا وسرعة وبطوءا وزمانا وحرکناهما کالساعة مثلا وفی ذلک الزمان یقطع آ ب بمثل تلک الحرکة فیلزم ان یقطع ب ج مسافة متناهیة فی زمان متناه

مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** في استخرجته ايضا وسميته برهان التنصيف وهو انه لو كان بعد ما او عدد ما غير متناه بالفعل لقبل التنصيف لا محالة لان كل كم فهو يقبل القسمة لذاته كما تقرر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه لقبل الانقسام الى الكسور والاجزاء كما انه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته برهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا يخلو اما ان يعرضها من حيث هي هي عدد او لم يعرض لا سبيل الى الثاني لما تقرر عندهم من ان كل ما وجد في الخارج ينتزع عنه العدد ولا سبيل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يبق لا يتقفيا فلا سبيل الى وجود الغير المتناهي **فان قلت** لعل عروض العدد ويكون من خواص المتناهي **قلت** هب انه كذلك لكن الجمهور اطبقوا على عروض العدد لكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كلماتهم **المقصد السابع والثلثون** في البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذي يسمونه بالسلمي وفيه فصلان **الاول** في تقرير المشهور المنقول عن قدماء الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه لامكن وجود غير المتناهي محصورا بين الحاصرين وصحة نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدء ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد الانفراج بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا محال **واعترض** عليه رئيس الصناعة في الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير متناه بين الخطين غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه ولا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان اشتهى احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليفرض على الخطين الذاهبين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين ويتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين في زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما كان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاصل بالانهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف انتهى **وخدشه** العلامة الرازي في المحاكمات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس الا وجود الزيادات الغير المتناهية المتساوية لا وجود بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فاما ان يثبت بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد ويزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية

التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر يزيد عليه بقدر ثم ابعادا آخر متزايدة بذلك القدر فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد لكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي ثم اذا كانت الزيادات متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان المستبعد لا يكون محفوظة انتهى كلامه ويرد عليه من وجوه **احدها ما اقول** ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدمة وهي ان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه ومن المعلوم ان مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك ما اراده **نعم** للمناقش ان يناقش في هذه المقدمة لكنه امر آخر غير ورود المنع السابق فالقول بانه غير ساقط ساقط **وثانيها ما اقول** ايضا ان الزيادات المقدارية اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به الامام الرازي في شرح الاشارات **وقال المحقق الدواني** في بحث انقسام الجسم من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بحيث نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى **ورده** الصدر العلامة في حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار جميعها غير متناه ومن ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يمتنع ان يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل والا لزم ان يكون مقداره غير متناه وسيصرح الشارح بذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناه والمتناقصة لا يكون مقدارها غير متناه والتنوير الذي ذكره في بيان ذلك سهو نشأ من اشتراك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على معنيين احدهما ما لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل كما حقق في موضعه والثاني ما يكون بحيث اي جملة اخذت وجدت فاضلا عليها والكلام ههنا في الغير المتناهي بالمعنى الثاني وانصاف الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول وبين المعنيين بون بعيد انتهى كلامه **وتبعه** في هذا الرد الشمسية في شرح هداية الحكمة **وفيه** وهن ظاهر على ما افاده المحقق في جديدته وتبعه بحر العلوم رح في حواشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان الاجزاء التحليلية شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحجم حتى لو قال احد ان الذراع بعد الكسر صار ازيد وانقص مما كان اولا ينسب الى السفه كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكذا الاجزاء المتناقصة لا يزيد بها الحجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبية سواسية في افادة الحجم وان شئت زيادة التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جمعنا ما يزيد المقدار على ما كان لان جمعها لا يكون الا بضم بعضها الى بعض فاذا ضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا ضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهكذا فيحصل بضمها مقدار غير متناه وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاولى واما اذا كانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الى غير النهاية فجمعه ليس بان يجمع نصف نصف النصف الى نصف النصف ويجمع نصف النصف الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جمعه ان يجمع نصف نصف النصف مثلا الى مثيله ثم يجمع نصف النصف مع مثيله ثم يجمع النصف مع قرينه فلا يحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول الحاكم لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزداد المقدار الخ غير صحيح **وثالثها** ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما لزم من ذلك زيادة البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزائد بغير نهاية بين الخطين وذلك هو المستحيل والعجب انه بعد ورود مثل هذا الايراد على الشيخ كيف غفل عن انه متوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور كذا ذكره فخر الاماثل

ورابعها ان النظام من المعتزلة ذهب الی ان الاجزاء الغیر المتناهیة موجودة بالفعل فی کل جسم فاستدلوا علی ابطالہ ببرہان التناسب وہو انا ناخذ اجزاء متناہیة من جسم مجموعہا یکون جسما مع کونہ مرکبا من اجزاء متناہیة ثم نقول ازدیاد الحجم وانتقاصہ لیس الا بازدیاد الاجزاء وانتقاصہا فیجب ان یکون نسبة حجم الجسم المذکور الی احجام الاجسام کنسبة اجزائہ الی اجزائہا ولما کان نسبة حجمہ الی احجامہا نسبة المتناہی الی المتناہی وجب ان یکون نسبة الاجزاء ایضا کذلک واورد علیہ بان کون نسبة ازدیاد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولی من النسب المقداریة والثانیة من العددیة فلا اتحاد بینہما اذا عرفت ہذا فنقول مثل ہذا الایراد الوارد علی برہان التناسب یرد ہہنا ایضا بان یقال لانسلم کون نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد مثل نسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات اذ الاول من النسب المقداریة والثانی من النسب العددیة ویجوز ان یکون لعدد الی عدد نسبة لاتوجد بین المقادیر کما برہن علیہ فی الہندسة **ودفعہ** فخر الافاضل بان ہذا لایتوجہ علی الحاکم لان کل عدد فی الصورة المذکورة لہ مقدار وقد فرض الزیادات متساویة کما ذکرہ فتکون النسبة المقداریة ہہنا کالنسبة العددیة بالضرورة **وخامسہا** ما اوردہ العلامة الشیرازی فی شرح ہدایة الحکمة بقولہ بقی فی کلامہ نظر وہو ان قیاس الکل المجموعی علی الکل الافرادی غیر صحیح فلا یلزم من کون نسبة کل زیادة بعد الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الموجودة فیہ الی عدد الزیادات الموجودة فی ذلک الآخر تحقق بعد یکون نسبة زیادتہ الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الغیر المتناہیة الی عدد زیادات متناہیة لیلزم الخلف المذکور او یجوز ان لایکون بازاء مجموع اعداد الزیادات بعد وان کان بازاء کل عدد زیادة بعدا انتہی **ودفعہ** احسن المحققین فی حواشیہ بقولہ لم یبق فی کلامہ نظر لوسوق کلامہ حسبما صورناہ سابقا من ان الزیادات الغیر المتناہیة بالفعل فی خطوط عرضیة غیر متناہیة کذلک لاتتصور الا لو توہمنا فی خط غیر متناہ بالفعل فان الخطوط الغیر المتناہیة لایتصور خروجہا من مرتبة متناہیة من الخطین ای مرتبة کانت من التناہی فلابد من خروج جمیعہا من مرتبة غیر متناہیة فیہا فیکون بعض الخطوط غیر متناہ بالفعل ولابد من تحقق زیادات غیر متناہ فیہا انتہی **اقول** بل النظر فی کلامہ باق والتصویر المذکور غیر صحیح فان وجود الزیادات الغیر المتناہیة بالفعل لایتوقف علی ان یوجد خط واحد عرضی غیر متناہ بالفعل کما حسب فی التصویر بل کل خط من الخطوط العرضیة متناہ لکن لما وجدت الخطوط کلہا بحیث لم یبق واحد منہا حکم بوجود الزیادات الغیر المتناہیة بالفعل کما لایخفی **وسادسہا** **اقول** انا سلمنا ان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات لکنہ لایلزم منہ وجود مارامہ فان الزیادات الغیر المتناہیة من حیث ہی غیر متناہیة لایعرضہا عدد من الاعداد کما مر تحقیقہ فلا یلزم تحافظ النسبة ہناک

الفصل الثانی فی تقریرات البرہان السلمی علی الوجہ الآخر اعلم انہ لما کان یرد علی التقریر المشہور المنع المذکور وردا بینا عدلوا عنہ وقرروہ بوجہ آخر فمنہم من لخصہ تلخیصا شافیا ومنہم من طولہ تطویلا کافیا **فقررہ** رئیس الصناعة بتمہید مقدمات حیث قال فی الاشارات یجب ان یکون محققا عندک انہ لایمتد بعد فی ملاء او خلاء ان جاز وجودہ الی غیر النہایة والا فمن الجائز ان یفرض امتدادان غیر متناہیین عن مبدء واحد ولایزال البعد بینہما یتزاید ومن الجائز ان یفرض فی ما بینہما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات ومن الجائز ان یفرض ہذہ الابعاد الی غیر النہایة فیکون ہناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض بعینہ نہایة ولان کل زیادة یوخذ فانما مع المزید علیہ قد یوجد فی بعد واحد وایة زیادات امکنت فیمکن ان یکون ہناک بعد یشتمل علی جمیع ذلک الممکن والا فیکون امکان وقوع الابعاد الی حد لیس للزاید علیہ امکان فیکون انما یمکن وجود المشتمل علی محدود ومن جملة غیر المحدود **قال** الامام الرازی فی شرحہ ہذہ المسئلة ای مسئلة تناہی الابعاد مبنیة علی اربع مقدمات الاولی ان الابعاد الغیر المتناہیة لو لم تکن ممتنعة یصح ان یخرج من نقطة واحدة امتدادان غیر متناہیین لایزال البعد بینہما یتزاید کساقی مثلث یمتدان الی غیر النہایة الثانیة انہ یجوز ان یوخذ بینہما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات مثلا یکون البعد الاول ذراعا والثانی زایدا علیہ بنصف ذراع والثالث زائدا علیہ ایضا بنصف ذراع وہلم جرا وینبغی ان یکون الزیادات بقدر واحد لیصیر البعد المتزاید بینہما المشتمل علی تلک الزیادات غیر متناہ فی الطول لاتری انا اذا انصفنا خطا

وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال
كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فكانت الزيادات التي يمكن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل تيزايد لا الى نهاية مع انه لا ينتهي
الى مساواة الخط الاول المنصف فعلم ان هذه الزيادات اذا كانت متناقص لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا
كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول
الزايد الثالثة انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على
اول تفاوت يفرض بغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل ابعاد اخذته وجدت جميع
الزيادات التي دونه موجودة فيه ولنرجع الى المتن فنقول انما قيد الخلاء في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع
الوجود ولا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا وقوله والا فمن الجائز الخ بيان المقدمة الاولى
وقوله ومن الجائز ان يفرض في ما بينها الخ اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ومن الجائز ان يفرض الخ اشارة الى المقدمة الثالثة
وقوله ولان كل زيادة الخ اشارة الى المقدمة الرابعة وقوله واية زيادات امكنت الخ شروع في الحجة ومعناه كل واحد من الزيادات
ممكن وجودها فانما يمكن ان يشتمل عليها بعد وتبيين هذه القضية بقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه وفيه كلام من وجوه احدها ما اورده
العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر لان الخط وان كان قابلا للقسمة لا الى نهاية لكن خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل محال ولو
فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار
يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين الحاصرين انتهى **اقول**
فيه خطاء ظاهر لما مر من ان جمع الزيادات المتناقصة لا يجعل المقدار غير متناه **وثانيها ما اقول** ان الزيادات المتناقصة وان لم تفد
اللاتناهي كما مر تحقيقه لكنها ههنا تفيده بالضرورة وذلك لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زايدا
عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة يشتمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم اذا جعلنا
البعد الثالث زايدا عليه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل على ما تحته ايضا فيكون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا فكل بعد يشتمل
على ما تحته مع شئ زايد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناقصة الى غير النهاية لزم بالمقدمات الممهدة
ما لزم على تقدير التساوي **والسر فيه** ان الاجزاء المتناقصة المقدارية اذا جمعتها لا يكون جمعها الا بتداخل بعضها في بعض
فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما مر وههنا زيادات على سبيل التناقص وكل بعد زايد على ما تحته فليس هو مجرد الزيادة المتناقصة
بل مع ما تحته فالجمع ههنا يفيد اللاتناهي فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **وثالثها** اورده المحقق الطوسي في شرحه بقوله يحتمل
ان يكون قوله واية زيادات امكنت متعلقا بمقدمة رابعة اي واية زيادات امكنت اذا اخذت معها فانها ايضا تكون موجودة مع
المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معللة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك اللام ويكون تقدير
الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع الزيادات الممكنة الغير
المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان تعلق ولا الايراد لفظان وجه انتهى كلامه **ثم قال الامام**
وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على زيادات غير متناهية او لا يكون والثاني باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد
بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاعها مع فرض اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادة
الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق

على المجموع اذ حصل فى بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين
هذا خلف فثبت ان القول بلا تناهى الابعاد يودى الى اقسام كلها باطلة وجميع هذه المقدمات بيّنة الا مقدمة واحدة وهى قولنا لما كان
كل واحد من تلك الزيادات حاصلة فى بعد وجب ان يكون الكل حاصلا فى بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة
ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والا سقط انتهى وخدشه المحقق الطوسى بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا فى بعد معللا بكون
كل واحد حاصلا فى بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا فى بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله
واية زيادات امكنت غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسيره المذكور مقدمة غير جليّة واما على الوجه الذى فسرناه فليس كذلك
لانه اذا ثبت حصول كل مجموع فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد انتهى **وفيه**
ما اورده العلامة الرازى فى المحاكمات من انه ان اراد بالمجموع المتناهى فمسلم ان كل مجموع متناه فى بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع
الزيادات الغير المتناهية فى بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع فى بعد والفرض لا يقتضيه
وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت فى اثبات المطلوب **ثم قال الامام** فان قيل الحجة مبنية على فرض
بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الا مع فرض تناهى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبنى
على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لاشك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون
مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يودى الى القول بكونهما متناهيين فيكون
خلفا وذلك لانا نقول اما ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
مشتملا على زيادة البعد الذى هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد مشتمل على الجميع كان فى تلك الزيادات بعد
غير مشتمل عليه والذى هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان السؤال المذكور مويد لهذه الحجة انتهى كلامه **تقريره آخر** قال العلامة الرازى
فى المحاكمات الحق فى هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان
من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة
بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى غير النهاية ولان كل زيادة فى بعد فلابد ان يوجد بعد مشتمل على
الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشتمل على تلك الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن زيادات
الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهى الى المتناهى لكن نسبة
كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهى الى المتناهى فيكون
عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان زيادة البعد الى نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير
متناهية بالضرورة وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن فى زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن
الزيادات زيادة لا يكون فى بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم ما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود
بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وانه محال انتهى **وفيه** خدشة من وجوه **الاول**
انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون فى مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية الا انه لا يقف
عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه وكل زيادة فى بعد متناه
كذا اورده فخر الافاضل **والثانى** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد الا انه

غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد
والثالث ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية باجمعها غير موجه اذ لو كان في تلك الابعاد
بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه
والناقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي **ورده** فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير
متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول وما دونه غير متناه ايضا وهذا ما نشأ الا من فرض اللاتناهي فهو مؤيد
لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه في سلسلة الابعاد والذي عليه مدار تقرير الحاكم
بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على كون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف
عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه **ثم اقول** العقل يجزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم في عكس نقيضه وهو كلما
كان محصورا بين الحاصرين لم يكن غير متناه ومن المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين الى لا نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه
فانعكس الدليل وانقلب المدعى **تقرير آخر** قال ملا زاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه المنع الا
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان تفرض فيه ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين
متساويتي البعد عنه كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج
حتى يكون آب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ ويكون كل من ضلعي آد آه ذراعين
حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلاع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع مثلث
آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط
ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد
الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط
البعد الثالث وعلى هذا الترتيب **الثانية** ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه
مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل
الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد المشتملة على تلك الزيادات والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان
في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما
بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان
امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات
غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية

غیر متناه وذلک ما اردناه **وفیه** ایضا نظر من وجهین **الاول** فی قوله فی المقدمة الثالثة والالم یوجد فوق تلک الابعاد بعد الخ **فان** عدم وجود بعد فوق تلک الابعاد لا یلزم منه تناهی الابعاد لجواز ان یکون ذلک لعدم التناهی بمعنے اللا یقفے فلا فوق ہناک لا لا نتہائہا بحسب العدد ولا بد لنفی ذلک من دلیل **والثانی** انہ ماذا اراد بقولہ کل جملة فی المقدمة الثالثة ان اراد بہ ان کل جملة متناہیة من تلک الزیادات موجودة فی بعد فمسلم لکن لا یلزم منہ وجود بعد مشتمل علی الجملة الغیر المتناہیة وان اراد کل جملة متناہیة کانت او غیر متناہیة فممنوع بل ہو عین النزاع ولو ثبت ہذا لکفی مؤنة تمہید المقدمات **فان قلت** اذا ثبت ان کل واحد من تلک الزیادات فی بعد ثبت ان مجموعہا ایضا فی بعد **قلت** کلا فان حکم الکل الافرادی لا یلزم ان یجری علے الکل المجموعے الا تری الی انہ یجوز ان یقال ہذا الرغیف یشبع کل انسان ولا یصح ان یقال ہذا الرغیف یشبع جمیع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجیلانی فی حواشی شرح الہدایة للمیبذی لدفع ہذا الایراد اعلم ان ضابطة معرفة کون حکم الکل مخالفا لحکم الکل الافرادی فی بعض المواضع ومتحدا فی بعض المواضع ہی انہ لو حکم علے الفرد علے جمیع تقادیر وجودہ ای سواء کان معہ فرد آخر او لا فحینئذ لا تفاوت فی الحکم بین الکل الافرادی والکل المجموعے مثلا اذا قلنا ہذا الفرد من الممکن محتاج الے العلة ففی ہذہ الصورة لا یختلف الحکم سواء اعتبر معہ فرد آخر من الممکن او لا فحکم الکل الافرادی والمجموع واحد ولو حکم علی الفرد علے بعض تقادیر وجودہ دون بعض یختلف حکم الکل المجموعے والافرادی کقولنا کل انسان یشبعہ ہذا الرغیف ویسعہ ہذا الدار فان حکم الکل المجموعے یخالف الکل الافرادی اذا عرفت ہذا فنقول المقدمة الثالثة وہی ان کل جملة من الزیادات سواء کانت معہا جملة اخری من الزیادات او لا یکون فی بعد البتة والا یلزم التناہی ولا دخل فی ہذا الحکم لخصوصیة جملة دون جملة لان الحکم بکون جملة معینة مثلا فی بعد یکون علی جمیع تقادیر وجودہا سواء کانت معہا جملة اخری ام لا ولما کان الحکم علے جمیع تقادیر وجود تلک الجملة فلا تفاوت بین حکم الکل الافرادی والکل المجموعے فلا بد ان یکون الکل المجموعے ایضا فی بعد انتہی ملخصا **اقول** ہذا مع کونہ مذکورا فی قبسات الباقر سخیف جدا لان الحکم علے جمیع تقادیر شئ امر والحکم علے المجموع امر آخر فلا یلزم من الحکم علی جمیع تقادیر الشئے الحکم علے المجموع کما لا یخفے علی من لہ ادنی مسکة **تقریر آخر** اوردہ محقق الصناعة فی کتاب الایماضات وہو ان یفرض ساقا مثلث ذہبا الا الی نہایة ویفرض فی الانفراج بینہما ابعاد غیر متناہیة فوق البعد الاصل زیادة علیہ متزایدة فیکون ہناک زیادات علے البعد الاصل غیر متناہیة متساویة وابعاد غیر متناہیة متفاضلة بقدر واحد فاذن کل زیادة وکل مجموع فہو واقع فی بعد ما من تلک الابعاد واذ لو لم یکن کذلک لزم ان یوجد بعد یشتمل علے جملة ما دونہ من الزیادات ولا یشتمل علیہ علی الزیادة علیہ بعد آخر فوقہ فلا جرم یکون ہو آخر الابعاد الانفراجیة ہذا خلف فاذن کل زیادة وکل مجموع زیادات ای مجموع کان فہو فی بعد فوقہا فمجموع الزیادات الغیر المتناہیة فی بعد واحد فوقہا فقد صار غیر التناہی بالفعل محصورا بین الحاصرین **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة علی تقریر المحاکم وتقریر ملا زادہ واردة علے ہذا التقریر ایضا فلا تغفل **تقریر آخر** قال الشیخ المقتول فی التلویحات ان صح البعد الغیر المتناہی لامکن ساقان خرجا من مبدأ واحد فذاہبان الے غیر النہایة ومعلوم ان الساقین کلما کانا اکبر کان امکان الانفراج اکثر فیزداد امکان الانفراج بزیادة الساقین ومعلوم ان الساقین اذا کانا غیر متناہیین ذاہبین علی نسق الانفراج کان البعد بین الساقین غیر متناہ لعدم نہایة الانفراج فینحصر البعد الغیر المتناہی بین حاصرین وہما الساقان وہو محال **قال** ابن کمونة فی شرحہ بعد ما قررہ علی الوجہ التفصیلی المشہور عندہم وعندی ان الوجہ الذی ذکرہ صاحب الکتاب مع کونہ اجمالیا اوضح واظہر من ہذا التفصیلی انتہی **اقول** لا یخفی انہ مجرد ادعاء فان الوضاحة انما ہو فی التفصیلی والاجمال مخل فی المرام وان کان المراد انہ لا یرد علیہ الایرادات الواردة علے التفصیلی فہو غیر صحیح فان الایرادات الواردة علی التقاریر التفصیلیة کلہا واردة علیہ فانی ظہور فیہ **بل** کل من تقاریر ہذا البرہان لا یخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرہم وان اطالوا الاذیال لاثباتہ لکنہ لم یثبت ولن یصلح العطار ما افسدہ الدہر ولذا سمیتہ ببرہان نسج العنکبوت بل ہو اوہن من نسج العنکبوت **تقریر آخر**

افاده استاذ اساتذة الهند فی حواشیه علی شرح الهدایة الصدریٰ وهو ان الخطین اذا امتدا فلا شبهة فی انبساط العرض فی کل موضع فرض ولا شبهة ایضا فی ان الانبساط بحسب ازدیاد الامتدادین وازدیاد امتدادهما الی عدیم النهایة فانبساط السطح کذلک مع ان السطح محصور بین حاصرین فیلزم الخلف **وانت تعلم** ان ما یرد علی التقاریر السابقة وارد علیه ایضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطین مسلم لکن وجود عرض غیر متناه بالفعل غیر مسلم کما مر **تقریر آخر** قال العلامة الجرجانی فی حواشی شرح حکمة العین بعد ما ذکر التقریر التفصیلی والذی یختلج فی خاطری الفاتر وذهنی الکلیل انه لا حاجة الی هذا التکلف والتطویل بل یکفی ان یقال عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد مساو لعدد الزیادات والابعاد المشتملة علیها فاذا کانا غیر متناهیین کان عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد کذلک بالضرورة فلا حاجة الی التساوی ایضا لا یقال لیست الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذکرتم لانا نقول امثال الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی کل مرتبة تحلها وحکم الامثال فی المقدار حکمها البتة انتهی کلامه **اقول** هذا التقریر ایضا کاخواته فاتر وعن افادة اصل المرام قاصر فانه لا یلزم من مساواة عدد الزیادات لعدد الابعاد وجود بعد معین مشتمل علی جمیع تلک الزیادة بل غایة ما یلزم منه ان کل مرتبة من مراتب الزیادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد کما لا یخفی علی ان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعرضها عدد کما مر غیر مرة فمساواة النسبة لا تجدی هناک شیئا **تقریر آخر** قال الفاضل اللاری فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی یمکن ان یجری الدلیل علی وجه لا یکون علیه غبار فاقول لو امکنت الابعاد الغیر المتناهیة لجاز خروج خطین علی هیئة ساقی المثلث کما مر ویمکن ان یفرض بینهما ابعاد متزائدة بالفعل لا کالعدد کما ظن الشیخ فان العدد غیر متناه بمعنی انه لا یقف فی مرتبة واللاتناهی ههنا بالفعل ولا شک ان کل بعد من تلک الابعاد الغیر المتناهیة زائد علی البعد الذی تحته فنفرض ذهاب ذلک الخط من مبدء فرضناه الی غیر النهایة من مسافة بین الخطین ونفرض انه فی کل مرتبة متصل به زیادة حتی ینطبق مع بعد کان فی تلک المرتبة فلو ذهب الی غیر النهایة لانضم الیه زیادات غیر متناهیة لکل منها مقدار فانضم الیها مقادیر غیر متناهیة فیصیر ذلک الخط مشتملا علی مقادیر غیر متناهیة بالفعل المشتمل علی ابعاد غیر متناهیة بالفعل غیر متناه بالفعل مع کونه محصورا بین الحاصرین انتهی **وانت تعلم** انه ایضا لا یخلو عن غبار فان انضمام المقادیر والزیادات الغیر المتناهیة لا یستلزم وجود بعد مشخص مشتمل علیها وعلیه مدار التقاریر واذ لیس فلیس **تقریر آخر** ذکره بعض الاعلام وهو ان تفرض من مقطع کل خط عرضی مع احد الضلعین خطا موازیا للضلع الآخر فتحدث متوازیات غیر متناهیة تفرز سطوحا غیر متناهیة العدد فی العرض واذا انضم الی مقدار سطحی معین سطوح متناهیة العرض غیر متناهیة العدد فی العرض وجب عدم تناهی عرض الجملة لکن العرض محصور بین الحاصرین ثم **قال** ولا یخفی ان هذا الوجه انما یتم لو جعلت زاویة الخطین المارین الی غیر النهایة حادة حتی یکون کل عمود یقوم علی الموازیات منقطعا بالضلع الآخر فیلزم الانحصار بالاتناهی بین الحاصرین واما اذا کانت قائمة فتکون الاعمدة العرضیة المذکورة موازیة للضلع الآخر فلا یلزم الانحصار ولا یتم الدلیل وفی المنفرجة اظهر انتهی **وفیه** نظر من وجهین
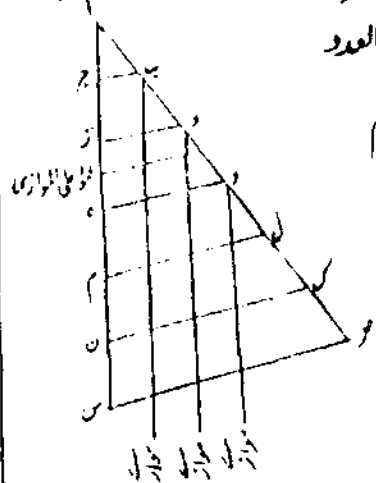
الاول ما ذكره الفاضل اللبكنوى وغيره من محشى شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة عدم التناهى بين ساقى مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق فى صورة الحادة ولا غرض به يتعلق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وترسم على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى فى احدى جهتيه الى مبدء خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** احسن المحققين فى حواشيه اقول هذا التقرير للسلمى ايضا موضح للمرام وان كان اصل التقرير هو الذى ذكرناه سابقا وفى هذا غاية الايضاح والانضار الى المطلوب اعنى وجود السطح الغير المتناهى بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفعل اذا كان موجودا فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك ويمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية فى العدد وكذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهى الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو اصلحه مصلح فان وجود عدم تناهى الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من دقق النظر وتامل باعمال الفكر **تقرير آخر** ذكره احسن المحققين وافتخر عليه وهو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان نفرض خطوطا عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان المرتبة المتناهية من الخطين اى مرتبة كانت من التناهى لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم التناهى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناهى غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندى صافيان عن كدورات المنوع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب فى ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى الذى سياتى ذكره والبرهان التطبيقى كما مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفى ولا تغنى عن جوع **تقرير آخر** قد تفرض زاوية الانفراج ثلثى قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقى مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثى قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك فى الشكل المامونى من اولى الاصول وقد ثبت فى الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثى قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وح تتساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوى الاضلاع لما ثبت فى الاصول

ایضا ففرض زاویة الانفراج ثلثی قائمة یوجب ان یکون الانفراج بینهما مماثلا لکل واحد من الساقین فعلی تقدیر ازدیاد الساقین الی غیر النهایة بالفعل یزداد الوضوح فی لزوم کونه غیر متناه بالفعل بینهما **وفیه** انه علی ہذا ایضا لا یندفع به المنع السابق کیف وکون الانفراج مساویا للساقین لیس معناه الا انه کلما یفرض حد من الامتداد یکون بین الممتدین قدر مساو لهما حتی یحدث مثلث متساوی الاضلاع وبمجرد ہذا لا یلزم انه اذا کان الامتداد غیر متناه یوجد بینهما انفراج غیر متناه کذا ذکره العلامة الشندیلی فی حواشی الشمس البازغة **وقال العلامة الجونفوری** فی الشمس البازغة العقل یحکم قطعا باللزوم قطعا بین لاتناہی الامتداد بالفعل وبین لاتناہی الانفراج المتزاید معه کذلک اذ خروج الامتداد الی اللاتناہی بالفعل بدون خروج الانفراج المتزاید معه عن التناہی غیر متصور ومما یصلح تنبیها علی ذلک انه لا یرتاب فی ان خروج خطین محیطین بزاویة لا الی نهایة انما یمکن اذا کان ہناک سطح غیر متناه فی الجہتین فلولا استلزام اللاتناہی فی الانفراج لم یحتج الی لاتناہی السطح فی الجہتین انتہی **وفیه** ما فیه **اما اولا** فلانه ان اراد بلاتناہی الانفراج لاتناہی جملة الانفراجات فالملازمة مسلمة لکنه لا یستلزم کون انفراج معین غیر متناه وکم من فرق بینهما وان اراد لاتناہی کل انفراج من مراتب الانفراج فلزومه للاتناہی الابعاد غیر مسلم بل ہو عین النزاع ودعوی الضرورة غیر مسموعة فی ما یحتاج الی الدلیل لا سیما فی ہذا المبحث الوسیع الطویل **واما ثانیا** فبانه اذا کان السطح غیر متناه بالفعل فی جہة مثلا وفی جہة اخری متناہیا لکن لا بتناه معین بل بان یکون فی جانب المبدء مثلا ذراع ثم یزداد فی ہذه الجہة کلما ازدادت فی الجہة الاخری یمکن خروج الخطین المذکورین علی النحو المذکور فما جعله صالحا للتنبیه علی المطلوب لیس بصالح له کما لا یخفی علی من له ادنی مسکة **ومنهم** من فرض تزاید الانفراج بقدر تزاید الخطین حتی لو امتد الخطان الی غیر النهایة یزید الانفراج الی غیر النهایة فقد انحصر غیر المتناہی بین حاصرین انحصارا ظاہرا **ثم** سأل نفسلین المحال انما یلزم من فرض لاتناہی الابعاد مع فرض الساقین علی ذلک الوجه ولا یلزم منه استحالة اللاتناہی فمن الجائز استحالة الساقین علی ذلک الوجه **واجاب** بانه اذا کانت الابعاد غیر متناہیة فی جمیع الجہات فامکان الساقین المذکورین ظاہر فانا اذا قسمنا جسما مستدیرا کالترس ستة اقسام متساویة ویخرج الخطوط الی غیر النهایة ینقسم سعة العالم بستة اقسام وکل خطین منها ہما الساقان علی الوجه المذکور لان زاویتهما ثلثا قائمة فاذا فرضنا بعدا بینهما فی ای موضع کان حدث زاویتان متساویتان من مثلث متساوی الساقین فیکون کل من الزاویتین ثلثی قائمة فیکون مثلثا متساوی الاضلاع فقد ظہر ان کل انفراج بین الخطین انما ہو بقدر امتدادهما فاما ان یکون متناہیا فالمجموع الستة متناه او یکون غیر متناه فیلزم انحصار اللاتناہی بین حاصرین **وقال العلامة** الرازی فی المحاکمات اقول لا حاجة الی فرض الجسم المستدیر بل کل نقطة تفرض یمکن ان یخرج منها ستة خطوط بحیث یکون زوایاها متساویة فلو کان جمیع الابعاد غیر متناہیة لامتدت الخطوط الی غیر النهایة وانقسم سعة العالم الی ستة اقسام ویلزم الخلف انتہی **وقال فخر الافاضل** انا اقول علی ہذا الجواب یؤل البرہان السلمی الی الترس مع ان کلا منهما برہان علی حدة کما ہو المسطور فی شرح المواقف والتجرید فالوجه فی الجواب ان یقال ان البرہان السلمی انما یجری فی غیر المتناہی فی الجہات او الجہتین انتہی **واقول** توقف ہذا البرہان علی عدم تناہی البعد فی ما فوق جہة واحدة وان کان مشہورا فی ما بینهم حتی قال صاحب المواقف اعلم ان ہذا الوجه یدل علی بطلان عدم تناہی الابعاد من جمیع الجہات ولو جوز مجوز اسطوانة غیر متناہیة لم یتم ذلک انتہی ومثله فی الشمس البازغة وغیره لکنه غیر مرضی عندی فان حاصل التقریر لیس الا انه لو امتد الخطان الی غیر النهایة ومن المعلوم ان الانفراج یزداد بزیادة الامتداد ولما کان الامتداد غیر متناه ولزم ان یوجد انفراج غیر متناه مع کونه محصورا بین الحاصرین فلزوم المحال انما مداره علی امتداد الخطین لا الی نهایة وامتدادهما کذلک یکفی له عدم التناہی من جہة **فان قلت** لما کانت جہة الطول فقط غیر متناہیة وجہة العرض متناہیة کیف یلزم عدم تناہی الانفراج لان الانفراج لا یکون الا فی جہة العرض **قلت** مدار لزوم عدم

له ای المولوی محمود الجونفوری المتوفی ۱۰۶۲

له ای مولانا قطب الدین الرازی المتوفی ۷۶۶

له ای الامام فخر الدین الرازی المتوفی ۶۰۶

تناہی الانفراج لیس لا امتداد الساقین فاذا حصل حصل بل یکون لزوم المحال علی ہذا التقدیر اظہر کما لا یخفی فافہم ہذا **ولقد** اطنبنا الکلام فی ہذا البرہان وفی برہان التطبیق المنا باشافیا العلک لا تجدہ فی غیر ہذہ الرسالۃ مما صنف سابقا فالحمد للہ علی انعامہ حمدا وافیا **المقصد الثامن والثلثون** فی برہان سماہ صاحب المواقف سلمیا **واری** تسمیتہ ببرہان الاربعۃ المتناسبۃ وہو قریب من البرہان السلمی المذکور **وتقریرہ** انا نفرض ساقی مثلث خرجا من نقطۃ واحدۃ کیف اتفق سواء کان الانفراج بقدر الامتداد او ازید بان یکون الانفراج ذراعین اذا کان الامتداد ذراعا او انقص کما اذا انعکس فللانفراج الی الساقین نسبۃ مخصوصۃ بالغۃ ما بلغ فان الخطین مستقیمان فلا تباعد ان لا علی نسق واحد فاذا امتد اعشرۃ اذرع مثلا وکان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرین ذراعا کان الانفراج ذراعین قطعا واذا امتد اثلثین کان ثلثۃ اذرع وعلیہ فقس فلو ذہب الساقان الی غیر النہایۃ لکان ثم بعد متناہ ہو الامتداد الاول نسبتہ الی غیر المتناہی ہو الامتداد الذاہب الی غیر النہایۃ لنسبۃ المتناہی وہو الانفراج الاول الی المتناہی وہو الانفراج بینہما حال ذہابہما الی غیر النہایۃ لما عرفت من ان نسبۃ الامتداد الی الامتداد کنسبۃ الانفراج الی الانفراج ہذا خلف لان نسبۃ المتناہی الی المتناہی یستحیل مثلہا فی ما بین المتناہی وغیر المتناہی لا لایقال جاز ان یکون الانفراج الحاصل حال الذہاب غیر متناہ ایضا لانا نقول فیلزم انحصار الا تناہی بین الحاصرین کذا فی شرح المواقف **اقول** فیہ مغالطۃ ظاہرۃ فان نسبۃ الامتداد الاول الی الامتداد الذاہب الی غیر النہایۃ لیس کنسبۃ الانفراج الی الانفراج المعین فی تمام الذہاب الی غیر النہایۃ حتی یلزم مثل ما لزم بل ہو کنسبۃ الانفراج الاول الی الانفراج حال ذہابہ الی غیر النہایۃ وہو من ہذہ الجہۃ غیر متناہ فیکون نسبۃ غیر المتناہی الی غیر المتناہی کنسبۃ غیر المتناہی الی غیر المتناہی فتامل فانہ دقیق وبالتامل حقیق **المقصد التاسع والثلثون** فی البرہان التُرسی **وتقریرہ** علی ما ہو مشہور عندہم انہ یمکن ان یقسم الجسم المستدیر کالترس مثلا بستۃ اقسام وتخرج الخطوط الی عدم النہایۃ وکل زاویۃ منہا ثلثا قائمۃ وتساوی الزوایا مع تساوی الساقات یدل علی تساوی السطوح فقد انحصرت سعۃ العالم فی ستۃ اقسام فنقول ہذہ الانفراجات الواقعۃ فی ہذہ الخطوط متناہیۃ او غیر متناہیۃ فان کان الثانی یلزم انحصار الا تناہی بین الحاصرین وان کان الاول یلزم تناہی سعۃ العالم لان انضمام المتناہی الی المتناہی ولو مرات لا یفید الا التناہی ولما کانت سعۃ العالم منحصرۃ فی ہذہ السطوح الستۃ المنحصرۃ بین الخطوط الستۃ وکان کل منہا متناہیا کانت سعۃ العالم متناہیۃ ہذا خلف والدلیل علی ان کلا من الزوایا ثلثا قائمۃ ما ثبت فی الثالث عشر من اولی الاصول ان خطا اذا وقع علی خط فالزاویتان الحادثتان عن الجنبین قائمتان او معادلتان لہما ولیعلم منہ ان الزوایا الاربع الحادثۃ عن اربعۃ جوانب قوائم او مساویۃ لہا وظاہر ان الاربع اذا قسمت علی الست فکل قسم منہا ثلثا قائمۃ واما ان الزوایا اذا تساوت تساوت السطوح فلانہ قد ثبت فی الخامس من اولی الاصول ان الزاویتین اللتین علی قاعدۃ المثلث المتساوی الساقین متساویتان ولما کان الزاویۃ الحادثۃ عند المقطع ثلثا قائمۃ یکون کل من الزاویتین الحادثتین عند الوتر ایضا ثلثا قائمۃ لما ثبت فی الشکل الثانی والعشرین من اولی الاصول ان الزوایا الثلث للمثلث مساویۃ لقائمتین لا ازید ولا انقص ولما ثبت تساوی الزوایا الثلث ثبت تساوی المثلثات لما ثبت فی السادس والعشرین منہا انہ اذا ساوی زاویتان وضلع من مثلث زاویتین وضلعا من مثلث آخر ساوی المثلث للمثلث فیثبت تساوی المثلثات الستۃ بعضہا لبعض والمثلث لیس عبارۃ الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثۃ فثبت تساوی السطوح الستۃ وذلک ما اردناہ **وقد** یثبت تساوی زاویتی الوتر لزاویۃ المقطع بانہ لو لم یکن کل منہما ثلثا قائمۃ لکان کل منہما زائدا عنہ او ناقصا عنہ او احدہما ناقصا عنہ والثانی زائدا عنہ والکل باطل اما الاول والثانی فلانہ یلزم علی ہذا ان یکون الزوایا الثلث للمثلث اکثر من قائمتین او اقل وہو خلاف ما تقرر فی الثانی والعشرین واما الثالث فلانہ قد ثبت فی الشکل التاسع عشر من اولی الاصول ان الزاویۃ العظمی من المثلث یوتر الضلع الاطول فیلزم ان لا یبقی التساوی بین الساقین بل یکون احدہما اعظم والآخر اصغر ہذا خلف **ویمکن** اثبات المطلوب بوجہ اخصر وہو انہ ثبت فی الرابع من اولی الاصول انہ اذا ساوی ضلعان وزاویۃ

من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات متساوية بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها مثلثي قائمة لزم تساوى المثلثات باسرها وذلك ما اردناه **ويمكن** اثبات المطلوب بناء على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العديم النهاية من الجانبين وكذا خط آخر قاطع له وكذا خط ثالث متقاطع لهما ومساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض **وقد** يقرر من غير احتياج الى الستة وتحصيل الزوايا الست وابانة تساويها وغير ذلك من التطويلات التي في التقرير المشهور بان يقال لو تحقق البعد الغير المتناهي لامكن لنا اخراج متقاطعين على نقطة في ذلك البعد لا الى نهاية بالفعل في الجانبين فتحصل اربع زوايا قوائم بالبداهة فنقول ما بين كل خطين من السطح اما ان يكون متناهيا او غير متناه على الثاني يلزم حصر ما لا يتناهى بين الحاصرين وعلى الاول يثبت المطلوب **ولا تخفى عليك** انى كل من تقاريره على ما اوضحه بحر العلوم رح وغيره من ان السطح اذا كان غير متناه في الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغير المتناهي طوله وعرضه والخط المقاطع له على قائمة الغير المتناهي طوله وعرضه الى سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقف ووفى الاستدلال ان السطوح المخصوصة بين كل ساقين متناه فمجموعها متناه فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تناهي السطح لا في الطول ولا في العرض لانه لم يلزم منه التناهي في الجوانب غاية ما لزم ان كل دائرة تفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطاتها متناهية ولا يلزم منه تناهي السطح البتة ولو كفى هذا القدر في اثبات التناهي في جهة من الجهات لما احتيج الى تحمل المسافة الطويلة من اثبات تساوى المثلثات والزوايا وغير ذلك وان كان المقصود ان الخطوط كلما امتدت حدثت في كل مرتبة مثلث متساوى الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير النهاية يكون هناك وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهية للتساوى فالسطوح ايضا متساوية فهذا قريب من البرهان السلمي بل كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع شئ زايد عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يحدث مثلث كما لا يخفى **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل الشيرازى في حواشي شرح حكمة العين **وارى** تسميته ببرهان تحرك الخط وهو انه لو وجد خط غير متناه في جانب ولم يكن جوهريا فلا محالة يتحقق السطح غير متناه في جانب وح نقول نفرض خطا آخر موازيا له في ذلك السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا الى جانب المفروض اولا مع فرض بقاء موضعي الخطين فح يلزم ملاقاة الخطين لان المتوازيين لابد ان يتلاقيا عند المسامتة اذا اخرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لا نهاية لهما فتعين ان يتلاقيا بوسطها فيلزم ان يتحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من مبدء الخطين الى موضع الملاقاة كان مقدارا متناهيا واذا فصل من غير المتناهي القدر المتناهي يبقى الغير المتناهي **اقول** هذا قريب من برهان المسامتة فله ما له وعليه ما عليه فتذكر **المقصد الحادى والاربعون** في البرهان المنسوب الى الفارابي المعروف بالاسد الاخصر وهو انه اذا كان من احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الى نهاية الا وهو كالواحد في انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه ومن قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها لا تدخل في الوجود ما لم يكن شئ من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد في تلك السلسلة شئ حتى يوجد شئ ما بعد كذا في الاسفار **اقول** سخافته ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد الا ويوجد وراءه آخر لفرض الترتب لكن لا يلزم منه ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراء له فلا يوجد السلسلة فان من الاحكام ما يجرى على الكل الافرادى ولا يجرى على الكل المجموعي **المقصد الثاني والاربعون** في ما ذكره رئيس الصناعة عه في الشفا **وارى** تسميته ببرهان الوساطة المحققة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المترتبة لزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد

على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لا الى نهاية فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود **وفيه** بحث على ما اورده المحقق الدوانی في انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحركة الفلكية السرمدية اذ الموجود من الحركة عندهم ليس الا التوسط كما حققه . وليس لهذه الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ كل واحد له اطراف اضافية **واما ثانيا** وهو الحل لنا ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شیء اصلا فلا نسلم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الى الطرف الذی ليس وسطا لازم للتسلسل من لا متناهي المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا يتمشى الاستدلال به اذ هو ليس اجلى منه **واما رابعا** فلانه منتقض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل فيلزم وجود الوسط بدون الطرف

المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف

وهو ما قال رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة لغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذی لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذی هو العلة المماسة للمعلول علة لشیء واحد فقط والمعلول ليس علة لشیء ولكل واحد من الثلثة خاصية فكانت خاصية الطرف المعلول انه ليس علة لشیء وخاصية الطرف الآخر انه علة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهيا او ترتبا غير متناه فانه ان ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناهي في خاصية الواسطة لانك اي جملة اخذت كانت علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول وكلما زدت في الحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناهي واسطة بلا طرف وهذا محال انتهى كلامه **قال** العلامة الشيرازی في الاسفار هذا اسد البراهين في هذا الباب انتهى **اقول** كيف يكون اسد وهو مخدوش بالايراد الواردة على ما قبله

المقصد الرابع والاربعون في برهان التضايف

وتقريره انه لو لم تنته سلسلة العلل والمعلولات الى علة محضة لا يكون معلولا لشیء لزم عدم تكافؤ المتضائفين واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان المعلول الاخير يشتمل على معلولية محضة وكل مما فوقه على علية ومعلولية فلو لم ينته الى ما هو علة محضة غير معلول عما فوقه لزم في الوجود معلولية بلا علية **وقد يقرر** بانه لو كان المتضايفان متكافئين لزم انتهاء السلسلة الى علة محضة لكن المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انهما بحيث متى وجد احدهما في الخارج او في الذهن وجد الآخر واذا انتفى انتفى فكذا التالي حق **وبوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة لان كل علة في السلسلة فهي معلولة على ما هو المفروض وليس كل ما هو معلول منها علة كالمعلول الاخير وزيادة عدد المعلول على عدد العلة باطل ضرورة تضايف العلية والمعلولية **وبوجه آخر** ناخذ جملة من العليات التي في هذه السلسلة واخرى من المعلوليات ثم نطبق بينهما فان زادت آحاد احدهما على الاخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون بازاء كل معلولية علية وبازاء كل علية معلولية وان لم يزد لزم في الجانب الآخر علية بلا معلولية ضرورة ان في جانب التناهي معلولية بلا علية وهو المعلول الآخر فيلزم التناهي على تقدير اللاتناهي هذا خلف **وبوجه آخر** تلك السلسلة ما عدا المعلول الاخير علل غير متناهية باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار وسلسلة المعلولية من المعلول الاخير وسلسلة العلية من ما فوقه فاذا فرضنا تطبيق السلسلتين بحيث ينطبق كل معلول على علة وجب ان يزيد

سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل علة لها معلول فلما لم تكن تلك الزيادة فی جانب المبدأ والاوسط
منتظمة فبالضرورة تكون فی جانب عدم النهاية فيلزم ان يوجد هناك معلول بدون علة وهو محال **ولا يخفى** على الفطن ما فی هذا البرهان فان ما
اقتضيه طباع التضايف هو ان يكون بازاء كل واحد منهما واحد من الآخر فی التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق فی صورة التخلف فان
ما يحاذی معلولية المعلول الاخير هو علية علته وما يحاذی معلولية هذه العلة هو علية علتها وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا علية
تضايفها الا بتوهم فی بادی اللحاظ من اخذ علية المرتبة الفوقانية المضايفة لمعلولية المعلول الاخير مضايفا مع معلولية تلك المرتبة **فان قلت**
نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى ما لا يتناهی علة ومعلول معا فتلزم زيادة المعلولية **قلت** انما تلزم الزيادة باعتبار
اخذ علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التی هی غير مضايفة لها بل هی اجنبية بالقياس اليها والمضايف لعلية كل علية انما هو معلولية ما تحته
وبهذا الاعتبار لا تلزم الزيادة اصلا ولزومها مع الاجنبی لا ينافی مقتضية التضايف **فان قلت** لا شك ان التضايف يقتضی
ان يتساوی المتضايفات فی العدد وههنا يلزم زيادة المعلولية فی العدد بالضرورة فان فی المعلول الاخير معلولية محضة ليست بازائها
علية محضة **قلت** التساوی فی العدد انما يجب فی المتضايفات لا مع الاجنبی وههنا انما تلزم الزيادة اذا اعتبرت علية كل علة مع معلوليته
فبقيت المعلولية المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علية كل مع معلولية ما تحته التی هی مضايفة لها لا تلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها
علية علته ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى ما لا يتناهی فلا زيادة ههنا ولا نقصان كذا حققه القاضی الكوفاموی فی شرح السلم
وهو تحقيق حسن **وقال المحقق الدوانی** فی رسالة اثبات الواجب قول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل فی احد الجانبين فقط واما على
تقدير التسلسل فی الجانبين فقد يتوهم عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافوهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا
سلسلة غير متناهية من معلول معين وتصاعدنا فی علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة فی هذه متكافئة ضرورة
ان العلية تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهی كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لا يخلو اما ان يعتبر المضايف مع معلولية كل معلول علية
او يعتبر علية علية كما هو الحق فان كان الثانی فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولا يحتاج الى وجود علة محضة فی جانب عدم التناهی وان كان الاول
فمع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير فی صورة التسلسل من الجانبين علة ايضا فلمعلوليته مضايفها ای عليتها ايضا موجود فی
نفس الامر وانما لزمت زيادة المعلولية بسبب عدم اللحاظ الى ما تحت المعلول الاخير **وقد يورد** على البرهان بوجوه آخر ايضا **منها** ما نقله
الفاضل الشيرازی فی حواشی شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لا تقرر لهما فی الخارج اصلا واما فی الذهن فلا يتصور لا
تناهيهما فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالی لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور لا تناهی العليات والمعلوليات حتی يجری البرهان
فيها وان اجری فی موصوفاتها ای ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لا يجری البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية
يعود الكلام بان تينك الذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان ليسا فی الخارج ولا فی الذهن تفصيلا والوجود الاجمالی لا يكفی
والجواب عنه من وجهين **الاول** انا نختار الشق الاول من جريان البرهان فی نفس العلية والمعلولية ونقول هما وان كانا اعتباريين
لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون لهما تقرر فی الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجی بحسب المنشأ وان لم يكن لها تقرر خارجی مستقل
كما صرح به المحقق الدوانی فی مواضع من حواشی شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصرہ ومن تبعه من ناظری انوار الهدی فی زماننا لم ينكره الا عن
قلة تدبر وسوء تفكر كما حققنا ذلك فی نور الهدی لحماة انوار الهدی فطالعه ان شئت **والثانی** انا نختار الشق الثالث وهو جريان البرهان فی
المفردات مع لحاظ الحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيثيات كونها اعتبارية حتی يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات فی اللحاظ دون
الملحوظ والموجب للاعتبارية هو الاخير لا الاول كما لا يخفى **ومنها** ان هذا البرهان كما يجری فی جانب الماضی يجری فی جانب الاستقبال ايضا

مع ان عدم تناهي السلسلة في الاستقبال عند المتكلمين ايضا **والجواب عنه** ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البراهين وجود الغير المتناهي بصفة اللاتناهي بالفعل في نفس الامر فلا يجري واحد منها في الغير المتناهي اللايقفي وعدم التناهي عند المتكلمين في جانب الاستقبال انما هو بالمعنى الثاني فلا يجري عندهم فيه **ومنها ما اقول** ان قاعدة تساوي المتضايفات وجودا وعددا منتقضة بالابوة والبنوة على رأي اهل الشرع فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم ابوة محضة من غير بنوة وفي ما عداه من اولاده في بعضها بنوة مع ابوة وفي بعضها بنوة من غير ابوة الا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه ابوة لما ورد انه ينزل من السماء فينكح ويولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات في بني آدم زادت الابوة بواحدة وليست بازائها بنوة فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **المقصد الخامس والاربعون** في برهان ذكره لاثبات الواجب وتناهي سلسلة الممكنات واري تسميته ببرهان العلية وهو انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غير ان ينتهي الى علة محضة فههنا جملة هي نفس مجموعات الممكنات الموجودة المعلول كل واحد منها بواحد منها وتلك الجملة موجود ممكن اما انه موجود فلانحصار اجزائها في الموجودات ومعلوم ان المركب لا يعدم الا بعدم شيء من اجزائه واما الامكان فلافتقارها الى جزئها الممكن وما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا واذا ثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزؤها وهو ايضا محال لاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه ولغيره اذ لا معنى لايجاد الجملة الا ايجاد جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجد البعض الاجزاء فينقطع اليه سلسلة المعلولات لان الموجود الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشيء من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتين المستقلتين على المعلول الواحد فيلزم الخلف من وجهين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها معلول لجزء آخر ولزم ههنا خلافه **وقد اورد** عليه بوجوه **منها** ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المتناهي لا في غير المتناهي **وجوابه** انه نزاع لفظي فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبار معقول في المتناهية وغير المتناهية كليهما سواء سمي ذلك مجموعا او لم يسم **ومنها** ان الآحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة **وجوابه** ان كلامنا في العلل المؤثرة والعلة المؤثرة يجب اجتماعها مع معلولها كما تقرر في مقره **ومنها** ان الآحاد على تقدير اجتماعها في الوجود تعتبر تارة مع هيئة اجتماعية تصير بها شيئا واحدا واخرى بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان الهيئة الوحدانية المعتبرة معها امر اعتباري يمتنع وجودها في الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة الجميع نفسه على معنى انه يكفي في وجوده نفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فلكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع المأخوذ على هذا الوجه غير الآحاد لم يحتج الى علة خارجة ولا امتناع في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه **وجوابه** ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع حينئذ عين الآحاد ولا شك ان هذه الآحاد ممكنات موجودة ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن فكما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجدة كافية كذلك الممكنات المتعددة الموجودة محتاجة الى علة موجدة كافية وحيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة في السلسلة كانت الموجدة لجميع الآحاد جميع تلك العلل فح نقول جميع تلك العلل الموجدة الذي هو علة موجدة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة او داخلة فيها او خارجة عنها والاول باطل لان العلة الموجدة لشيء يجب ان يتقدم بالوجود على المعلول ومن المستحيل تقدم المجموع على نفسه والثاني بديهي البطلان فتعين الثالث **اقول** هذا عجيب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غير اعتبار الهيئة الوحدانية مطلقا لم يكن معلولتيها مغايرة لمعلولية كل واحد واحد فكيف يستفسر عن علته انه عينه او داخل او خارج وهذا هو غرض المورد وهو الى الآن باق وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له **واعجب منه** قول المحقق الدواني

المراد هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الحيثية فاين الكل عن الجزء حتى يقال انه موجود بوجود جميع اجزائه
ويستغنى عن علته لان الكل والجزء متغايران ولو اعتبارا وههنا لا تغاير اصلا ونظيره بالعدد لا صحة له فان من يقول بان العدد عبارة عن
محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الحيثية مطلقا بل عدم اعتبارها دخولا كما صرح به المحققون وقد حققنا ذلك في المواهب في حواشي
شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقائد العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من تصانيفه
ايضا **والحق** في الجواب عن الايرادات يقال انا نختار الشق الاول لكنا لا نعتبر الهيئة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع
اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه بهذا المعنى **ومنها** ان العلة الموجدة للشيء لا يجب ان يكون موجدة
لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة من الواجب والممكنات موجودة و
علتها ليست الا جزء منها وهو الواجب **وجوابه** على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون
له شريك في التاثير في تلك السلسلة واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا للكل فلا بد ان يكون علتها خارجة
عنها لا جزء منها وهذا بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن
من غيره وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزء منه وهذا هو المؤيد لمطلوبنا **ومنها**
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووحدة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغايرا لوجود آحاده الا في اعتبار العقل
كما تقرر ذلك في مقره فنحن نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجودات الآحاد وقولهم انها
ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلته وهذا كالعشرة لا تفتقر الى علة غير علل الآحاد وما يقال من ان وجودات الآحاد غير وجود
كل منها غير صحيح اذ كون المجموع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا
وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يوجد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما مغاير لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال
والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذها العقل مجملا او مفصلا لا يعطى له حكم التغاير في الخارج الا ان اختلاف
الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحد انما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من
مطابق الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى
علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **ومنها** انه يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة
التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على نفسها لما تبين ان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة
التامة فيكون مقدما عليها وهي مقدمة على المعلول الذي هو عبارة عن عين مجموعها **والجواب** عنه على ما في شروح حكمة العين
وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل
بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا لكل واحد واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة
استناد بعض الاجزاء الى غيره **واورد** عليه **اولا** بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في
مركب اجزائه مرتبة زمانا كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا
عند وجود الجزء الاول من اجزائه اولم يكن فعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم
الجزء الاول على علته المستقلة **وثانيا** انا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة

علة مستقلة لمجموع المعلولات الثلاثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **وجيب** عنها بان التخلف عن العلة المستقلة بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع ما لابد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة هو القدر الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل سواء كان اجنبية فاعلا له اولم يكن وهذا القدر يكفينا في غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** في الجواب عن اصل الايراد انا نختار ان المراد هو العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكفى في وجوده فلم يحتج الى غيره فينسد باب اثبات الواجب من جهة الامكان هذا **وقت** يقتضي ابعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طويل الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجلالية وغيرها **المقصد السادس والاربعون في برهان اخرى** لتسميته ببرهان انقطاع السلسلة **وتقريره** على ما في المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بطرق لا تحتاج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهبت السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعدمه سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون في برهان الترتب وتقريره** على ما في القبسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على الترتب يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والا لم يكن المعلولية قد استوعبت آحاد السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لا يكون هناك علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلام بالمتناقضين **المقصد الثامن والاربعون في برهان** ذكره العلامة الشهرستاني في كتابه مصارع الحكماء لابطال عدم تناهي افراد الانواع المولدات على سبيل التعاقب خاصة **واري** لتسميته ببرهان البذر والشجر **وتقريره** على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجار او دجاجات غير متناهية في الماضي بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر موازنه وقبل كل دجاجة بيضة مولدة لها فقبل كل شجر بذر ويكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تناهي المولدات من الطرفين وكذا في كل دجاجة وبيضة بل في سائر المولدات فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لا بد ان يكون معروضة لعدد معين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة الى الفعل لا بد ان يكون معينا له التعين شخصي مشتمل على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء اللاتقفية فانها لا مجموع لها لعدم خروجها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليومي بازائه بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومي لا بد له من الشجر السابق لما مر فكل بذر موقوف على الشجر وبالعكس واذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لافضائه الى الدور **وقال** المحقق الطوسي في مصارع المصارع رادا عليه يا علامة العلماء ليس يدور الا في اللفظ لان الشيء اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دورا بل ربما يتسلسلان فيه فاشتبه الدور بالتسلسل عند المصارع وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد موصوفة بعدد معين ولو كان ذلك غير متناه ولاسيما كما مر ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد جملة البذر المولدة

لها وبحكم التضايف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكسر وكما فرضت في جملة الاشجار
شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذور بذر هو مولد بالكسر صرف ليحصل التكافؤ بينهما والا لكان كل بذر مولد ومولدا فمن حيث التوليد
يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذور
تكون تارة مساوية لجملة الاشجار بتمامها وتارة لبعضها ثم ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار بتمامها وان
كان بلا تناه لما فرض مولدا ويكون ايضا علة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار بتمامها بحيث لا يشذ
شيء على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور هو بعينه مقدمات برهان التضايف ثبت
التناهي فلا حاجة الى البيان الزائد قلت هب لكن لتعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية من البذر الذي
يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر ويكون
الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث
لا يشذ عنه شيء موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل
فيه الشجر المفروض فقد دار احتياج البذر المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس ولعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان ذكره بعض المحققين **واري** تسميته ببرهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود
واجب بل ممكنات غير متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو
يوجب الدور **قال** كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والا
فظاهر انه انما يلزم التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان
البطلوا به التسلسل في النظريات لاثبات بداية لبعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شيء
من التصورات والتصديقات بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا
محتاجا الى ارتسام مبادية الغير المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث
النفوس كما هو الحق عند المشائية فالملزوم مثله **وتعميم** الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن ان ادراك
النفس للاشياء الغائبة عنها متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهي في هذه المرتبة
خالية عن جميع الادراكات الحصولية **واري** تسميته ببرهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من
مختصات حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة
مدركة بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدها **وقد يرد** على وجود مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير باستلزامه المحال
كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون** في ما ذكره
السيد الهروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لزم
تحقق بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة ان في التعريفات ليس الا تصور واحد متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف
بالفتح بالعرض فاذا كان حصول كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **واري** تسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم
على مذهبه من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف
لم يقم الى الآن دليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان يحصل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه يحصل المعرف بالفتح فحصول

كل منها على هذا المذهب بالذات من غير واسطة فى العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** الموصوف يمين الاشرف ومساوى له لا سيما اذا كان جميع اجزائه حدثنا ماله فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون لشئ واحد حصولان **قلت** العينية الذاتية لا تنافى المغايرة الاعتبارية فبينهما تغاير بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان نافهم المقصد **هذا الثانى والخمسون فى بيان ذكره لابطال لاتناهى اجزاء الاجسام** على ما هو مذهب النظام وسموه **برهان التناسب وتقريره** انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل نأخذ منها حجما متناهية ونركب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى احجام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازدياد الحجم وانتقاصه انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية فلو كان اجزاء الاجسام غير متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهى الى المتناهى كنسبة المتناهى الى غير المتناهى وهو ممتنع **واورد عليه بوجوه منها انه** لا حاجة فى الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفى ان يقال ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذى اجزاؤه متناهية نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهى الاجزاء نسبة المتناهى الى غير المتناهى وليس كذلك **واجاب عنه المحقق** الطوسى فى شرح الاشارات بان النسبة هى ايّة احد المقدارين من الآخر واذا قلنا اى هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان المنسوب او اضعافه يصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه العلامة** الرازى فى المحاكمات بان الجسم لو كان متألفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل واحد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل لفائدة اتمام الحجة **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية التى توجد فى المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها فى الآحاد لان نسبتها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا بعد التزام تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى وهى لازمة للنظام من حيث لا يشعر فيوجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما فى شرح الاشارات وغيره وهى انه قد تناظر اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا يقطع جسم مسافة محدودة الا فى زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله فى حيز آخر فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على الاثنينية من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهى الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن فى بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر** فى الشفاء هذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة قال الفريق الاول اى اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالى باطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم انقسام وانصاف فى اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليه اذا بلغت الى نصف نصفها

لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية قطعا اوردوها واضحة بينة المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاك حكى اني رايت شخصين تحركا كان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطيء الحركة في الغاية ولم يلحق السريع البطيء اصلا ومن قائل اني لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها نملة ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى والمثل الاول للقدماء والثاني للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاؤا الى القول بالطفرة وهي ان تتحرك جسم حدا من المسافة ويحصل في حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فاورد الاولون لذلك مثلا وهو ان الدائرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير في الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم لبعضه ببعض فتبين ان الصغيرة تتحرك وتقل طفراتها والعظيم تتحرك ويكثر طفراتها امدادا ومقدارا حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى يتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج منها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا تميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفي المحض لاخصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لابد وان يكون امرا وجوديا ولا شك في انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج من كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكم به العقل مع انه لانه جازم بان الطرف الذي يلي القطب الشمالي مثلا غير الذي يلي القطب الجنوبي والانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له الا في الذهن والذي لا وجود له الا في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان ذلك فرضا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في نفس الامر فيعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا تميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التمييز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا في المحصل **ومنها** ان ما وراء العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما يوازي نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما في المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده في ما وراءه فثم فضاء موجود لاستحالة مد اليد في العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما ليسعه اصبع اقل مما ليسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين فثم بعد اما مجرد او مادي **وجوابه** على ما في حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثاني ونقول **ليس** امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء هو شرطه **اقول فيه** ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التي اقاموا عليه في كتبهم كلها لا تخلو عن شيء **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه في حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضي امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها بغير نهاية لا ينافيه او عيناه **وخدش** العلامة قطب المحققين في حواشي حكمة العين بان الحكيم يدعي لا امتناعها والامكان ينافيه انتهى **وفيه** ما فيه فان الحكيم انما يدعي امتناعه بالغير فالامكان الذاتي لا ينافيه **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشيه اقول لنا ان نستند للمنع المذكور في المتن ثلثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع نفس تصوره من فرض شركة بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الفرضية وثانيها

يجوزان يمنع نفسه من وقوعه في افراد كثيرة مطلقا وثالثها انه يجوزان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا
لكن الاول مندفع بالتخصيص الذى ذكره السيد في حواشيه حيث قال اى ممكنة والالم يتم المقصود و يبقى الآخران ولم يتوجه
في المتن والشرح اليهما لعدم مطابقتهما الواقع فيصير كلاما جدليا انتهى هذا ولما انجر الكلام الى هذا المقام ختمته بختم
الاختتام حامدا للعزيز العلام ومصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس الرابع والعشرين من الربيع الآخر
من شهور سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه وعلى آله صلوة رب المشرقين حين اتاني
بالوطن حفظها الله عن شرور الزمن والمرجو من الناظرين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا لي بالخير
في الدنيا والعقبى والنجاة عن كل ضير في الآخرة والاولى عسى الله ان يرحمني بدعائهم المستجاب انه خير من اعان وخير من اجاب

خاتمة الطبع

نحمدك يامن قصرت عن اظهار صفاته لسان الحامدين، وعجزت عن ادراك سمات آياته عقول العارفين، ابعث في الاميين
رسوله خاتم النبيين، وسيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى اهل بيته واصحابه شدوا اقواعد الاحكام واسسوا اصول الدين
وبعد فهذا هو الكلام المتين، بل هو دستور الحق وقسطاس اليقين، في تنقيح البراهين، الذى لم يظفر بمثلها احد
من الفضلاء السابقين، لانها كانت متشتتة في زبر المتقدمين، ولم يطلع عليها احد من العالمين، فالتقطها خير المحققين
بالمهرة السابقين، راس المحققين، فخر المدققين، اعلم العلماء الماهرين، افضل الفضلاء المتبحرين، جامع بحر المعقول والمنقول
حاوى الفروع والاصول، مولائى الحبر العلام، استاذى السميدع القمقام، المتوقد الالمعي، الحاج
الحافظ مولانا محمد عبد الحي رحمه الله القوى المتوفى سلخ ربيع الاول يوم الاثنين سنة اربع و
ثلث عشرة مائة ابن العالم الجليل والفاضل النبيل المولوى محمد عبد الحليم ادخله الله
جنات النعيم، ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة ونهاية الرشاقة فاعتنى
لطبعه مرة ثانية اوحد الزمان محمد عبد الواحد خان ابن
المغفور محمد مصطفى خان اسكنه الله في دار الجنان
في سنة ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة
سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله
مادام دور القمرين بمقعد احوج
المربوبين الى ربه العلى في
العلى السيد محمد مرتضى
غفر الله له
يوم الجزاء

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة

الشمس البازغة
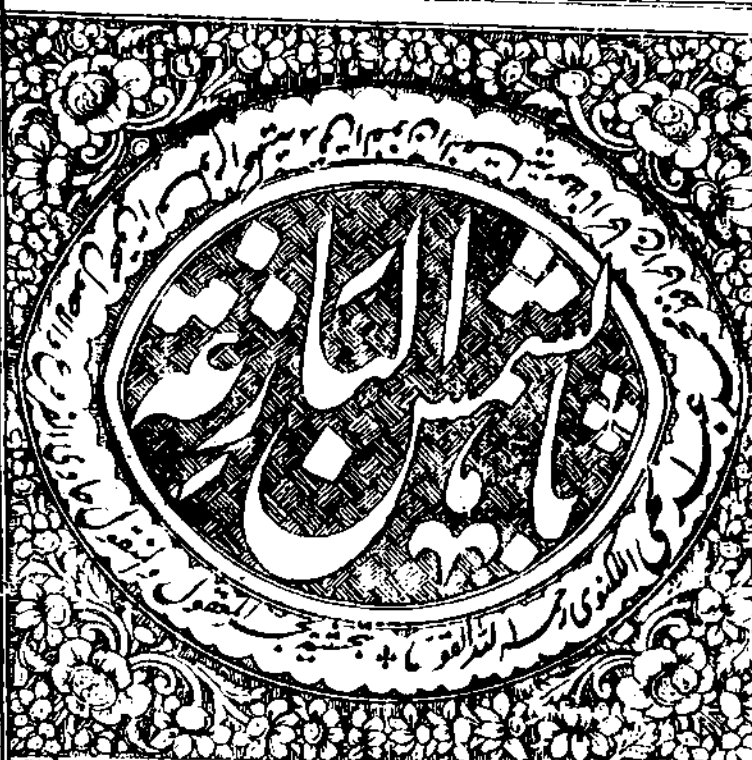
ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله جنة النعيم

المكتبة الحقانية

فون 2 261

کانسی روڈ، کوئٹہ

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني الله
من نتائج الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب
الاتباع المخزونة عن اغاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن الخلل التي لا تشوبها
سفسطة ولا يمازجها مغالطة وشرعت في كتاب انيق وشرح على نظم رشيق سيما للمتن بالحكمة البالغة والشرح
بالشمس البازغة لكني كنت ادأبت في التأليف دبيباً وان للدهر في تقريب حمامي ارقالاً وتقريباً فبيضت
من مسودة كثيراً من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثره وابيضت من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الاندر وازف
الوجيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان
ما تيسر لي من تأليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم
الابواب الا ان جملة منها كانت متناسقة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة
مفردة موسومة بالذخيرة الشاذة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم احمد رب
العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ثلثة فنون
اقول الحمد لله في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من
مفتتح الكتاب وكذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى

الموسوم بالطبيعي ففي الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمناسبة من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من ملقا النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالها البدنية مع كثرتها يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبنيا على الاستقراء الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة اليها راينا حذفهما اجدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاولى من اجزاء الطبيعي وعقدنا الكل منها فنا

قلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا

صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم
وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة
او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا
لنسبته الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم الاعلى ان الامور
الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلابد في
معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها فاما اثباتها فيسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا
واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ
في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة
بالعكس فان الغاية التي ينحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت
قوة نفسانية وح فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخييل انما يبتديان من تصور
شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص المعروف فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من
حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد
اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما
احرى باسم الاسباب له من جهة ما هو متغير او متشكل او كائن زيادة مبدأ يتبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت
في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه
عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول كقولنا
كل جسم فله حيز طبيعي والثاني كقولنا الهواء حار رطب والثالث كقولنا الحركة تكون في مقولات اربع والرابع
كقولنا الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا
كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم ذي الصورة لكن الصورة
النوعية تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة للمواد التي هي في انفسها اجسام وقد
تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات

يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض
فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا
له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض
العميق والمعنى بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض
ما يقدر الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شئ مع بقاء حقيقة ذلك الشئ وادرج لفظ الامكان تنبيها على ان
الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي
موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات موجودة
او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم يقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم
امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل
من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة
وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور لبعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها
كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها
يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء
منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد
ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا والله اعلم

انه سيتضح فی العلم الاعلی ان الامور الطبیعیة لها مبادٍ واسباب وقد تبین فی کتاب البرهان ان العلم بکل ما له مبدأ وسبب انما یتحقق ویکون علما یقینیا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد فی معرفة الامور الطبیعیة من حیث حدودها التی هی مبادٍ تصوریة لهذا العلم ومن حیث احکامها التی هی مسائل من معرفة مبادیها واسبابها واما انیة هذه المبادی والاسباب فیتسلم ههنا وتبین فی العلم الاعلی فیکون من المبادی التصدیقیة لهذا العلم وذلک انه یجب ان یعلم من احوالها المبحوث عنها فی العلم الاعلی حتی یعلم احوال الامور الطبیعیة واما ماهیتها فتحقق وتوضح ههنا ویکون من المبادی التصوریة ثم اذا کانت هناک مبادٍ واسباب مشترکة بین الطبیعیات یعرف بها الامور العامة منها ومبادٍ واسباب مختصة یعرف بها الامور الخاصة منها فینبغی ان یبتدأ فی التعلیم بالمبادی والاسباب المشترکة التی یعرف بها الامور العامة فان العامة کالجنسیات اعرف من الخاصة کالنوعیات وذلک واجب فی الجنسیات والنوعیات اذ اعرف النوعیات بحدودها اشتملت علی الجنسیات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما سائر الامور العامة والخاصة فلانها اسوة ماهیتها فان الاعم یورده ومبادی انتزاعه من الجزئیات من جهات متکثرة فیکون اعرف فالذی من الاخص وبالجملة فکذلک ما یکون وسیلة الی معرفة الاعم من مبادیه واسبابه ینبغی ان یتقدم علی ما یکون وسیلة الی معرفة الاخص من مبادیه واسبابه وما ذکرنا من اعرفیة الاعم من الاخص انما هو عند العقل وذلک هو المنظور ههنا واما عند الطبیعة فالامر بالعکس فان الغایة التی تقصدها الطبیعة بالذات انما هی النوعیات دون الجنسیات فان النظام انما یتم بالانواع فتقصدها الطبیعة الکلیة واما الاجناس فانما تقصدها الطبیعة بالتبع ولو کانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبیعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما یقصد بالتبع وما ذکرنا من اعرفیة الاخص عند الطبیعة من الاعم انما هو بین الانواع والاجناس فلا یرد ان الامر بین الشخصیات وبین الکلیات النوعیة او الجنسیة لیس کذلک

فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات فى الطبيعة اللهم الا فى الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات فى الطبيعة الكلية لانتقض النظام الكلى بفسادها وأما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات و بين الاشخاص فى الاعرفية عند العقل فلا تعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة نفسانية وأما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامى اعرف فان الادراك بالحس مع التخييل وان كان انما يبتدى من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامى ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا لمحنا شبح زيد فادركناه اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا هو الشخص الصرف وأما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك اللفظى احدهما فرد غير معين من كلى كحيوان ما وانسان ما ورجل ما اعنى مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبعى او نوع او صنف كذلك يعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيكون فى نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثانى فرد معين غير معلوم التعين فهو فى نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون أيا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز العقلى فلنذكر مبادى الموضوع الاعم لهذا العلم اعنى الجسم من حيث وقوعه فى التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فى قوامه هما الهيولى والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية وكما كانت هذه الاربعة مبادى للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادى له من حيث هو واقع فى التغير بالطريق الاولى وله من جهة ما هو واقع فى التغير او من حيث هو متشكل او كائن باى واحد من هذه الثلثة قيدته مبدأ زائد هو العدم وهذا يخرج مع الاولين تبعا لهما فى الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ بالعرض كما سيتضح **قلت** الفصل الثانى فى الكلام فى كل من هذه اما الهيولى فنعنى بها ما من شأنه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة وليتضح ان هذه الهيولى لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانما

لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر تتكون وتفسد كالخشب للسرير ويخصص الموضوع بما يحل هيئة عرضية والمادة ربما تعم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود فان كان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان يكون المادة متقومة بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجد ان يقوم بمادته بمقارنة او مخالطة وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة وقد لا يكفي بل لابد ان يكون معها غيرها فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها ما هو قابل بالقوة لذلك ما يحل فيه امرا ما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات آخر فتسمى من جهة انها بالفعل حامل له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فتكون مشتركا فيها الكل ما يمكن ان يزاد عليه وايضا يشاركها في الاشتقاق المد او للنقش الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها مشترك فيها الصور والظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا او الاسطقس البسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة والمبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية

تحملها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل الشئ بان يكون مشتملا عليه وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ثم
يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس لو حادثة لمادة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة
بها انما هي البدن ولكل مادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء
من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا
يتقدم شئ من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا نظير لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في
الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان تقومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل
ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي
مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن
المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول غير محتاج
متعلقا بالمادة لكنه يلزمها اذا وجدا ان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المتقومين للانسان او بمخالطته كما
في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول
واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا
بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزء مادتها لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كالمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها ويحتاج الى ان يحصل ذو المادة من اجتماع
المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او منه من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات

ثم ان ذلك الشرط اما كان شرطا للحدوث وكان منافيا لوجوده من هذا الشرط واستحال ان يكون عدم الشرط مؤثرا في عدم المشروط ولا يرد ما احدا منه

او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر كالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل
ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة
تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم
من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة
وربما تقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى
الى المركب فعرفان ما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان من الصور ما تتكون وتفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني
بها هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها
ما يحصل لقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الاستعداد لمكن
من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص
ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة
وربما يقال الصورة للنوع وان كان كل مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل
ويقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما تركب من المادة
والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وتقع ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها ويعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة
فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون به بالقوة وربما تكون
بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور
على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد
كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم فلا نعني بالعدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود
وكونه مما لا بد منه للتغير او للتكمل بين اذ التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه
والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له نضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون
العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يحتاج اليه ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة

والعدم بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه يتعقل حال كو
مقابلته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه د
فساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون الجسم متغيرا او نحو ذلك
كما سيظهر مغايرا ثانيا في الوجود الذي له وان كان بالعرض للهيولى الجسم لا مغايرا فاكالفاعل والغاية وان لم يكن مما شأنه في الوجود
الجسم من حيث انه متغير او نحوه بل يتقدمه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي
الجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة
عن قابل له موجود كالهيولى ولابد منه للجسم من حيث هو متشكل او متغير او كائن اما المتشكل والمتغير فيسبق العدم عن قابل موجود
عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه واما الاستكمال
ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لابد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة
لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما تخلف العدم
المقابل لها فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال
في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها صور المركبات كالعناصر
اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول
صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة
اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفى فيما يشعر

بالاستكمال والتغير من يسبق وجود المستكمل او المتغير عليه اذ الشكل او تغير به يستلزم وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كان مقارنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس ببين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم حينئذ مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر وايضا الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها حاصلة يعقل عدم الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعقل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل الصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وهو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تحذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها كما سيوضح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصي ولذاك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاها بحيث تحذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك

بل يستدعيهما صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا كانت هيولى بعينها مستعدة للصورة وغير مستعدة لها ثم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانها اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان لابد لها من الصورة والاجسام المتشكلة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما هي بصلح المادة او متمم يعطي الصورة ولعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان ههنا مهيأ ومعطيا ان يحقق ذلك ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون علية لها علية خاصة فلا يبحث الطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل الكل منها سوى نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من العوامل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك لنوضح ذلك بانه قد يعرض من الاجسام احوال وحركات فيظن لبعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا بالارادة على طريقة واحدة او تتفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرأي يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضح ههنا ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبائع لكن التي نفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

نقال على وجه جزئي وهي بالخاصة تشخص تشخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود لهاتين ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة هنا مطلق الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هي تهيئ المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما يصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد واما تتمم بعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مبدأ معطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة للمبادئها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات لان تعرّف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون عليته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم

وجودها وستعرف ماهيتها وحدها العلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل
وانما قيل انها مبدأ للحركة والسكون ومعنى اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنها الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدأ
غير تام لها وتكون مبدأ الحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول
القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة
والمراد بالحركة مطلق الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبيعته بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد
الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتجدد وكذا المراد بالسكون السكون في اية مقولة
كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في
الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها ما
يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست
بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة ينتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول
للحركات الارادية واما ما ظن بعضهم من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة
للاعضاء خلاف ما تقتضيه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف
مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك
فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل الة يحرك بها المحرك كما
هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يقدح في كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس
كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدأيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية
والنفس الحيوانية وان كانت مبدأيتها لحركات الارادية اولية فليست مبدأيتها لحركات النمو والكون اولية

١٥

بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فالشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي

تفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اخذ

اخراجهما عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر

يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة الخيال

فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك

القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ويمكن ان يقال انما هي الطبيعة الفلكية اذ هي اذا عدت

فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعي ان تحريك النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة

الفلكية التي لا شعور لها ففي المبدأ الاول تطلب البرهان على ذلك وقوله بالذات فيه احتراز عن المبادي الصناعية القسرية

والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة المقسور تسمى القاسر ايضا والقاسر انما هو من المعدات

لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني

المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا من

خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله بالعرض

ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض او لا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة

المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس

السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي تتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار

النابتة على الشط بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب

لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة او

كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية والطبيعة

مبدأ لها بالعرض لا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان

يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح وتميز فضل امتياز فاسمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال و

حركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونما النبت وتحرك الحيوان

فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك الافعال والحركات قائمة

بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق

مختلفها ونہا الا ان یکون لا بارادة کاستحالة البذور نباتات والنطف حیوانات فان ذلک یشتمل علی حرکات مختلفة کمیة وکیفیة من غیر ارادة ویکون بارادة کتحرک الحیوانات بالحرکات الارادیة الی جهات مختلفة واما اللازم طریقة واحدة فانا نجد منہ فی الاجسام التی قبلنا ما یصدر لا بارادة کہبوط الحجر لکن الرای لا یمنع من تجویز القسمین فیہ ایضا فلیس ینقبض عن ان یکون مما ہو لازم طریقة واحدة ما یصدر عن ارادة وان لم یکن وقف بعد علی البرہان المورد فی موضعہ علی ان یکون الامر کذلک وان الحرکات الفلکیة المتشابہة انما تصدر بارادة ثم ما ذکرناہ من وجود قسمی التقسیم الاول ایضا انما ہو قبل العثور علی البرہان القائم علیہ مما یتبادر الی الرای علی سبیل الظن والتخمین دون الجزم والیقین فانہ ما یدرینا ان الامر فیما لا نجد لہا اسبابا خارجة کما رایناہ من صدورہا عن الحرکات انفسہا فلعل ہناک محرکا خارجیا غیر محسوس الذات او محسوس الذات غیر محسوس التاثیر فان المحرک قد یکون محسوس الذات لکن لا نقف علی تاثیرہ فی بادی الرای فانک اذا رایت الحدید یتحرک الی المغناطیس ولم تکن قبل ذلک واقفا علی طبیعة المغناطیس فلعلک لا تتفطن لکون المغناطیس ہو المحرک ولکن ما یسلم ہہنا تسلیم الاصول الموضوعة ویبرہن علیہ فی العلم الاعلی ان مبادی ہذہ الحرکات التی لا نجد لہا اسبابا من خارج انما ہی قوی فی تلک الاجسام المتعلقة بہا اعم من ان تکون حالة فیہا او لا فتلک القوی تکون علی ما شعرناک اربعة انحاء اما قوة تحرک علی نہج واحد من غیر ارادة وتسمی طبیعة او عن ارادة وتسمی نفسا فلکیة او لا علی نہج واحد من غیر ارادة وتسمی نفسا نباتیة او عن ارادة وتسمی نفسا حیوانیة فوضح بذلک امتیاز الطبیعة عن المبادی الخارجة وعن النفوس الارضیة والسماویة اذ قد تعمم الطبیعة عن ہذا المعنی فتطلق تارة علی کل قوة یصدر عنہا فعلہا بلا ارادة وان لم یکن لا زما طریقة واحدة فتشمل النفس النباتیة وتارة علی کل قوة یصدر عنہا فعلہا من غیر رویة وان کان بارادة فتشمل نفوس الحیوانات العجم بالقیاس الی افعالہا الارادیة الصادرة عنہا من غیر رویة فیکون العنکبوت انما ینسج بالطباع لکن الطبیعة التی تنفحص عنہا ہہنا ہو الاجسام الطبیعیة سمیت طبیعیة بالنسبة الیہا انما ہی الطبیعة بالمعنی الاول الاخص ثم الطبیعة ربما تکون ہی الصورة بعینہا کما فی البسائط العنصریة فان طبیعة الماء ہی صورتہ التی اباینت ہیولاہ نوعا ... غیر محسوسة ولتصدر

عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر المار بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه التشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز
الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة
ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان
تحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع تبيين في الفلسفة
الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعة المتكفلة بنظم مصالح الشخص
على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما انتقله من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في
استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذات قائمة
فيها بل انما وجودها في التصور وذلك لانه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية
لما يلايمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع
او الكل ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل
بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها
الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل
لالكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملايم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملايم للنار لكن باقتضاء تلك ذلك و
اقتضاء تلك هذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر
المعقول للمبادي الفائضة من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا لفيضان النظام في الانواع او الاعيان على
تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل او يقدر هناك طبيعة مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على
نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما

ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منها واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وينقسم انقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا ما ولا فهو مما لا يصغى اليه **قلت** من الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما بالطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بالطباع وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط وليسلم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في بعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون اشخاص آخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود **اقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو الجسم المتحرك بالطباع او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده وملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية

19

كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقد انها الكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف الالتفات عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا للطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدالة ان يقضي هؤلاء ربهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طلبت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدأ لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي يتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طلبت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ونعل عليها في الطبيعيات لا نكون الا علة مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه والصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات

٢٠

كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنتسب تبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع قلت كل من المبادئ
الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا
وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادئ الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون
اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما
وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وتتداخل اقسام التقسيمين فالمادة بالذات لاجل
نفسها تقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية والنوعية وكالعناصر للصورة المعدنية مثلا والتي بالعرض فنحو ان تؤخذ
المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للتي تحصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست
مادة حقيقية للفساد بل عند كونه اخذت مع صورة لاتضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج
فانه انما يتعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب والصورة بالذات ما يكون جزء محصلا لما هي صورة له واذا اخذت
من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفار والزيبق والكبريت او لا
كالكثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو مبدأ
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل مضادا فيقوى المضاد الاخر فينسب اليه فعل ذلك الاخر كقولنا السقمونيا يبرد
فانه يزيل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني فانه انما
يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج
فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره شيء فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ اصلا بل انه كثيرا ما يتفق
عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير منه والغاية بالذات هي
التي تنحو الحركة نحوها بل لنفسها كالحصول بالحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد
لا لذاته بل لغاية بالذات كشرب الدواء لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل
الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرضها كالجمال للرياضة
فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها
وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كالهيولى الاولى للصور
الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل ظاهرة والصورة بالقوة
كصورة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار

٢١

بالقیاس الی احراق ما تقوی علی احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد کقوة الصبی علی الکتابة وقوة
من له ملکة الکتابة علیها والغایة بالفعل او بالقوة کالصحة بالفعل او بالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول وفعلیتها بازاء
فعلیته والمادة القریبة کالاعضاء للبدن والبعیدة کالاخلاط والارکان له والصورة القریبة کالتثلیث للمثلث
والبعیدة کذی الزوایا له والفاعل القریب کالقوة المحرکة التی فی الاوتار والعضلات لتحریک الاعضاء والبعید
کالنفس له والغایة القریبة کالصحة لشرب الدواء والبعیدة کالسعادة له والمادة البسیطة کالهیولی الاولی للصور العنصریة
والمرکبة کالاعضاء للبدن والصورة البسیطة کصورة الماء والمرکبة کصورة الانسان فکانها تجتمع من عدة صور وقوی
والفاعل البسیط کالجاذبة للجذب والمرکب کالجاذبة والماسکة للجوع والغایة البسیطة کالشبع للاکل والمرکبة کالجمال والقبول
للبس الحریر والمادة الخاصة ما تختص بالصورة ولا یصلح لما لا یجامعها من الصور کبدن الانسان لصورته والعامة
کالخشب للسریر والکرسی والصورة الخاصة کفصل الشیء لکن باعتبار انه صورة لا فصل فبینهما فرق والعامة کجنس
للشیء والفاعل الخاص کالدواء الذی شربه زید لصحة بدنه والعام کالهواء المغیر لاشیاء کثیرة والغایة الخاصة کلقاء زید
لحرکة صدیقه الیه والعامة کاسهال الصفراء بشرب السقمونیا فانه غایة له ولشرب الهلیلج والمادة الجزئیة ما یکون مساویة
لما بازائها من ذی المادة فی العموم والخصوص کالمادة الشخصیة للمادی الشخصی والنوعیة للنوعی کهذا الخشب لهذا
الکرسی او الخشب للکرسی والکلیة ما یکون اعم کالخشب لهذا الکرسی والجسم للکرسی والصورة الجزئیة والکلیة لا یجا
الخاصة والعامة والفاعل الجزئی کهذا الطبیب لهذا العلاج فهو جزئی وان کان عاما لانه کما یکون فاعلا لهذا
العلاج یکون فاعلا لغیره والکلی کالطبیب لهذا العلاج والغایة الجزئیة کقبض زید علی فلان غریمه المقصود من
سفره والکلیة کانتصافه من الظالم مطلقا **قلت الفصل الثالث فی البخت والاتفاق** وما یتصل بهما فقد جرت
العادة بذکر ذلک ههنا ان من الاقدمین من انکر ان یکون للبخت معنی قائلا ان من الغباوة ان نجد للاشیاء
اسبابا موجبة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا فعثر علی کنز او زلق فیه جسم
الاغبیاء بان البخت السعید او الشقی لحقه ولم یلحقه بخت البتة بل کل من یحفر الی الدفین یناله ومن یمیل علی زلق
فی شفیر یزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهی یجل عن ان یناله العقول حتی ان منهم

من اتخذها سمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدر و اسمى لا لسبب ذيمقراطيس واشياعه يرون تكون العالم كذلك
دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك لا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون
الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت فتخلص البخار الى الجو البارد و
برد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على
ذلك كيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام
المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى توجيه الضرورة فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية
كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان ترومه الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة
لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول
هذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين الافعال يجوز اختيار كل منها لغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا
فانما تحرك العضل ثم الوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري ثم اما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ان لاعدام
افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي
تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متأد الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها
تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامدادات لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ثم انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غيرها ثم نحو الذبول
والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية واجبة في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان ثم اجزاء
النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية
يحتاج اليها لغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
بالقياس اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك
سبب غيره وان كان يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا
لها اذ سلوح في الفلسفة الاولى ان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا

قيس اليه بدون تلك الضيمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت اخص فانه انما يقال لما يودي الى شيء يعتد به ومبداه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يودي الى غاية محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودها فيقال له الميمون او المشوم واما ما مبداه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك سيما وقد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البير والقول بهذا مما لا ياتي من له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها تاركا العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البير في موضع فيه كنز وحين يصل حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك في البير وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من يتيسر له لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المقتضية واخطاؤا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى سبب احد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشيء لا بسبب وهؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كذيمقراطيس وتلميذه فلوطرخس اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجب ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف في الفلسفة الاولى ما غم الامر عليهم وفرقة اخرى كانباذقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة ثم يتفطن لمثل السبب

الضروری لاترخص الفطانة ان تظن ان ذلک انما هو لما اتفق من احیاء الارض بالنباتات واعداد الاقوات الحیوانات
وکما انه یصلح بذلک فقد یفسد البیادر وقس علی ذلک سائر الامور الطبیعیة التی یتوهم انها لغایات کاعضاء الحیوان یتوهم
انها علی ما هی علیها من المقادیر والاشکال لاغراض ومصالح ولیست کذلک بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة
مع الفواعل مثلا ان المادة التی خلقت منها الثنایا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التی خلقت منها الاضراس بخلاف
ذلک فیتوهم ان ذلک انما هو لمصلحة القطع وهذا النفعیة الطحن فانکروا کیف تفعل الطبیعة لاجل شیء ولیست لها رویة حتی
تقصد غایة وتختار مصلحة ولو کانت انما تفعل للمصالح المرعیة لم یقع التشوهات والزوائد فی الخلقة ولم یقع الموت والا کما
ما اعتقده القائلون بالغایات من النظام المشاهد الذی یتحقق فی تکون الامور الطبیعیة وسلوکها الی ما یوجبه الضرورة
المادیة فلا ینبغی ان یغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو کان النشو مثلا لغایة هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع کان الذبول
لغایة هو الموت لکنه لا یصلح لان تریده الطبیعة لمضادته ایاها فکما لا یکون نظام الفساد دلیلا علی مراعاة الغایات فنظام
الکون ایضا کذلک وهؤلاء یساعدهم علی ان المادة لیست تقبل الا الصورة التی تلبست بها لکن ذلک لا یوجب ان یکون
الصورة لضرورة المادة ولا تکون مقصودة لذاتها او لغایة مترتبة علیها فمادة الثنایا وان لم تقبل الا صورة الحدة لکن
لم تصور بتلک الصورة لانها لم تقبل الا ایاها بل هناک صنعة حکیم اقتضت ان تکون فی الثنایا حدة فاتت هناک
بمادة صالحة للحدة مختصة بها وکذلک الحال فی الاضراس کما انا لما نقصد فی البیوت الی جدران مثقلة والی سقف مظلة
اتی للاولی باحجار ثقیلة ترسب وترسو وللثانیة بخشب خفیفة تعلو وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة
الخشب لیتامل فی ان بقعة واحدة اذا سقطت فیها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعیرة انبتت سنبلة شعیرة فمن
المعلوم ان المادة من الاجزاء الارضیة والمائیة لیست تتحرک بذاتها عن الاکنها فتنفذ فی جوهر البرة او الشعیرة وتربیتها
ثم اما ان یکون فی تلک البقعة اجزاء مختلفة منها ما یصلح لتکون البرة واخری لتکون الشعیرة فتجذب القوة الکامنة فی
البرة مثلا ما یصلح لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اکثریا فتکسوها هناک صورة ما فیکون تلک القوة محرکة للمادة بذاتها
الی تلک الصورة الجوهریة وسائر ما لها من الهیئات کالکیفیة والشکل والاین ولا یکون ذلک لضرورة المادة وان کان
لابد من قابلیتها واما ان یکون ما یصلح لتکون البرة صالحة لتکون الشعیرة فیکون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح
ان تحریک الطبیعة للمواد انما هو علی قصد طبیعی مستمر علی الدوام او الاکثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تکن معارضة
ولا معوقة انما هو الی خیرات وکمالات هی الغایات الطبیعیة واما قولهم ان الطبیعة اذ لیست لها رویة لا یکون فعلها
متوجها الی غایة فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا کان ذا قوی متخالفة ویکون هناک افعال مختلفة

ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة به باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها و
ترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية
ولو سلمت النفوس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها
الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية امثال
في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا
تروى فان من يضرب العود لو تروى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد بتة هذا وقد تقرر الشبهة
بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها
من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود
المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة
في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه سيما في الطبائع
البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غايات متصورة للملائكة العلوية
المسيطرة على النظام من قبيل العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنكر الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى
ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم يقع التشويهات
والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور
عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحيرها او اضطرابها فيكون الاصبع قصيرة مثلا
او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا اعدام افعالها غايات بل نافذ من الغايات
لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت
حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة الموكلة
بالبدن وانما كان يجب ان تكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن سببا مركبا من
الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن الى ان
بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستعداد به اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون

ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعی ان کل حال للامور الطبیعة غایة للطبیعة التی فیها بل انما ندعی ان فعل کل طبیعة یکون لغایة لها فلا ضیر ان یکون فعل غیر ما الغایة لها والذبول من حیث انه ذو نظام متجه الی غایة وان لم یکن فعل الطبیعة البدنیة لکنه فعل الطبیعة الکلیة ونحو الموت وان لم یکن نافعا بالقیاس الی بدن زید فلا یکون غایة مقصودة لها لکنه واجب فی نظام الکل فیکون غایة للطبیعة الکلیة کما عرفت ومن تدبر فی منافع اعضاء الحیوان واجزاء النبات علی ما اشیر الی نبذ منها فی الکتب الجزئیة فبلغت آلاؤها لم یرتب فی ان الامور الطبیعیة منساقة فی الکون الی غایة وخیر ولم یحسب کما حسب الذین قیل لهم افحسبتم انما خلقناکم عبثا ومع ذلک فلا ینکر ان فی الامور الطبیعیة اشیاء توجبها ضرورة المادة ویحتاج الیها للغایة کالسوداء الطبیعی فانها عکر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم الکبدی من جهة مادة الغذاء المشتملة علی الاجزاء الکثیفة ومع ذلک فیحتاج الیها لتدخل فی غذاء الاعضاء الصلبة کالعظام ولتغتذی الطحال اوغیر ذلک او تلزم الغایة ولا تکون مقصودة بوجه کنشو الابط والعانة وذلک کتخطیط القدم علی الارض عند الخروج الی اخیه الغریم فی الارادیة هذا کله کان کلاما فی اقتصاص رای الطبیعیین فی امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقیق الحق فی ذلک فهو ان الامور الطبیعیة وان کانت بحیث لا یکون شیء منها بلا سبب لا یکون ایضا بسبب مغایر للاسباب المذکورة وهو البخت والاتفاق لکن ما لا یکون متوقعة منها بالقیاس الی شیء لکونها غیر دائمة ولا اکثریة بالقیاس الیه وان کانت دائمة او اکثریة بالقیاس الی سببه الذاتی یقال لها بالقیاس الی ذلک الشیء انما کائنة بالاتفاق وذلک الشیء المقیس الیه لا یکون سببا مؤدیا دائما او فی الاکثر لتلک الامور والا لم تکن غیر متوقعة منه ثم ان لم یکن مؤدیا الیها اصلا لم یکن سببا اتفاقیا فلا یقال ان اکل فلان سبب اتفاقی لخسوف القمر ویکون لا محالة للکائنة بالاتفاق سبب غیر المقیس الیه لا تکون هی بالقیاس الیه کائنة بالاتفاق وان کان مؤدیا لکن علی الاقلیة او التساوی یقال انه سبب اتفاقی لها واذ لیس موجبا لها فلا بد فی صدورها منه من ضمیمة تنضم الیه حتی یصیر بتلک الضمیمة موجبا لها اذ سیلوح فی الفلسفة الاولی ان الشیء ما لم یجب لم یوجد فاذا قیست تلک الامور الی مجموع ذلک السبب والضمیمة لم یقل انها بالاتفاق لانها لیست غیر متوقعة بالنسبة الیه وانما ذلک اذا قیس الیه بدون تلک الضمیمة فکل ما یقال بانه صادر بالاتفاق یکون له البتة سبب حقیقی اذا نسب الیه لم یکن اتفاقیا فالعثور علی الکنز اذا نسب الی حفر الارض لبناء البیت مثلا کان بالاتفاق لانه لیس بالقیاس الیه متوقعا دائما ولا اکثریا والحفر سبب اتفاقی له لکونه مؤدیا الیه فی الجملة وان نسب الی حفر غائر فی موضع قد دفن فیه کنز لم یکن بالاتفاق لکونه متوقعا بل واجبا بالقیاس الیه ولم یکن الحفر المذکور سببا اتفاقیا بل موجبا

ومن احاط علماً بمجاری الاسباب کلها بحیث لا یشذ عنہ شیٔ لم یکن عندہ امر اتفاقی من جہتہ کما ظ الی الکل بل کان واجباً عن سببہ ثم البخت کانہ اخص من الاتفاق فانہ انما یقال حقیقۃ لما یؤدی الی شیٔ یعتد بہ ومبداہ ارادۃ من مختار من الناطقین وسعادۃ البخت ان یؤدی الی غایۃ محمودۃ وشقاوتہ ان یؤدی الی غایۃ مذمومۃ فان استعمل البخت السعید او الشقی فی غیر الناطقین کان مجازاً واما لا یکون سبباً اصلاً ولو بالعرض لکن قد یکرر عند حضورہ حصول اسباب مسعدۃ او مشقیۃ فیستشعر من حضورہ عوداً ما اعتید من السعادۃ او الشقاوۃ یقال لہ المیمون او المشؤم واما ما مبداہ طبیعۃ لا ارادۃ فیقال لہ انکائن من تلقاء نفسہ **قلت الفصل الرابع فی دخول العلل فی الجواب** عن طلب اللم وتعیین اشدالعلل اہتماما فی ہذا العلم الجواب الحقیقی عن السؤال بلم انما ہو بذکر العلل کلہا الا ان تضمن السؤال بعضہا فبالبقیۃ لکن قد یکتفی بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد یجاب بالغایۃ فانہا علۃ لفاعلیۃ الفاعل الا بالصورۃ اذ السؤال کانہ لطلب سبب صدورہا عن الفاعل فلا یغنی ذکرہا اللہم الا اذا کان خیراً بالذات وذکر المادۃ مع الاستعداد یکفی فی الامور الطبیعیۃ دون الارادیۃ ویصعب فیہا تادیۃ العلۃ بتمامہا فان الارادۃ انما تنبعث بعد توافی امور قلما تیسر احصاؤہا واذا تضمن الغایۃ یجاب بالفاعل او بالمادۃ مضافۃ الی الفاعل او بالصورۃ واذا تضمن الصورۃ فبالغایۃ او الفاعل دون المادۃ الا مع ذکر الاستعداد وملاقات الفاعل والاستعداد الاصل ذاتی للہیولی فلا یسئل عنہ بل من الاستعداد القریب انما یکون بصورۃ فیجاب بالغایۃ او الفاعل للصورۃ فانہ الفاعل لہ او بالمادۃ کما اذا کان السؤال عن استعداد مرکب من مادۃ ثانیۃ او بالصورۃ المقربۃ واحری العلل بان یہتم بہ الطبیعی ہو جزءا الجسم المادۃ و الصورۃ لکن اکثر ما یفیدہ المادۃ العلم من حیث القوۃ والصورۃ العلم من حیث الفعل وما اقصد رای من اہمل امر المادۃ فان الصورۃ الطبیعیۃ لا تتصور الا فی مادۃ ولا توجد الا فی مادۃ مخصوصۃ واذا کان بعض العلوم التعلیمیۃ المناسبۃ للطبیعی کالہیئۃ لا تعرض فیہا عن المادۃ صفحاً فما ظنک بالطبیعی نفسہ واشد فساداً من ذلک رای من رفض الصورۃ فافقدنا الوقوف علی خصائص الامور الطبیعیۃ ونوعیاتہا **اقول** لما کان وجود الامور الطبیعیۃ منوطاً بالعلل فاذا سئل عنہا بلم فالجواب الحقیقی ان تذکر العلل الحقیقیۃ کلہا فاذا ذکرت مخلوطۃ بذکر الغایۃ الحقیقیۃ وقع السؤال الا ان یکون بعضہا متضمنۃ فی السؤال فانما یؤتی فی الجواب بالبقیۃ باسرہا لکن قد یکتفی بالبعض کما قد یقام العلۃ الغیر الحقیقیۃ مقام العلۃ الحقیقیۃ فاذا تضمن السؤال الفاعل کان یقال لم قاتل فلان فلاناً یجاب بالعلیۃ لفاعلیۃ الفاعل کالغایۃ نحو ان یقال لان یتشفی فقد عرفت انہا علۃ لفاعلیۃ الفاعل وکالمشیر فی الامور الارادیۃ کان یقال لانہ اشار علیہ فلان فانہ نبہ الفاعل علی الحاجۃ الی الغایۃ وکالباعث المتقدم کان یقال لانہ غصب حقہ

ولا الامور الطبیعیۃ ... الاشیاء ... فان ... بل ہو ... کا الفاعل والغایۃ دون المادۃ والصورۃ ... ۱۲ مولانا محمد یوسف
ذکر ... العلل الاھتمام بالغایۃ ... ۱۲ مولانا محمد یوسف
... الغایۃ ... الفاعل ... مولانا محمد یوسف
... ۱۲ مولانا محمد یوسف
... ۱۲ یوسف

فان ذلك هو الحق فما حاجة الى الاستقصاء فكل ذلك لم نحو من العلية لصورة الاختيار الذى ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب
بالصورة اذا السوال كانه يطلب سبب صدورها من الفاعل اما صريحا كما اذا كان السوال عن الصورة او دلالة كما اذا كان
عن المركب وبالجملة فلا يغنى ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانا فعلنا مطلوبا بالغيرة او مظنون
المنفعة ثم يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث انها صورة موجودة لان السوال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها
ماهية مطلوبة وهى من هذه الجهة غاية فتعود الى الغاية واذكر المادة حيث ما تعرض فى السوال للفاعل غير كاف فانا
قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب واما ذكرها مع الاستعداد فيكفى فى الامور الطبيعية
وذلك لانه يكفى فى تكونها ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل فى السوال كفى فى الجواب استعداد المادة
واما فى الامور الارادية فلا يكفى ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث
بعد توافى امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السوال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال
لانه شرب الدواء وبالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوى الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السوال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يكون البخار فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة وقلبها ابدا من الاجزاء
المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا لما يخالطه من اجزاء ارضية لطفت بالحرارة ولا يكفى ذكر المادة الا مع ذكر
الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة
واعلم انه لما كان اصل الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسال عنه بلم
بل انما يسال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ التام القريب او مقاربا له فى الجملة وانما يكون التهيؤ بصورة لاحقة للهيولى قربتها
الى الصورة التى اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت
فيقال لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التى بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسال لم كانت المراة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال
عن استعداد شىء مركب من مادة ثم نسبته الى صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد ناشيا من تلك المادة
وحدها او مع المواد الاخر كان يسال لم كان هذا القدح قابلا للصدع فيقال لانه من الزجاج او يسال لم كان
بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من الاضداد او بالصورة التى بواسطتها حصل الاستعداد كان يسال
لم صارت هذه الحديدة قابلة للشبح فيقال لانها مراة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان
فى تجوهر الجسم وقد عرفت ان مباحثهما من المبادى كانه مبدا بعيد فيهما احرى بان يهتم بها الطبيعى الباحث

عن الاجسام الفاحص عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصودة والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت لينظر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلاً بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الرأي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لابد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت هيآت النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فالمحقق ذلك من حالها لم يستكمل بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضاً تاماً فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه لكن من جهة ما يكمم هو وعوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من الحي وآذار هؤلاء قوم منهم الطبيعيون عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة فاتت عنا بعد الاعراض ولواحق غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلاً ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وهذا الرأي اشد فساداً من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وايضاً ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد منعوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو بلحاظ الصور والاعراض فاناأعرض عن ذلك فمن اتى السبيل يشبه وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة

وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعاً لصناعة مستنبطة بل هو غاية لصناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التى
يشتغل بحفرها وتذويبها وفعليه هو صورة صناعية وصاحب الصناعة التى موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدى صناعته
بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير ما افاد الشيخ فى تفضيحهم وكان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان نمى
يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق فى ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وشدوا على انفسهم السبيل الى نيل ما يعرض الهيولى لا بصرافتها
بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صوراً
فلم يكن شئ منهما موضوعاً لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** فى
اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول** فى تناهى الاجسام ولا تناهيها فى الانقسام والاعظام
وفيه فصلان **الفصل الاول** فى عدم تناهى الاجسام وما يحدد حدودها فى الانقسام وتبين فيه اتصال الجسم المفرد
وبطلان الاجزاء التى لا تتجزى الجسم المفرد اعنى غير المتالف من الاجسام متصل فى الواقع كما عند الحس اذ لا تالف
فى الجسم من اجزاء بالفعل فان كانت متجزية فى الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفرداً وان
كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو فى جهة فان لم يتلاق فى تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم منها فلا يحصل
جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى فى جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات
القائلين بالجزء الذى لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
المنطبقة هى عليها وسيتحل لك ذلك ثم كما امتنع التالف فى الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه
اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يكون بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف
لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا تظن انه
يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه
وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى فى زمان متناه اذ يدفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهى كما لا تقف فى المسافة المتناهية كذلك فى الزمان المتناهى ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام
اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدرى القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرهقه
مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم فى الجهات فلا يكون

كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم
المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق على الحركة متناهية
الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها جزء اول **اقول** اعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على
عدم تالفه في الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون بينهما فرق في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يصح هناك
التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى الا في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون
المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اي الجزء حقيقة
ما كان منه التالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما يبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك
كانه لازم ما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا
تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو اصلا
سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان انقسام الوهمية
في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى
عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال
الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الانقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم اهل
بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم اتصال
الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن
من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل
ذلك ببيان مستانف مع بطلانه بامر هذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهر للجسم فانت تعرف
انه كيف يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون

او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجزاء اذ ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ اتصال في مفهومه كما
ان كثيرا من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه
بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان
الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية
لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان
الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة انه
متصور لا من حيث الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث
انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما التالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف
او الا تالف وان مفهوم التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ تحقيق جوهريته
ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند
نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان
النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر
في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه

من الطبيعي فاورد عليه أن أخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وأن أخذ
بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه ايضا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال والتالف
من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من
الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان
الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه
الملصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام
اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك واختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية
توطية له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه
ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليها بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك
اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام انه يكون النظر فيه ايضا وكانه ينظر في الفصل التالي في التناهي في العظم ونرجع
الى تفصيل في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام ليس فيها اتصال حقيقي كالحيوان
المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا ياتي دعوى اتصال الجسم عموما من حيث لا اجزاء

في امكان ان يتركب جسم تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا يكون مركبا من اجسام
مختلفة القوى وذلك كان يتركب جسم من جزئين من الارض متماثلين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل
فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية
والعنصرية في الجملة وحينئذ يرد عليه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار
غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد
اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن ظاهر انهم ذلك ايضا اولئك ولذلك لم ينتهض لابطاله ههنا
وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا اي الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الاتصال
ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الجسم كالهيولى والصورة فاما ان تكون تلك الاجزاء متجزئة في الجهات ولو
وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزئة بنحو من انحاء
القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون
خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والمند
وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا اعني كون الاجزاء غير متجزئة ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان تتلاقى
في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ لا يحصل منها طول ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك
الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء
من جزء مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزئة فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء
بالاطراف فاللازم من ملاقاة الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل من الجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين
متمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة
على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها فاهية واقوى شبههم ما ينسب الى
زينون وهو غير زينون الاكبر وطالما اعتصم به المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان
موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا
فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي

ماكان حاضرا وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه

موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء

الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود

من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي اي الحركة الموجودة عليها

ويكون ح هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها واجزاء كك

من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت

نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور

آنفا لنفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة

الجزء بين عندنا بها لا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجيء حل الشبهة في اول فصول باب الحركة وكما ذكر

في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا والزمان كما

سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك بين اجزائه ان

كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن

بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى للآخر كالآن

الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند

غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا

موجودين بالفعل اذ لا اجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل

ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان

بذلك النحو من غير ان يكون لوجودهما ظرف لا زمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان

والمستقبلة منها في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حضوره فيظلم

عند اراده ان اريد بالحاضر الآن وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر بانقسامه

فلا نسلم عدم انقسامه ولا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تألف الجسم في الجملة من اجزاء لا تتجزى

في الجهات كلها او بعضها تشكل من انحاء القسمة امتنع التحليل في الجسم الى تلك الاجزاء لما ذكر في امتناع التألف

منها لان الاجزاء التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها الجسم فيجب

ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل ح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى بالفعل وبالقوة وحينئذ نظران الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما تمسك بهما القائلون بتالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها الانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في نفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء تاليفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما سنقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر من هذا السبيل بجريان التطبيق بل نقول ان انقسامها لا يقف الى حد لا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف انصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الآلات مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تغشى وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتميز الحس بين مواقع القسمة ثم وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان خردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة فواحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرتها ان تغشي بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها مشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشي الارض غير التعجب وانما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام فكيف يتبين باستحالته استحالة لا تناهي الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما لا الى نهاية

وجب ان لا يلحق سريعٌ بطيئاً بل واقفاً في مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع
نصف ذلك النصف وهلم جراً الى ما لا يتناهى من الانصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان
متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاءً بالفعل ما لم يجزّ فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرض
القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون
المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما لا تناهي القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن
بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان
المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه وغير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على
حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء اقسامه ينفرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس
كانكافراطيس وافيغورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا
على التشكيك فيها اذعنوا بها فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان
القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة
او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المؤلف وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية
ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء موجوداً بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم القول بها غير متناهية
وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب ويفهم من الشفاء انه جرى بين اصحاب الجزء المعنى
القائلين صريحاً بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب مثل في الاقدمين وكذلك
في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على هؤلاء ان اخفوشاً سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة
بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء الى الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود
عن حد متروك ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب
ان لا يفرغ ذرة من قطع نملة يسير عليها التجأ من تشبه بافيغورس من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة

واورد لذلک مثالا من دوران الدائرة القریبة من طرف الرحی والدائرة الاخری القریبة من المرکز وذکر انه
لو کان الجزء عند الطرف یتحرک مع حرکة الجزء الذی عند الوسط بالسوار لقطعا معا مسافة واحدة مع ان یسکن الجزء
فی الوسط لانه متصل ملتزم بعضه ببعض فتبین ان الذی فی الوسط یتحرک ویقل طفراته مع ان الذی عند الطرف یتحرک
ویطفر اکثر حتی یحصل فی بعد اکثر من بعد الذی فی الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الکلام ولم
یجوزوا ان یکون حرکة متصلة اسرع من حرکة بلا توسط سکون اضطروا الی ان یجعلوا الذی یلی الوسط یسکن
سکونات اکثر من سکونات الذی علی الطرف واضطروا الی تمکین المتوسط من السکون والی ان حکموا بان الرحی
ینفکک عند حرکته بعض اجزائها من بعض فلا یلزم احدهما ان یتحرک مع الآخر بل یسکن احدهما ویتحرک الآخر فلم یزل
احدهما فی شناعة الطفرة والآخر فی شناعة التفکیک ویبطل مذهب هؤلاء ایضا امر فی ابطال تالف الجسم من اجزاء لا یتجزی
ان تلک الاجزاء ان تداخلت کلا او بعضا لم یحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وکان وجودها کعدمها واصحاب هذا الرای
انما وقعوا فی القول بالاجزاء لاعترافهم بذهاب القسمة المقداریة فی الجسم لا الی نهایة مع توهمهم انها انما تکون الی اجزاء
بالفعل ولا شک فی ان الاجزاء المتداخلة لا یکون الیها قسمة مقداریة فهی ساقطة عن الاعتبار فالتداخل لو دام للزام
وان قرع الیه النظام وان لم تتداخل بل تماست امکن من تالیف متناهیة منها حصول حجم فی الجهات ، اقل ما یمکن فیه ذلک
ثمانیة علی ما یراه الجبائی وذلک بان یوضع جزآن فیحصل الطول آخران علی جنب ذلک فیحصل العرض واربعة فوقها
فیحصل العمق او ستة علی ما یراه العلاف بان یوضع ثلثة علی ثلثة او اربعة علی ما یختار بان یوضع جزآن وبجنب احدهما
ثالث وفوقه آخر فلا یکون کل جسم من اجزاء غیر متناهیة وبهذا القدر یبطل کلیة رایهم لا رایهم بالکلیة فاذا اردنا ابطال
رایهم بالکلیة اضفنا الی ذلک ان الجسم الذی حصلناه من اجزاء متناهیة العدد متناه فی الحجم قطعا والاجسام التی اجزاؤها
عندهم غیر متناهیة العدد هی ایضا متناهیة فی الحجم بالحس وبرهان تناهی الابعاد ولا خفاء فی ان الحجم اذا کان
انما یحصل من الاجزاء ویزداد بازدیادها وینتقص بانتقاصها وکان الجزء الواحد عادا للکل ولو بمرات غیر متناهیة
العدد ضرورة عد الواحد کل ما یتالف من الآحاد یجب ان یکون نسبة حجم جسم حصلناه الی حجم جسم من الاجسام الغیر المتناهیة
الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الی عدد الاجزاء لکن نسبة العدد الی العدد نسبة متناه الی غیر متناه فیکون نسبة الحجم الی
الحجم کذلک لکنها نسبة متناه الی متناه لتناهی الحجمین هف والاخصر ان یقال من الراس اذا کان الحجم یزداد بازدیاد
الاجزاء فاذا بلغ ازدیاد الاجزاء الی اللاتناهی بلغ ازدیاد الحجم ایضا الی اللاتناهی فیکون کل مؤلف من الاجزاء
الغیر المتناهیة غیر متناه الحجم لکن الاجسام کلها متناهیة فی الحجم فلا شیء منها بمؤلف من الاجزاء الغیر المتناهیة

فبطل راسهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق مهربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت فى الاجسام من الصلابة وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من عدم وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير الجسم اعنى الجسم التعليمى الذى هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة فى الجهات والسطح الذى هو طرف الجسم التعليمى من جهة انقطاع امتداده فى جهة فيكون ممتدا فى جهتين والخط الذى هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده فى جهة فيكون ممتدا فى جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس لشئ من المسافة والحركة وزمانها جزء اول لم اللهم الا بحسب الفرض والا فكل ما يفرض اولا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الا الى النهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة فى اتصال الحركة والزمان وحلها **قلت الفصل الثانى** فى احالة اللاتناهى فى العظم والتمادى فى الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادى مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناه بالفعل فى جهة وليفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا فى الجهة الاخرى لتساوى الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهى فيكون متناهيا ايضا ولا يجرى البرهان فى عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقى على الباقى واما تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلى الجملى لا يظهر به الانقطاع بل مجرد التفاوت وايضا ليفرض خط آب غير متناه فى جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا فى الجهتين فاذا تحرك من طرف الذى بازاء جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسافة لكن لا يتاتى حدوثها مع غير المتناهى لما قالوا من انه لابد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض فى غير المتناهى اول نقطة للمسافة فهى مسبوقة باخرى كانت المسافة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لا اقول من انها لو حدثت لكانت فى اى آن يفرض مع نقطة ولا تتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعنى بانقضاء المسافة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهى فى جهة عدم التناهى ولا يتاتى ذلك فى زمان متناه وهذا يختص بابطال لا تناهى الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقى مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن المتناهى بالفعل دون الانفراج المتزايد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كثلثى قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر

الاستمداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا التخصيص بابطال لاتناهي الابعاد فيما فوق جهته **اقول** الفحص ههنا عن امكان
اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل
تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول ذلك على
ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء اكما اي لا يوجد له
ما يحد به سواء كان ذا وضع كالنقطة اولا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يفرض
له نهاية بالفرض ويكون اذا اخذ بواحد وضعه نفد البتة كالدائرة بل بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له
نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية بالفعل الا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا اخذ بواحد
طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي وكونه بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة والمتسقة اي المترتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات
من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك
كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي
مجتمع الآحاد ومترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب
وناخذ منه آج جزءا محدودا ثم اذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى تساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج
المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آب يظهر الخلف ويجب
ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذاة في الخارج
او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي وقع
في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين بالمثل من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع
الجملتين الناقصة والزائدة اذ تأتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان

التطبيق فی الخارج فی زمان متناه بین کل متجانسین شخصیین من المقادیر والاعداد المادیة المتسقة المجتمعة الوجود فی الخارج

من حیث هما کذلک وان کانا غیر متناهیین بتطبیق المبدأ علی المبدأ بحیث ینطبق الاستداد علی الاستداد فان امتنع

ذلک لامر خارج لم یقدح ویکفی فی هذا الحکم ملاحظة العقل اجمالا جزئیات المفهوم الغیر المتناهی من المقادیر والاعداد

المذکورة باعتبار فرض صدقه علیها وان لم یحضر ارتسامها فی العقل لکونها جزئیات مادیة ولا فی القوی الجسمانیة المتناهیة

المقادیر لکونها غیر متناهیة وهذا کما ان العقل یحکم بان کل جسم متشخص فله حیز معین ذو وضع یباین به فی الاشارة سائر

الاجسام ومن البین ان الجسم المتشخص لا یرتسم صورته فی العقل ولا یکون ثمه للمفهوم الکلی المرتسم فی العقل من الجسم

وضع ولو وجد فی الذهن غیر المتناهی من المقادیر والاعداد مجتمعة متسقة جری التطبیق الوهمی فیه فالبرهان ینتهض

علی استحالة وجود ما یکون فردا لمفهوم غیر المتناهی من المقادیر والاعداد المذکورة فی الخارج والذهن معا وان

امکن تصور مفهوم الغیر المتناهی اذ لو استحال تصوره استحال الحکم باستحالته ولا ینتهض البرهان علی استحالة اللاتناهی

فی الاعداد المتعاقبة فی الخارج اذ لا یحکم العقل فیها بامکان التطبیق الخارجی فی زمان متناه لکونه فرع الوجود فی ذلک

الزمان وکذا فی المجتمعة الغیر المرتبة اذ لا یتصور فیها تطبیق المبدأ علی المبدأ والاستداد علی الاستداد لیظهر الانقطاع فی

الجانب الآخر لان الاستداد فی الآحاد فرع الاتساق وبعبارة اخری لا شک فی زیادة احدی الجملتین علی الاخری

وتطبیق المبدأ علی المبدأ ینتقل الزیادة فیما له اتساق الی الجهة الاخری واما لا اتساق له فهناک یظهر الحکم بالتفاوت

والتفاضل لا یوجب الانقطاع اذ لا یتمیز الوسط هناک عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبیق جزء علی جزء مفصلا

فیقع فی التطبیق ترتیب ولا یتاتی فی زمان متناه واما توهم استحالة وجود غیر المتناهیة مطلقا فی الخارج بجریان

التطبیق الوهمی فیها ففاسد اذ التطبیق الوهمی انما یکون بین الصور المرتسمة فی الذهن وجاز ان لا یرتسم منها فی زمان

متناه الا قدر متناه وان کانت فی الخارج غیر متناهیة وکذا توهم استحالته فی الخارج بناء علی حکم العقل بامکان التطبیق

فیها بلاحظتها اجمالا وذلک لانه ان ارید التطبیق التطبیق الخارجی او الوهمی فلا نم حکم العقل بامکان ایقاع ذلک

فی زمان متناه بین الاعداد المتعاقبة او غیر المتسقة وان ارید حکم العقل بان فی الجملة الزائدة ما یعادل الناقصة

وزيادة فذلك حكم بالتفاضل لو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البراهين كيف وليس في الفعل امتداد والانقطاع
انما يكون بعد الامتداد وقد تظن ان اشتراط الاجتماع في الوجود ومنع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان
البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود
في وعاء الدهر والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين اجزاء
الغير القارة في كنه حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي
لا يصح ان يبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الاشياء في
الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور
عند الباري تعالى لنهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة
وحاول التفصي عن ذلك شيخ خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولا بان لاتناهي الزمان في جانب الازل يوجب
كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل ويحيله البرهان واللاتناهي في جانب
الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف عند حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند
الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى
يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وبعبارة هو بان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل
مع التدريج والامتداد في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه
ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند الباري وثانيا بان للموجودات الامور التدريجية
اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد
وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان
اخذ بالاعتبار الاول فخبرانه غير متناه ولم ينهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب
وان اخذ بالاعتبار الثاني فخبرانه متناه ولا الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في
افق التغير والتعاقب لو كان لا يعاد على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية
هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم
الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يعرف فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب
المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما يبني هو نفسه انتهاض البرهان

في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترفت ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل

لفقدان الترتيب ولا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد اعتبار ينتهض به البرهان على

استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجهاً لست احصله هذا وكانك قد دريت بما رعيت من سنة

التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل واثبات المبدأ الاول من تشويشات

المتأخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ

فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لا كلمة على عدم تناول هذه البراهين الامور

الغير الطبيعية كان ذلك حكماً منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط المحول من ابطال عدم تناهي

النفوس المفارقة بهذا البرهان في الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما

الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فبا عتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره

على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازياً له متناهياً

في الجهتين ولكن ج د نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا افرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي

بازاء جهة ب الى آب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتاً لآب الغير المتناهي اي بحيث

يلقاه على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازياً له فيكون المسامتة حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة

لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه

تفرض المسامتة معها اولاً تكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة

بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع

الخط الغير المتناهي بحث ويرد انه انما يتم لو وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة

فيه على النقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول

آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفاً لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم

ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس هيئته كالآن او

امكن لكن لم يبق كوافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زماناً عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة

وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا النقطة نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة
المذكورة وان لم يكن من الموجودات بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يعتبر آنا ولا يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة بمنقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل
التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودا في آن اصلا لا في آن
هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك
آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي
بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا ويجتمع الجزء اللاحق مع السابق فيما زان يبقى بعد تمام الحدوث
كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر
ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتداء فيه الحدوث ثم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على
سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه
فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها او بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين
من طرف مع ثبات الطرف الآخر او قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا لنقطة
منه وهذه المسامتة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن
يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن
يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك

زمان یکون ہذا الحادث موجودا فیہ فیمکن ان یفرض قبل کل آن یوضع لابتداء الحدوث آن ہو اولی من ہذا بان یکون
اول ہذا التفصیل ما یہمنا فی ہذا المقام ولنتمم الکلام فنقول کما یختلف الحوادث فی اول الوجود یختلف الزمانیات فی آخرہ
اما الامور التی لا یکون لوجودہا امتداد اصلا کالآن والآنیات فلا یکون جزء منہا او من طرفہا متقدما او آخر متأخرا
اول لہا ولا آخر ان ارید بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولک ان تقول او لما ہو آخر ہا ان اردت بالاول ما لا سابق
علیہ وبالآخر ما لا لاحق لہ واما الامور التی یمتد وجودہا سواء کان حدوثہا دفعیا او تدریجیا علی سبیل التصرم اولا علیہ
اولا ہذا ولا ذلک فقد عرفت ان الزمان منہا وما ینطبق علیہ کالحرکۃ القطعیۃ لا یکون موجودا فی آن فضلا عن ان
یکون لوجودہ اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلک فان کان زوالہ دفعیا فلا یکون لہ آخر آن الوجود کالصور فانہا
تفسد فی آن وہی موجودۃ فیما قبلہ من الزمان ولا یتصور آن سابق علی آن الفساد ولا یفصل بینہما زمان حتی لا یکون
ذلک آخر آنات الوجود وکذلک الحرکۃ التوسطیۃ اللازمۃ للحرکۃ القطعیۃ وان لم تکن منطبقۃ علیہا وکمسامتۃ الخط الخط
المتحرک بالموازاۃ والا فلہ آخر آن الوجود کالموازاۃ الزائلۃ بالحرکۃ الی المسامتۃ ہذا تمام الکلام فی اول آن الوجود وآخرہ
واما العدم فما یکون وجودہ دفعیا کالآن والآنیات والصور لا یکون لہ آخر آن العدم السابق وما لیس وجودہ دفعیا
سواء کان تدریجیا کالزمان والحرکۃ القطعیۃ او لا دفعیا ولا تدریجیا کالحرکۃ التوسطیۃ وما یحصل بہا کمسامتۃ الخط
وبالجملۃ ما لیس لہ اول آن الوجود فلہ آخر آن العدم السابق واما ما یکون وجودہ بالتمام دفعیا لکن حدوثہ علی سبیل
التدریج من غیر تقدم کمقدار معین من الزاویۃ الحاصلۃ بالحرکۃ فللسابق من عدمہ ما شاء آخر آن والا سابق من
عدم وجودہ بالتمام ہذا ہو الکلام فی آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاہر ان انعدام الآن والآنیات
لا یکون لہ اول آن وکذا کل انعدام یحصل بنفس الحرکۃ کانعدام الموازاۃ بالحرکۃ الی المسامتۃ ولا یکون محالۃ لوجودہا
آخر آن والزمان وما ینطبق علیہ وکل ما یکون انعدامہ بانقطاع الحرکۃ القطعیۃ کالحرکۃ التوسطیۃ وکالصور الفاسدۃ
عند بلوغ حرکۃ الاستحالۃ الی الغایۃ او یکون انعدامہ موافاۃ حد کمسامتۃ الخط للخط الزائلۃ بالموازاۃ انقطعت الحرکۃ
عندہا او استمرت بعدہ یکون لعدمہ اللاحق اول آن واما آثرنا التفصیل وان افضی الی التطویل لما فیہ من عصمۃ الاقدام
من ان تزل والافہام من ان تضل فلیکن ہذا منک علی ذکر وقد لاح لی بہدایۃ ربی المجید فی تقویم البرہان واقامۃ الحجۃ
وہی انہ اذا تحرک الخط الموازی للخط الغیر المتناہی مع ثبات طرف منہ تزول الموازاۃ ویحدث المسامتۃ قطعا لکن
حدوثہا بعد الموازاۃ مع الخط الغیر المتناہی مح اذ لو حدثت لکانت فی ای آن یفرض مع نقطۃ من الخط الغیر المتناہی
ولا یتصور المسامتۃ مع تلک النقطۃ الا بالمرور علی تمام ما قبلہا اعنی بانقضاء المسامتۃ مع ما قبلہا من الخط الغیر المتناہی

فی جہۃ عدم التناہی بالتدریج ولا یتاتی ذلک فی زمان متناہ قوله ثالثا ان نقول انه یلزم ان یکون زمان المسامتۃ غیر متناہ وفی جانب الماضی فلا تکون حادثۃ او انه یلزم ان یکون بین حالتی الموازاۃ والمسامتۃ مع اٰیۃ نقطۃ تفرض من الخط الغیر المتناہی زمان غیر متناہ واوانه یلزم ان لا یخرج المسامتۃ من القوۃ الی الفعل لانها لا تکون الا علی نقطۃ ما ولا یکون علی نقطۃ ما الا بمرور زمان غیر متناہ بعد الموازاۃ یکون فیه الخط مسامتا للخط الغیر المتناہی لکن لا علی ہذہ النقطۃ وہذا البرہان یختص بابطال اللاتناہی فی الابعاد مطلقا ولا ینتقض علی ابطاله فی الاعداد الثالث البرہان السلمی وتقریرہ علی ما کان فی ثالث الزمان ہو انه لو امکن وجود بعد غیر متناہ وفی الجہتین فلیفرض خطان غیر متناہیین خارجان من نقطۃ کساقی مثلث ولا یزال البعد بینہما یزداد بزیادۃ الامتداد فلو امتدا الی غیر النہایۃ کان البعد بینہما کذلک مع انحصارہ بین حاصرین واعترض علیه الشیخ فی الشفاء بانا لا نسلم انه یلزم وجود بعد بین الخطین غیر متناہ غایۃ ما فی الباب ان یکون التزاید الی غیر النہایۃ لکن لیس یلزم منه ان یکون ہناک بعد یزاد الی غیر النہایۃ بل کل بعد فرض فہو لا یزید علی بعد تحته متناہ الا بقدر متناہ والزائد علی المتناہی بقدر متناہ لا بد ان یکون متناہیا وہذا کالعدد یقبل الزیادۃ الی غیر النہایۃ مع ان کل مرتبۃ من مراتبه فی النظام الغیر المتناہی عدد متناہ لا یزید علی مرتبۃ اخری تحتہا الا بواحد والجواب ان العقل یحکم قطعا باللزوم بین لاتناہی الامتداد بالفعل وبین لاتناہی الانفراج التزاید معه کذلک اذ خروج الامتداد الی اللاتناہی بالفعل بدون خروج الانفراج التزاید معه عن التناہی غیر متصور وما یصلح منہما علی ذلک لا تریٰ فی ان خروج خطین مستقیمین بزاویۃ لا الی نہایۃ انما یکون اذا کان ہناک سطح غیر متناہ فی الجہتین فلو لا استلزام اللاتناہی الامتداد اللاتناہی فی الانفراج لم یحتج الی لاتناہی السطح فی الجہتین وکون کل من الابعاد المعینۃ المفروضۃ بین الخطین من الزاویۃ متناہیا انما ہو لکون الساقین ایضا کذلک فان تحرز ذلک فی امکان اللازم لم یقدح فی المقصود وبالجملۃ فاللانہایۃ ہہنا فرضت حاصلۃ بالفعل فی الخطین فیجب ان یکون الانفراج بینہما ایضا کذلک بخلاف الاعداد فان اللانہایۃ ہناک لیست بالفعل بل ہی لاتقفیۃ بمعنی ان کل مرتبۃ تفرض منه یمکن ان یزاد علیہا ولا ینقطع النظام عندہا وقد یفرض زاویۃ الانفراج کشلثی القائمۃ حتی یکون الانفراج بقدر الامتداد او ازید من ثلثیہا حتی یکون الانفراج ازید من الامتداد وحینئذ یکون الامر اظہر وہذا البرہان کما عرفت الاشارۃ الیه یختص بابطال اللاتناہی فیما فوق جہۃ قلت **الباب الثانی** فی المکان وفیه فصلان **الفصل الاول** فی اٰنیۃ المکان وتحقیق ماہیته یکاد ان یکون من الفطریات

٤٧

ان ہہناک مایسکن الجسم فیہ وینتقل عنہ والیہ ویسمی المکان والنقلۃ شاہدۃ بہ ولولاہ لم یکن فوق ولا تحت ولم یختلف
الحرکات الطبیعیۃ بالصعود والہبوط وقد بلغت قوۃ امرہ الی ان التخیل العامی یمنع وجود شئی لا فی مکان ویوجب
بعدا قائما بنفسہ حتی یوجد فیہ الاجسام ثم المکان یطلقہ العامۃ تارۃ علی مایستقر علیہ الجسم وتارۃ علی مایکون فیہ
وان لم یستقر علیہ فیجعلون السہم ینفذ فی مکان فاذا توسعوا اطلقوہ علی مایسع الشئی ولو مع غیرہ واذا تضیقوا
خصوہ بما یختص بہ وہذا لم یبحث عنہ وتیسر لک مما علمت من لوازمہ الانتقال الی انہ حاو یختص بالجسم من غیر دخول
فیہ او قیام بہ فہو اما بعد غیر مادی مساو لہ فی اقطارہ او السطح الباطن من الجسم الحاوی لہ المماس للظاہر منہ واما الجسم
الحاوی فمن ترعرع یسیرا من العامۃ یجد تخشنہ لغوا فی الاحاطۃ فلا یجعلہ مکانا حقیقۃ لہ بہذا المعنی بل سطحہ والاول
باطل والا لکان اما فراغا موہوما لیس بشئی فی الخارج وقد لاح بطلانہ واما بعدا مجردا موجودا وہو باطل ایضا اذ
یکون متناہیا ببرہان التناہی فیکون متشکلا لکنہ بذاتہ ولوازمہ لا یترجح لہ حد دون حد فلا یکون الشکل لہ من ذاتہ
او لوازمہ فیجوز تبدل شکلہ المستلزم لجنۃ القوۃ المحوجۃ الی المادۃ فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی
الاجسام طبیعۃ البعد لا المادۃ فلو وجد مجرد امتنع من ان یداخلہ ابعاد الجسم فلا یکون مکانا لہ فالحق ہو الثانی واما
قول اصحاب البعد ان وجودہ ولو برفع الجسم فطری ولذا سموہ مفطورا وانہ لو کان المکان ہو السطح لم یکن لبعض
الاجسام مکان ولکان الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح متحرکا فالجواب منع الاول بل الوہم لاختلاف
الاجسام یتنبہ لتعاقبہا وانقطاع بعضہا ببعض بخلاف الابعاد فیظنہا لتماثلہا باقیۃ بعینہا ولا یقدر لالفہ بہا علی
فرض زوالہا وایضا انما یدرک العامی من الہواء البعد دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بالعکس والتزام الثانی
وان کان الوہم لعدم الفہ الاجسام فی المکان یوجب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقۃ مایکون
مبدا الاستبدال فیہ ولا کذلک الطیر فہو ساکن ان ارید بہ ما لا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی وحالہ لترک
علیہ مکانہ حفظہ او لیس بساکن ایضا ان ارید بہ مایکون فی مکان واحد زمانا **اقول** ہہنا مقامان المقام
الاول فی اثبات المکان اعلم ان الشئی اذا تصور بعارض فیبحث عن وجودہ قبل تحقیق ماہیتہ فالمکان ہو
مایسکن فیہ الجسم وینتقل عنہ والیہ ویتکلم فی وجودہ وان لم یعلم بعد ان ما ہذا شانہ ما ہو فنقول یکاد ان یکون وجودہ
فطریا وان خالف فیہ کثیر فنفاہ بعضہم واثبتہ آخرون فی التوہم دون الخارج فکان توہمہ للاجسام عندہم اولئک
من قبیل توہمہ للباری تعالی عند ہولاء علی نحو من توہم المناطق والمراکز للافلاک ویشہد علی وجودہ اولا
النقلۃ فانہا موجودۃ بالضرورۃ وہی مفارقۃ شئی لشئی وکل ماسوی المکان ربما یبقی معہا فہی مفارقۃ المکان

وثانياً ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق والتالي باطل بالضرورة وثالثاً
انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم يختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك البعض صاعداً بالطبع
الى فوق والبعض هابطاً الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعاً فان نوقش بان النقاوة
مفارقة بوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوق او تحت ايضاً بذلك فالمطلوب او المهروب
بالحركة الطبيعية ايضاً ذلك فاقول ذلك الوضع والترتيب ان كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون
جسم محاطاً بكليته اما بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من الحاوي محيطاً بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه
وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم
ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئاً محضاً بل اما موجوداً بالفعل او بالقوة في محل قابل
فيكون هو المكان او لا نوجب هنا ان يكون سطحاً البتة ولا نعني بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي
ستحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون مادياً والا كان
جسماً وثبت ارتكام الاجسام وعاد الى الاول اذ لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجوداً بالفعل كان لا شيئاً محضاً
وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقاً لا في مكان
ويوجب بعداً قائماً بنفسه حتى يكون مكاناً يوجد فيه الاجسام اما كونه بعداً فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه
بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق مهيته اعلم اولاً ان العامة
يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون له حين
تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت و
الدار حتى كرة العالم وقد يضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان لجسمين كما لا يكون جسم في
مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا فاحص عن حقيقته ولعلك تيسر لك بما علمت عن لوازمه
الانتقال الى لوازم آخر تكون شركاً لاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص
به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث
ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فهنا احتمالان سيأتي فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان
حاوياً للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواؤه على الجسم
بالكلية تعين ان يكون وضعياً منقسماً اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح

فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في
ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام
فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون
قائما بنفسه لما عرفت في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن
حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير
المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس
للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة
لكونها اول حاو محدد او انه بسيط ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو
بسيط محوية زعما منهم انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان او ان حركة الافلاك اينية زمانية فلا بد لها من مكان كله
باطل لا يستحق ان يلتفت اليه وانما الحق دائر بين الاحتمالين ولا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي
لا سطحه لانا نقول كل من ترعرع وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي لغو
في الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا
بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلينظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا
للجسم في اقطاره باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه
واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور
من افلاطون وان كان قد يعزى اليه ما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول منهما يبطل
وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون مشكلا لكنه بذاته ولوازمه
لا يمتنع له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا معينا كان للجزء
ما للكل ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لجهته

القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او معه اذ الها لو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصورة والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللا امتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اى جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية ولا يجدى تجرده من المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يداخله الاجسام فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا اسمع البرهان القاضي باستحالته يحيد ويكاد يوسوس في سره بكيده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغى اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على انى اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو المسوحية والمساحة يقينا ولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه بالعكس ويجرى بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين دون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انتقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان لاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا يقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح

الباطن من الحاوی المماس للظاہر من المحوی کما ہو رای المعلم الاول و الشائیین واعلم ان لاصحاب البعد مقالات منہا

بانکار دیریغ المعلم ایقاعہ لو لم یتنبہ علی فسادہ فلنوردہ اولا ونبطلہ ثانیا قال اصحاب البعد الموجود منہم خاصۃ ان وجودہ

ولو مع الجسم وکذا حلول الاجسام فیہ مفطور علیہ البدیہۃ فان الناس کلہم یحکمون بان ما بین اطراف الاناء بعد استیعاب

علیہ الماء والہواء ویبقی بعینہ معہما فلا یکون ہو القائم بہا بل ہو المکان لہا وحینئذ لا یحتاج فی اثباتہ الی برہان

وما اوردوا لابطالہ سفسطۃ یعارض حکم الفطرۃ فلا یتکلف الجواب عنہ وکانہم من ہہنا سموہ مفطورا ای مفطورا علیہ

البدیہۃ اوارادوا انہ مفطور علی حدۃ لا موہوم ولا مادی او انہ اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتی ان الشیخ حکی

ان استودوس الشاعر لما اراد ان یحدث فی شعرہ عن ترتیب الخلقۃ لم یر ان یتقدم علی وجود المکان شیئا فقال

ان اول ما خلق اللہ المکان ثم الارض الواسعۃ وقالوا کلہم لو کان المکان ہو السطح المذکور فلو حوی کل جسم لزم

ارتکام الاجسام لا الی نہایۃ وہو باطل فیجب ان ینتہی الی جسم لا یحویہ جسم فیلزم ان لا یکون لہ مکان وقالوا ایضا انہ

لو کان المکان ہو السطح المذکور یکون الحرکۃ ہی المفارقۃ من سطح کذلک الی آخر فالطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب

الریاح یکون متحرکا لتبدل السطوح من الحاوی وہو الہواء علیہ وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری وقالوا ایضا لو کان

المکان ہو السطح لکان المسافر المحفوف ظاہر بدنہ بکر باس ساکنا وان ساح مشارق الارض ومغاربہا والجواب عن

الاول اعنی ادعاء اصحاب البعد الموجود من فطرۃ البدیہۃ علیہ منع ذلک بل انما ہو عن اغلاط الوہم لان الاجسام

مختلفۃ والابعاد متماثلۃ واذا تعاقبت الاجسام علی مکان تعاقبت ایضا ابعادہا علیہ لکن الوہم یتنبہ لتعاقب الاجسام

لتخالفہا ویلتبس علیہ الامر فی الابعاد لتشابہہا فیظن ابعادا بعینہا باقیۃ وکذلک یتنبہ لانقطاع جسم بجسم آخر

یخالفہ فیجد مکان الاول بدون الثانی ومکان الثانی بدون الاول ولا یتنبہ لانقطاع بعد بآخر لتشابہ الابعاد فیجد

البعد متصلا واہنا ذہاب المکان فیتوہم ان المکان ہو البعد وہہنا سبب آخر وہو انہ انما یدرک العامی من الہواء البعد

دون الجسم فیجد البعد مع فقدان الجسم بلا عکس کما سیاتی وعن الثانی وہو الزام ان لا یکون مکان لبعض الاجسام نلتزم

ذلک فان بطلانہ غیر ضروری ولا مبرہن علیہ نعم الوہم انما الف من الاجسام ما لہ مکان فزعم ان کل جسم لہ مکان

بل یزعم ان کل موجود لہ مکان فکما لا یکون زعمہ ہذا حجۃ لا یکون ذلک حجۃ ایضا وعن الثالث وہو حدیث الطیر مع

لزوم تحرکہ منع ان الحرکۃ حقیقۃ ہو مطلق تبدل الامکنۃ علی متمکن بل المتحرک بالحقیقۃ ما یکون مبدا الاستبدال فیہ ولا

کذلک الطیر المذکور فلا یکون متحرکا وسیاتیک بہذا زیادۃ تحقیق ان شاء اللہ تعالی واما انہ ہل یکون ساکنا فان اریدہ

بالساکن ما لا یتحرک ومن شانہ الحرکۃ او ما لا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی وطبعہ وحالہ وترک علیہ

مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لهم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعلى الرابع وهو لزوم سكون السيار فانه ان اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فنلتزمه ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضي بكونه متحركا في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون منتصا به كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء** واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن والا فخلوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين تكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ تنبهوا بان اللمس ربما يحكم بوجود الهواء بمعاوقته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء ولشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملأ ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن سطح املس يماسه بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو الوسط ويحل لاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فيجوز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد

الموجود ومنهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر من مجوزات اصحاب
السطح كانه احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن المتمكن فحشوه
اما ان يكون لاشيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت يمكن الراس
من غير بناء على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لاشيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان
سلبوا عنه ذلك لايكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقدار
فلا يكون لاشيئا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تكثير اصحاب
الخلاء ويشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة وميل معين
وتكون لامحالة في زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من
زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك مسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته للمتحرك
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولاشك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة
مثل الحركة لامع المعاوقة الآية الج انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لامن مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون الملزوم هو الحركة
فيه لانفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما
اومأنا اليه انما نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فاذا التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا
كلام معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان لكان
الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة بان الح لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض تفاوت
على نسبة مخصوصة فجاز ان يكون الملزوم هو تلك المقاومة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لانحتاج الى ان
نجعل للمقاومة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة

فی مقاومة ما لو کانت موجودة وہذہ المقدمة صادقة ایضا صدقہا وکل حرکة فی الخلاء فہی حرکة فی عدم مقاومة وصدق

المقدمة الاولی ایضا صادقة وکل حرکة فی عدم مقاومة فلیست مساویة لحرکة فی مقاومة علی نسبة ما لو کانت موجودة فیلزم من ہذہ

المقدمات ان لا حرکة فی الخلاء ہی مساویة الزمان لزمان حرکة فی مقاومة ما لو کانت ویلزم منہا ومن الاولی ان لا شیء من

الحرکات فی الخلاء حرکة فی الخلاء ہف کذا ذکرہ الشیخ اقول ویمکن تحریر ہذا الجواب بنمط آخر ہو انا لو جعلنا الم اللازم صدق

حملیة ہی ان الحرکة مع مقاومة ما مثلہا لا معہا یرد علیہ ما ذکرتم فان ذلک لا یلزم من فرض تحقق الخلاء والحرکة فیہا فقط بل

مع فرض مقاومة مخصوصة ایضا فجاز ان یکون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحرکة فیہ لکنا

نجعل الم اللازم صدق شرطیة ہی انہ لو امکنت مقاومة مخصوصة کانت الحرکة فی مقاومتہا کہی لا معہا فلا یرد ذلک لان ہذہ

الشرطیة کاذبة بالضرورة ولازمة لتقدیر وجود الخلاء والحرکة فیہ علی ما بینا فیلزم بطلان ملزومہا ولا یتوقف لزومہا علی

امکان مقاومة مخصوصة کیف ولا یستلزم صدقہا تحقق ذلک الامکان اذ صدق الشرطیة لا یستلزم صدق المقدم لا یقال لا نسلم

کذب الشرطیة لان تالیہا وان کان محالا لکن اذا کان المقدم محالا جاز ان یستلزم الم فیصدق الشرطیة لانا نقول الم ذکرت

وان کان المشغوفون بالجدال یتوسلون بامثال ہذا التشکیک خبطا کان علی عشیا لکن یجب ان یعلم انا لا نستدل باستحالة التالی

علی کذب الشرطیة بل نعلم کذبہا بالضرورة کما نعلم کذب قول القائل لو کان الجسم عرضا لکان واجبا بالذات ولیس کل

م یستلزم کل م وما اعترض ابو البرکات علی الحجة بانہ یجوز ان یکون قدر معین من الزمان بازاء نفس الحرکة فیکون ذلک

محفوظا فی الحرکات ویزید قدر آخر بالمقاومة ویتفاوت القدر الزائد بتفاوتہا فالحرکة فی الخلاء مثلا یکون لکل القدر الذی

بازاء نفس الحرکة والحرکة فی الماء الغلیظ علی ذلک القدر مع زیادة وفی الملاء الرقیق علی ذلک القدر مع زیادة اقل من

الزیادة الاولی بقدر نقصان مقاومة ہذا الملاء من مقاومة الملاء الاول وہذا الاعتراض فی غایة السقوط لان ان کان

استحقاق القدر المعین من الزمان لنفس الحرکة فلنفرض حرکة فی ذلک الزمان وتکون لا محالة فی مسافة ومنطبقة علی

الزمان والمسافة وکل منہما یقبل القسمة لا الی نہایة وبانقسام ایہما شئت ینقسم الباقی منہا وینقسم الحرکة ایضا فیکون

فی جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحرکة وجزؤہا حرکة ایضا فقد وقعت حرکة فی اقل من ذلک الزمان

فلم یکن استحقاقہ لنفس الحرکة ثم ربما ناقش بان قطع مسافة معینة فی خلاء کان او ملاء یکون لا محالة بمیل معین

فيمكن ان يتحدد زمان الحركة بذلك الميل و المسافة ويكون ذلك محفوظاً في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة
ويزداد الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل و يتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية مسافة كانت
انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي شيء قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة
في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان
لا تتمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينها واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان في
اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن
ان يتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفاً وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها
بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد من السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد
من السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار
المسافة والقوة والمقاومة فاذا تضعفت المسافة مثلاً مع اتحاد القوة والمقاومة تضعف الزمان واذا تضعفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعف الزمان واذا تضعفت المقاومة تضاعف السرعة وتضعف الزمان بالجملة اذا اختلف اي واحد من
فقط اختلف الزمان بحسبه كان الكل انما يتحدد به لا ان قدرا منه يكون بازاء الباقين فيكون محفوظاً وقدر آخر بازاء المختلف فيختلف
بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعة
بقي ههنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة
زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعي
وذلك بفرض تحريك قاسر واحد بجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة وكذا آخرين مع معاوقة ميل طبيعي
وثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته
كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق
المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي ملاء ففضول في المقام الاول ان فرضت الحركة
في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي
او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة

٥٦

في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة الحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل المعاوقين فيهما على المعاوق في ثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات في حد اذ كلما فرض باشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة واكتفى في احدهما على تلك المعاوقات وفرض في آخر معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق اصلا يمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة ميل بمثل ما عرفت واعلم ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانه ان وجد هناك خلاء وارسل فيه جزء منفصل من الارض يتحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخل البتة لان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخل والا كانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرين متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيستلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه اما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتناهي اجزائه

٥٧

بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما يجوز لكن الشيخ قال ان
النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين القاوم للحركة كما يحس
في المتحرك طبعا اذا قووم فضعفت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا يتم
الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة واستحالة الخلاء فيها اغنى عن المعاوق
الداخل في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل
داعي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة
من تقتضي مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن
ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل
ولضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا
ان طبيعة المتحرك او القاسر حدا من القوة لا يكفي في تحديد الميل ثانيا وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول
في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مثله المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتصل بذلك المعاوق ميل
طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في
اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان به فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى
الله ان يأتي بالفتح او امر من عنده فاذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول
في المكان فلا تقتضي تراخيه وليس هناك امر آخر يقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق
يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس ينكسر
به الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوقه عن مقتضاه من سرعة الحركة واما المعاوق الداخل في الميل القسري
مثلا فينكسر قوة الميل به ويتحدد به ميل ضعيف فيجوز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما خيل
الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بموجود ثم تحكمهم في الاجسام الموجودة
هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن الا الابعاد
خالية فاول من رام تنبيههم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالحس ان الهواء جسم فمن الذين من
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير ما خلا

جسم آخر فالتالی باطل فان الماء المنجمد یزداد حجمه بالاذابة والمذاب ینتقص حجمه بالانجماد واما اذا کان هناک خلاء

مع ذلک متباعد الاجزاء حتی یکون بینها خلاء تارة وتتقارب بها بحیث تلا ذلک الخلاء اخری ومنها انه لولاه لتحرک

العالم بتحرک جسم لان المتحرک انما یتحرک حینئذ فی مکان یملاه جسم آخر فلا یمکن ان ینتقل الیه والمالی له فیه لامتناع

تداخل الاجسام بل ینتقل المالی له عنه ولا یکون انتقاله الی مکان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مکانه الی

مکان ذلک علی انتقال ذلک من مکانه الی مکان هذا او بالعکس فلیتامل فی ذلک بل انما یکون انتقاله الی ملاء آخر فالمالی

لهذا الملاء یجب ان ینتقل الی ملاء آخر الی ان یتموج العالم کله من قدام المتحرک وایضا یجب ان یملاء المکان الذی

خلاه المتحرک غیره ولا یکون المالی له ما کان مالیا لما انتقل الیه هذا لما عرفت بل غیره وکذا الکلام فی مکان ذلک الغیر

وهلم جرا الی ان یتموج العالم کله من خلف المتحرک مثلا ومنها انا اذا فرضنا صفحتین انطبق احدهما علی الآخر ثم

رفعنا احدهما عن الآخر دفعة کما اذا الصقنا باطن اصبعنا صفحة لمسارثم رفعناه دفعة عنها یلزم الخلاء بینهما ضرورة ان

ما یملاء الفضاء الذی حصل بینهما کالهواء انما ینتقل الی الوسط من الاطراف بالتدریج فحین کونه علی الطرف یکون الوسط

خالیا واعلم ان الامام الرازی اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه فی الارتفاع والانخفاض

او لمسامات فیه والاول انما یکون بسبب سطوح صغار یتصل بعضها ببعض لا علی الاستقامة بل علی الزاویة ولا بد من

الانتهاء الی سطوح صغار مستویة والا لذهب الزوایا الی غیر النهایة وحصول المسامات وان جاز لکن لا بد من ان یحصل بین

کل منفذین سطح متصل والا لزم کون السطح مرکبا من نقط متفرقة انتهی ویمکن ان یجادل الامام فی استواء السطح علی ان

الشبهة لا تتوقف الا علی وجود سطحین منطبقین یمکن ان یفترقا وان لم یستویا ولو جادلنا ولم یکد سعیه یرجع الی

طائل بجواز ان لا یکون اختلاف الاجزاء فی الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار یتصل بعضها ببعض علی الزاویة

بل یمکن بان لا یکون هناک الا سطح واحد منحن فیه تقعیبات وتقعیرات من غیر زاویة بحیث لا یماس السطح المستوی

او المستدیر الا علی نقطة او نقاط ویمکن الشبهتان الاولیان بتمهید ان الجسم بمادته قابل للمقادیر المختلفة علی ما تقرر

فی العلم الاعلی فیجوز ان یتخلخل ای یقبل مقدارا ازید بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالیة بین اجزائه او یتکاثف

ای یقبل مقدارا انقص من غیر انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد افتراق کما سیاتی وحینئذ فالجواب عن الاولی

ان الماء یتخلخل بالاذابة ویتکاثف بالانجماد وعن الثانیة انه یتکاثف الجسم الذی قدام المتحرک فیخلی عن بعض مکانه

للمتحرک ویتخلخل الجسم الذی خلفه فیملاء مکان المتحرک من غیر ان یخلی عن شئ من مکانه ویحل الثالثة بان

ارتفاع السطح انما یکون بالحرکة ولا بد لها من زمان فیتحرک فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه

ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلاً لكنها انما تحصل بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة كانت فيه اللاماسة فيجوز ان يتحرك فيه الجسم المائل من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق

قلت الباب الثالث في الحركة ما يشعر به بعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات ان كان غنيا عن آداب النظر في اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا اريم البحث عنه عمد في تعيين المراد الى قول ضابط تفصل للمفهوم المجمل وان لم يك في نفسه اوضح بل مساويا لذلك المجلى واخفى حال شبه الدور تمييزا للمرام وتمهيدا لما عسى ان يبنى عليها الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الوجودات يستحيل ان يكون منها شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون تدريجا وهذا ما يعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند درك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة اولا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولا ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشئ انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهرا في حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة ينتظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعلوم القائم المتحرك بين المبدأ والمنتهى بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو ما عنى الزمان فلا يكون هي ولا شئ من الاجزاء المفروضة فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس موجودة في الزمان

على سبيل الانطباق عليه بل كل آن فرض في ذلك الزمان يكون موجوداً بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها بأن المتحرك
ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولم يوجد الشيء قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة
وبان الجسم وجد في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها
منقسمة الى ماضية ومستقبلة وهما لا توجدان معاً بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبأن الحاضرة هي الموجودة
وهي غير متجزئة وتتصل بها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزئة وفي وحدتها بأنه كيف يتاحد حقيقة من امور
يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركاً شطراً من حركته مضى شطر
يأتي فلا يتاحد زمانا هما ويزاح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها
بل في كل ذلك الزمان والوجود مطلقاً اعم من الوجود في الآن وبذلك يحل الثاني فان الجسم من حيث وجوده في
آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها
في زمان واحد فان قسمت كانقسامه وهما الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها معدومة مطلقاً بل في الآن
وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية
والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك سوى بالفعل ليلتئم منها حركة واحدة بل
الوهم يحللها الى اجزاء متقضية الاجتماع وانما يستحيل ذلك فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه ساري
او لا نفسهما الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانا ننقض الاقيسة على
نفي الوجود في آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجوداً كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة
وما منا الا ما يدرك بمعونة الحس بحيث يعرفها عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوساً بالذات وهي وان كانت
لجلائها غنية عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل او تجوز على
معان متنافية بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين
المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه تفصيل للمفهوم الكلي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه وتتميز
المراد به وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرَّف بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض
وربما يكون فيه تنبيه لما يبتنى عليه الاحكام او ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين
ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حداً او رسماً حقيقياً لكن يراعى فيه ما يراعى في
التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحاً او ضمناً

٦١

تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لايقع التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء
الموجودة لايمكن ان يكون شئ منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى
لكن لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شئ بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة فلايكون شيئا
موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له
وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها مايكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولايتصور
ذلك ههنا الى ان يصدق بحيث نبرهن ومنها مايكون بالفعل من وجه ولااقل من كونه موجودا او متصفا بالقوة
ويكون بالقوة من وجه آخر ثم شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل
فلاقوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولاتحقق
الا في مقولات نعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتتاتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى
اين فلاتتاتى الا في الاين وكان يهون علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لادفعة اولا في
آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لولا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حدهما الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن
والآن يؤخذ في حده الزمان والزمان لايدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك المعلم
الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه
حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو عبارة من نحو من القوة وتحلى بنحو من الفعلية كذلك تحركه
وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازاء ما هو قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي
يتحرك اليه بالتحرك ومابه يصل الشئ الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي
يتحرك اليه وكمالية هذا الشئ انما هو من جهة كون الشئ بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك
الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه وثانيهما كونه بالقوة في
هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له
تاما بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول

فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات الاخرى ثانية اذ يتفرع عنها
كمالات اخر حتى يكون هي اول بالنسبة اليها لا سيما اذ كانت منفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التى هي لما هو
بالفعل من كل وجه ولا التى هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري
كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناسب للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل
واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهى الامر الممتد المتصل استداد المسافة
المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها فى الاعيان فطرى
لكنه لا على قرار بالذات واجتماع الاجزاء حتى يكون موجودة فى آن ما البتة بل على التقضى والتصرم فلا يكون موجودة
الا فى زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد اى متصل فى ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا تجزى احدهما تجزى
الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا فى جزء بازائه من الزمان وكل آن يفرض فى الزمان فاذ هو ليس ظرفا
للزمان بحسب وجود الزمان فى الاعيان ولا لجزء منه ليس ظرفا للحركة بحسب وجودها فى الاعيان ولا لجزء منها بل
هو حد مشترك بين جزئين مفروضين فى الزمان يكون احدهما قبله وماضيا بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلا كذلك
وتنقسم الحركة ايضا الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان
اولا وبالذات ولما فيها من الحركة ثانيا وبالعرض ولا يكون الزمان ولا الحركة ولا شىء من اجزائهما موجودا فى آن اصلا
وهذا هو المعنى لكون الزمان والحركة غير قارين فى الاعيان وانما لهما الوجود القار فى الاذهان فقط والمعلم الاول
والشيخ الرئيس اذ ينفيان الوجود القائم فى الاعيان عن الحركة القطعية ويثبتانه لها فى الاذهان فقط انما يعنيان به
نفى الوجود الحاصل فى الآن عنها فى الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثانى من المعنيين للحركة الذى هو بالحقيقة احرى
ان يكون الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشىء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون فى كل آن يفرض بعد
المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى فى حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعا ان
للمتحرك فى زمان التحرك وفى كل آن يفرض فى ذلك الزمان حالة لا تكون له فى زمان السكون ولا فى الآنات المفروضة
فيه وتلك الحالة ليست هى الحركة القطعية لانها لا توجد فى آن ولا شىء من ابعاضها فى آن بل هى ما ذكرنا وهذه حالة
واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشىء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه
فى حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة فى جميع

٦٣

حدود ذلك الوسط ولا يمكن ان ههنا حدودا متشخصة موجودة بالفعل اكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وآن
الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا باحدها فانه لو كان كذلك
لزم اما تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس ههنا الا كون
واحد في زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان
بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا فا يوجب
تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة
نسبة الانطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك
المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة
وكل آن يفرض في الزمان فانه وان لم يكن بدٌّ في وجوده هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن
ليس كل ما لا يوجد الا في شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو
زينون الاكبر وكان يرمانيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة
ووجهوا الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود
الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انقطعت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده
ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن
غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين
ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان معا فان كانت واحدة منها موجودة يكون
الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة
ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهذا خلف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون
متمايزة في الوجود ثم اذا زالت هذه يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متمايزة
في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل
ان يتألف حقيقة وحدانية من امور ممتنعة الاجتماع والثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت

واحدةً كانت فى زمانٍ واحدٍ ولا شئ من الحركة كذلك اذ كل حركة فانا نتوهم لها وجوداً دام التحرك بين المبدأ والمنتهى وهى حينئذٍ منقسمة الى ماضية ومستقبلة زمانها ماضٍ ومستقبل فلا تكون فى زمانٍ واحدٍ فهذه ستة شكوك

ويندفع الاول بانّ ما ذكرتم انما يقتضى وجود الحركة فى آن الوصول وكذا فى كل آنٍ يُفرض فى زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها فى ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجوداً فى مجموعه واذا انقسما فى الوهم يكون كل جزءٍ من الحركة فى جزءٍ من الزمان ولا يكون تلك الحركة ولا شئ من اجزائها التى كل منها حركة ايضا فى آنٍ اصلا لا فى آنٍ هو طرف فى ذلك الزمان ولا فى آن يُفرض فيه حدًا مشتركا بين جزئين منه فانّ الوجود مطلقا اعمّ من الوجود فى الآن فربما يكون الشئ موجوداً فى الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد

وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثانى فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده فى آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها فى زمانٍ واحدٍ وليس فى الحركة ولا فى الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آنٌ فى الزمان وانقسم الزمان به فى الوهم الى ماضٍ ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل فى الآن ومع الآخر انما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين فى زمانين متصلين ويكون شئ منهما موجودا فى آن ولا زمان الآخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود فى مكانٍ واحدٍ فاذا جزئ فى الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين فى المكان ويكون كل منهما معدوما فى مكان يوجد فيه الآخر وكذا فى الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة فى آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اى واقعة فى آن حاضر بل هى اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين فى الآن فهما موجودتان فى الزمان الماضى والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود فى الماضى فاما ان يراد ان وجوده مقارن لوصف المضى فيكون موجودا او معدوما معا اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا فى آن فما لا يكون موجودا فى آن لا يكون موجودا فى الزمان الماضى وتفصيله ان وجوده لو كان مقارنا لوصف المضى فهو متصف فى الآن بالماضى فيلزم ان يكون موجودا فى الآن وان كان مقارنا بوصف الحضور

لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس عليه ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان في نفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه وكل من المضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالمضي من الزمان موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شئ من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن وصادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والمانعية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء وهي غير قارة الذات لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة الزمان ووحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية وتبعه في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه وانما رامو بذلك انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا يتوجه الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن وشكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة

ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة التوسطية

ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود في الاعيان انما هو راسمها

ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل

على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في الاعيان الى القار

وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا

على ان الزمان هو مقدار الحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة

في الاعيان واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني اما الوجود الذهني فهما قاران فيه قارا وان

كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجيا وثانيا ان التشكيك ناهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء

كان في الاعيان او في الاذهان وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود

العيني شيئا ويجب الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ

يندفع الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو

المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا ههنا لان الجسم الطبعي من

حيث هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه وكذا لا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل

او بالقوة تكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة

او ما يجري مجراها تقع هي فيها ومن دان يقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح التواطؤ

والبراءة عن شبه التشكيك فهي اخرى بان يكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان بعد

النسبة اليها مقولة ودونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة

فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر ايضا سيال هو

الحركة في الجوهر فمن خلعت العقول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول

عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة مخالفة

بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة

من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزايد في

الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه

غير ما كان قبل لا خذ فيها ونفرض في كل آن بينها غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر
محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين
ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة
ولا تحتج بذلك انها يتاتى في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك
فرد مما فيه الحركة والهيولى لا تتحصل الا بالصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة وان تبدلت فات النوع
ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى الاعراض فجاز ان
لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها
من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان في
الجوهر حركة لكن معناه تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا او هو مني
الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية وليصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم
الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل
فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على فقه الامر في ذلك وهو ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن
بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل
ولا بعد فلا حركة فيه اما الحركة التوسطية فهي وان لم تنطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك
في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان
يفعل او ينفعل او ايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من احدهما الى سريع
شديد وبالعكس ففي المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر
الفعل والانفعال واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في
السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات آخر فان تاتت الحركة فيما لحقته بالذات
تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل فانما هو او لا في
المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم ان لا حركة في
الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع ليصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة لمختلف الموضوع واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة

٦٨

ولا یدری ما ذا یقولون فی نحو الاستقامة والانحناء ولیس کما ظنوا فان الموضوع محال والملکة نفسا کان او بدنا او ہما معا یوجد لہ من جہۃ ما ہو بالقوۃ کمال وتحدیث تبدل الموضوع فی نحو القوۃ واللاقوۃ یوجب ان لا یکون للنمو والذبول حرکتین ویخل بان الموضوع طبیعۃ النوع الحاملۃ للاعراض فما دامت باقیۃ فالموضوع ثابت نعم یشبہ ان یکون بالانتقال فی الشکل دفعۃ واما الکم فانما یکون الحرکۃ فی المتصل القار منہ اما بزیادۃ تنضاف او بنقصان تنقطع کما فی النمو والذبول او لا بذلک بل بمجرد تبدل المقدار کما فی التخلخل والتکاثف ولا یعتبر تبدل الاین فی الکل ولا فی تبدل القوام فی التخلخل والتکاثف اذ لا عبرۃ فی اجتماع حرکتین واما الوضع فالحرکۃ فیہ کالنہوض الی القیام من القعود وان کان ذلک مع تبدل فی الاین علی ان حرکۃ الفلک وضعیۃ ولا اینیۃ ثمہ **اقول** ہہنا مباحث البحث الاول ان الحرکۃ متعلقۃ بستۃ امور وذلک لانہ لا بد لہا لکونہا عرضا من قابل ہو المتحرک ولامکانہا من فاعل ہو المحرک ولکونہا خروجا من قوۃ الی فعل تدریجا لا بد لہا من مبدأ ومنتہی ہما ما منہ وما الیہ ومن مسافۃ وما یجری مجراہا متوسطۃ بین المبدأ والمنتہی یتدرج فیہا ہی ما فیہ الحرکۃ ومن مقدار للتدریج ہو الزمان ثم القابل والفاعل لا یتحدان اما او لا فلامتناع ذلک مطلقا کما ستبین فی الفلسفۃ الاولی واما ثانیا فلامتناع ذلک ہہنا خصوصا لان الجسم الطبیعی من حیث ہو جسم قابل للحرکۃ الی ما ہو بالقوۃ فیہ من کم او کیف او این او وضع ولیس بفاعل لتلک الحرکۃ والا لکان کل جسم متحرکا دائما فان کان المدعی ہو ان القابل بمجرد ذاتہ لا یکون فاعلا فان کان ذلک بمعنی زائد ولو بشرط تم البیان وان کان المدعی ان ذات القابل لا یکون ہی العلۃ الموجبۃ البتۃ ولو بشرط امکن المناقشۃ فیہ بجواز ان یکون الجسمیۃ موجبۃ للحرکۃ بشرط یوجد دائما فی بعض فیتحرک دائما واحیانا فی بعض فیتحرک احیانا ویفقد دائما فی بعض فلا یتحرک لکن الفطرۃ السلیمۃ کانہا تکفی المؤنۃ فی ذلک فان الجسم من حیث ہو جسم تستوی الیہ نسبۃ الکیفیات والمقادیر والاوین والاوضاع مثلا فلا یکون ہو بنفسہ طالبا لبعض ہاربا عن بعض بای شرط اتفق واما المبدأ والمنتہی فربما یکونان بالفعل کطرفی مسافۃ محدودۃ بالفعل ابتدأت الحرکۃ من احدہما وانقطعت عند الآخر وربما یکونان بالقوۃ اما قوۃ قریبۃ وذلک ککل حد من الحدود المفروضۃ فی المسافۃ التی یتحرک الشیء فیہا وقد وصل الیہ لکنہ لم یقف عندہ فانہ انما یصیر منتہی بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوۃ بعیدۃ کحد مستقبل بعد لا یبلغہ المتحرک الآن یستوفی المسافۃ الیہ

٦٩

حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين
الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث
لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ
ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الفلك مثلا فتكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر ومسافة
متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي ولنقل المذاهب في ذلك ثلثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل
والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب
اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه
قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات
الا انها تقع على ما تحتها من الحركات بالتشكيك والكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان يجعل مقولة
اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان
محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد
بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد
فالسواد الاول اما ان يكون باقيا عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد
من موضوع باق معه وان كان الاول لم يكن التسود شيئا لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة
في ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذواتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة

منضافة اليه وشمل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد فضلا
عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى العدد الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير ممتازة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة
فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد ويفرض في كل آن بينها فرد غير ما يفرض في آن آخر وقس عليها الحال في
الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك فرد محصل بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يفرض له في كل
آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير ما يفرض له في آن آخر
منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ثم لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل هناك آنيا
فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين
ولا ان يكون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح بقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض ل
زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر بذلك
ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة
في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزمه ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست
داخلة في شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون ذاتية لها
فلا يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية بالتشكيك
لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها على ما تحتها من الاصناف
بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس معنى الحركة فليس كون النقلة حركة
مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة كما ان وجود زيد سبب

لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فبالحري ان يكون الحق هو المذهب الاول

وكيف لا ومقولة ان ينفعل ما هي نفس الحركة او نسبته اليها وعلى الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو

المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان يزاد في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة

مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكونوا عدّوا النسبة الى الحركة مقولة

واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة ايضا المبحث الثالث انها في اية

مقولات تقع وفي ايتها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه قولا مجازيا

وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل

فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض في

زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل وهذا

انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق بتحصل

بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في نفسه ولا يكون

دون الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن

الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بتحصل ما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى

الصورة فانها جزء لقوام الجسم وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر

حركة يكون الموضوع لا محالة متقدما عليها متحصلا بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما هو متحرك

فلا يتحرك فيها والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان هو الجسم او تحصله

ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة مقبلة اخرى

ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت تحدث

دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان الحال في

نحو تقلب المني في الاطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون

تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى اخرى

دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ويتوسطه في الكم ايضا

كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك ان المني

يستحيل او في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهي
علقة الى ان ينخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى ينخلع عنها صورتها وتصير عظاما
واعصابا واوردة وشرايين واوتارا ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى يصير حيوانا فهناك حركات لا في الجوهر وتكونات كثيرة متتالية
فيها القريب المنفصل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي
متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا واما الاطلاع على تفصيلها والبرهان في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك
في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعده والا لم
يكن في آن يكون نفس الآتي فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون متى والزمان كالفعل والانفعال وبالجملة
لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف
يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفترض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفترض شيء منها في آن فلم يمكن ان يفرض
له اجزاء متتالية ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن ويكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك
امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل
ولا يكون بعده فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يشكك ان في ان يفعل او ينفعل حركة بوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون
لا يفعل او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل وينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك التدرج
كالمسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل او ينفعل
بشدة ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج يسيرا
يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج ههنا ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد
لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال
الشيخ لا عنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة اذ هو استكمال ما بالقوة
من حيث هو بالقوة لكن في ذلك السرعة والبطوء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين وكيفيتين وهيئتين
لهما او للفعل والانفعال انتهى وذلك بان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون
له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا

بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع
الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس اذ ان الحركة التوسطية تتحرك
من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في
الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في
وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف
في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق معقولا
اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل
الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا
فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق
انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يجده متحركا
البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان
بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمى كذلك قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات
ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض
من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل
والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي بنفس الحركة في السخونة عند تحاظ الاضافة الى سخين ضعيف
مع تحاظهما الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان يكون احدهما سبب الاخرى فلا تزل فان ذلك مزلة واما
الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم احققها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه
في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي او في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها
واولا حركة انتهى والكلام فيها يعرف بما مر في الاضافة واما تاتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في
الاين وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم لسباق الكلام معهم وههنا قوم سلكوا الاستحالة

في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع الحركة وما يكون هي
فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها
موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال
فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة قال الشيخ ولا ندري ماذا يقولون في نحو الاستقامة
والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد
لما من شأنه هو بالقوة كمال اول ولا نعني بالحركة الا هذا ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان
يكون جسما واما في القوة واللاقوة فلسقوط ما ذكروا في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل
الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول ينضاف
اجزاء وتنتقص مع اعترافهم بكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت ثم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في التخلخل التام منه
واما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول
وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها لا بتوارد الاشخاص فان زيدا مثلا هو الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره
وان نما بدنه وذبل اخرى واما لا بزيادة ولا نقصان بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين و
ستعرفهما ولا يتوهمن ان في الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل المكان فتكون حركات اينية ولا انه يتبدل
القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكونان حركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام
يتبدل الكم ايضا ولا منافاة فيه فموضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين والكيف تابع للاول
ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع
فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع
من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة

تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها

كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان

يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمالا حتى يكون السكون اولا بالنسبة اليه

وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة

كذلك السكون فيها **اقول** واختار في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة

او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكان منافي

السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معنى وامرا وجوديا يجد اثر هذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة

من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى

يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون

السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن

سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما راعينا شرط التقابل ولو اوردنا ان نأتي في حده

بما يقابل الكمال جعلناه القوة وح يلتحق السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة

واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة واعني بكونه من

شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او

كيف فانه يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون

يقابله ذلك التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد زمانا

كما قد يقال وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها

بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما

قد يقابل سكون في اين وعدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى

المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة

الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة ليستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك

بجواز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان وانتهت

الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستديرة كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد انتها

والقرينة القسرية تنتزاخيرا فاولى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود للمتصلة على الزاوية
واولى ذلك لتناهية واولى انما هو بالتي من شانه ان يزاد عليه بلا تكرر وهو المستديرة اذا تمت الدورة قطعت الدائرة
فان الدائرة لا تقبل الزيادة الا الشيء غير انما دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول
مسافتها الزيادة اخص الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك لان الاضافة
الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في
وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك والازمنة لا تختلف بالنوع بل ان كان لا بد تبعا للشخص
فلا يوجب البتة مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه وما منه
وما اليه واذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى
على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة يبتنى على اختلاف الخطين
بالنوع واذا اختلف ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالقاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين
بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس
من جهة ذاتيهما فقط بل من جهتا المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية او طبيعية ففي امور خارجة وان
كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف
المضاف اليه ولا تنقصان بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في الوضعية وبالجنس الاعلى
كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى وتعتبر في
كل وحدة واحدة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا من هذه الوحدات كثرة ونتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين
ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة متعلقة بها لا دخل لوحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة
فما سوى المحرك منها لابد من وحدتها بالعدد في وحدة الحركة بالعدد واما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع
قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا
الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى ما يتمادى امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات يتكثر في الوهم
دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما يعرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت
الحركة واقعة في جزئين منفرضين من الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت منقسمة في الشيئين لم تكن واحدة بالعدد

فى الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية فى التصلات مستلزمة للاتصالية فهذا هو المعنے بتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة فتعدده لا يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من طريق الفستقية تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جزئى مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة فى الوهم تكثر الحركة الا فى الوهم وان كانت واقعة فى جزئين من المسافة يفصلها جزء او اجزاء منها وكانت منبتة فى البين كانت الحركة متعددة بالفعل فى الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا نحتاج وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد فى وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد فى زمان واحد فى مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان فى ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شئ واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة فى غير المسافة يغنے عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك فى الكم والكيف مثلا وان لم يكن له تحقق ما يتحرك كم او كيف واحد محصل بالفعل بل له فى كل آن يفرض فى زمان الحركة فرد من ذلك غير ماله فى آن آخر الا ان له من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه او لا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اقول هذا اذا جعل ما فيه الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر فى بادى الرأى فانها قائمة فى غير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك فوحدته تستلزم وحدة المتحرك الزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال ويشمل ذلك بشمل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض ورده الى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المتحرك فلا نزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه بل يجوز

ان يجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى مجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وتأمّل فيه الشيخ بان الممكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل تصل ثم ان الحركة ومسافتها فبالحري ان يكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد بان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب امتيازهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منها على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت هذا انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل لامتناع توارد المؤثرين على اثره ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستتضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الفاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الفاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص وحدتها الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة فاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الفاعل بالشخص فالمؤثر حينئذ باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا لقرب الملائم المقاوم والقريبة القسرية

تفسیر اخیر الصادرة الطبیعة وأولی الحرکات المتصلة بالوحدة هی التی علی الاستقامة او الاستدارة او ما یجری مجراهما دون ما یکون علی الزاویة وهذا لو امکن الاتصال علی الزاویة کما قد توهم وان لم یکن ذلک کما ستبین فلا وحدة الا اذا کانت الحرکة علی الاستدارة او الاستقامة او ما یجری مجراهما ثم اولی ذلک بالوحدة ما یکون تارة مستوفیة للمسافة فان من صفات الواحدان یکون تاما والناقص بعض الواحد واولی التامة ما لیس من شانه ان یزاد علیه بلا تکریر وهو الحرکة المستدیرة اذا تمت الدورة فی الوضعیة وقطعت الدائرة فی الاینیة فان الدائرة لا تقبل الزیادة لنفس صورة الاستدارة لا لشیء غیر کونها دائرة والمستقیمة اذا استوفت المسافة کقطر العالم فلیس تمامها لنفس کونها مستقیمة ولا لعدم قبول مسافتها للزیادة لنفس الاستقامة واما ما یقال من ان الدائرة وان کانت تامة فلیس یجب ان یکون الحرکة علیها تامة بل الحرکة علی المستقیمة متناهی وتتم وعلی المستدیرة لا تتناهی ولا تتم فساقط لان المستدیرة اذا تمت دورة ما ابتدات من راس فیکون کل دورة واحدة وکلامنا فیها واما وحدة الحرکة بالنوع وکثرتها کذلک فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتی وکثرته فالمتحرک والزمان لا ینظر فی ذلک الی حالهما اما المتحرک فلان الاضافة الی الموضوع عارضة للاعراض غیر ذاتیة لها انما تدخل فی قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرک بالشخص وان کانت معتبرة فی وحدة الحرکة بالشخص فلیس وحدة المتحرک بالنوع معتبرة فی وحدة الحرکة بالنوع واما الزمان فلانه لا یختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ایضا الا انه ربما یطرء علیه قسمة بالمقایسة وفرض الآنات فیه فیکون هناک فی الوهم کثرة شخصیة وهی لا توجب مخالفة متنوعة علی ان الزمان لیس من مقومات الحرکة فلو کان یجری فیه اختلاف بالنوع لم یورث ذلک اختلافا نوعیا فی الحرکة بل الحرکة انما یختلف نوعها باختلاف نوعی واقع فی احد الامور المقومة لهیئتها وهی ما فیها الحرکة وما منه وما الیه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع فی نفسه او فی شرائط واحوال داخلة فی تعلق الحرکة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان یختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فیه بالنوع وان اتفق ما منه وما الیه کانت الحرکة مختلفة بالنوع کحرکة من مبدأ الی منتهی علی الاستقامة واخری من ذلک المبدأ الی ذلک المنتهی علی الاستدارة فان المسافة هناک مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة فی الخطوط کما سیتضح فصلان او لازمان لفصلین فالاختلاف بهما ینبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما الیه وان اتفق ما فیه اختلفت الحرکة وذلک ظاهر فی الحرکة الکمیة والکیفیة لوضوح ان الاختلاف بین النمو والذبول وکذا بین التسود والتبیض نوعی انما یقع الشک فی المکانیة کالصاعدة والهابطة فربما یظن ان الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بینهما فی ذلک بالنوع فان عرض لاحد الطرفین

٦٠

ان كان قريبا من جهة الفوق والآخر آن كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع فضلا عن ان يوجب
اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون
مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة
المتعلقة بهما بالنوع وحق لا شك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة
من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وقصد
فيجب ان تكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف
الطرفين في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم
الحركة من حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشيء و
يختلف بحسبه الاشكال المتعلقة بالشيء اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم
متشابه الاجزاء على جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم ينقطع الحركة قبل تمام
الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة
وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون نوعيا لانهما اضافتان
تعرضان الحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه
فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس واحد بل يعم كل جنس
من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف فيكون
حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور
الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان
الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة كما في الطبيعة واما الوحدة بالجنس
فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في
الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس
باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى

اعنی الکیفیة وان کان بعیدا بالنسبة الی الجنس الاقرب ای اللونیة والتسود والتصلب ای الاخذ فی الصلابة من
اللین ایضا یشترکان فی الجنس باعتبار ان ما فیه الحرکتان واحد بالجنس الاعلی اعنی الکیفیة **قلت الفصل** فی
مضادة الحرکات ولا مضادتها والمقایسة بینها بالسرعة والبطوء والمساواة السریعة هی التی تقطع مثل ما تقطعه الاخری
فی زمان اقصر او التی تقطع ازید منه فی مثل زمانها والاخری هی البطیئة والقاطعة للمثل فی مثل الزمان هی المساویة
واتما یتأتی هذه المقایسة بین حرکتین یمکن ان یقاس ما یقع فیه واحدة منهما الی ما یقع فیه الاخری اما بالزیادة
والنقصان والمساواة کما بین کمین او بالشدة والضعف والمساواة کما بین کیفیتین والاولی هی المعتبرة فی
الحرکات الکمیة وکذا فی الاینیة والوضعیة لتکمم المسافة فیهما وهی علی وجهین قریبة کما بین خطین مستقیمین اذ ینطبق
کل منهما بتمامه علی الآخر فیتساویان او یفضل واحد علی مطابق الآخر فیتفاضلان وبعیدة کما بین مثلث ومربع
اذ یمکن ان یقطع المثلث قطعا یؤدی الی نظام یکون فیه مربع یساوی الاول ویتفاضلان وکما بین خطین مستقیم
ومستدیر فانه وان لم یمکن ان یعمل باحدهما ما یؤدی الی تطبیقه علی الآخر لکن قد یتوهم ان یصیر المستقیم مستدیرا او
بالعکس فیجری المقایسة بینهما والثانیة هی المعتبرة فی الحرکات الکیفیة وهی ایضا قریبة کما بین سوادین
وبعیدة کما بین سواد وبیاض من حیث کونهما فی الغایة او من حیث بعدهما عن الوسط او من الطرفین فالحقیقة
من المقایسة هی القریبة من القبیلتین ثم اولی البعیدتین من الاولی والباقیتان مجازیتان وابعدهما بعیدة
الثانیة ثم ان المقایسة وان کانت انما تجری بین متجانسین من الحرکات لکن الوضعیة لتضمنها اینیة للاجزاء
لغرض التجربة فقط او مع توهم المکان ربما یقاس الیها اینیة مستدیرة بل مستقیمة ایضا **اقول** مضادة الحرکات
هی المقایسة بینها فی السرعة والبطوء فالحرکتان ان کانتا بحیث ان فرض تساویهما فی المسافة او ما یجری
مجراها مما یقع فیها الحرکة وتقطعه کانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخری فتلک الواحدة هی السریعة ویلازم
ذلک انهما بحیث ان فرض تساویهما فی المدة کان ما یقطعه الواحدة اکثر مما یقطعه الاخری فالوصفان لازمان
للسرعة یجوز ان یعرف بکل واحد فیقال السریعة هی التی تقطع مثل ما یقطعه الاخری فی زمان اقصر او التی تقطع
ازید مما یقطعه الاخری فی مثل زمانها والاخری القاطعة للمثل ما یقطعه صاحبتها فی زمان اطول والقاطعة لاقل مما یقطعه
صاحبتها فی مثل زمانها هی البطیئة وان کانتا بحیث ان فرض تساویهما فیما تقطعانه تساوتا فی المدة وان فرض
تساویهما فی المدة تساوتا فیما تقطعانه فالحرکتان متساویتان وبالجملة فهذه مقایسة بین حرکتین باعتبار
المساواة او المفاوتة فیما تقطعانه فانما تجری فی حرکات یکون ما تقطعها بحیث یجری بینها المقایسة بالمساواة

والمفاوتة وهي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف
والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر
بتمامه فيتساويان ح او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يكن
ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يقال لمثلث انه مساو
لمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال لمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون بحيث
يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها على
نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد عليه حيث ينطبق بعضه على
تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة القطر الى
المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان
ينقل باحدهما ما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة
التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير مستقيما وح يمكن التطبيق البتة او صيرورة
المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين
زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها
اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه
لا يكون بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما
يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات
مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين او بياضين وبعيدة كما بين سواد
وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسط في
الجانبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة

تنشعب الى قبلياتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبلية الثانية ابعد عن الحقيقة من ثانية البعيدتين من القبلية الاولى فان الخلاف الآبي عن التطابق في السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسودا اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسودا اسرع من تبيض فلا جرم ان لك انه لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يكون بين ما يقع فيه الكمية او الاينية مثلا وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا تقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا تقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحينما تتنافى فذلك لخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض

فتضادها لا محالة لتعاندفيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعاً ولا
المحرك فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان فى الاطراف تتضادان ثم ان
فرض للمحرك اضداد ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعى تضاده تضادها بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان
يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادها لما منه وما اليه معاً لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين فى المبدأ
دون المنتهى او بالعكس لا يكونان فى غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما فى التسود
والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما فى غاية القرب من الفلك والآخر فى غاية البعد او بالقياس
اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى فى المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان
فى الاطراف كان المضادة بين الاطراف بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقها بالطرفين لكونهما مبدأ ومنتهى
لا لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض ايضاً من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة
كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف وان
تبادلتا فى المبدأ والمنتهى فان المبدأ فى المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحد ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة واما
انما تضادها المستقيمة من حيث تضاد السافلين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين اجزاء
فلا تتضادان فضلاً عن الحركتين **اقول** لما تقرر فى موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع حقيقية متجانسة
فالحركات المتخالفة بالجنس كالتى فى مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو
قد توجد فى زمان واحد فى موضوع واحد وحيثما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون لذواتها
بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد
اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان فى الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس
الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول اما ما يقال
عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضايف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه
الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس وانه وان كان الزيادة بالقياس
الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتبادلتين
فى المبدأ والمنتهى اعنى ما يكون المبدأ فى احدهما هو المنتهى فى الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد وعلى ما سياتى
فنقول انه لو لم يكن تعاند فى شىء ما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينهما بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما يتعلق به

من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين من شانهما
ان يتعاقبا على الموضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين لتضاد فى الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد
فى الحركة مع انتفاء التضاد فى المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين فى الاطراف لاسيما الصاعدة
والهابطة اذا فرض توارد هما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين
المذكورتين متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد ان امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك فى تضاد
الحركة على انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر واما
ما يقال فى الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم
التقابل فيه راسا لتشابهه فى طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد فى طباع
الحركة لكونه من عوارضها لا مما له دخل فى تقويمها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان
مع اتحادهما فى المسافة كالمذكورتين اعنى الصاعدة والهابطة المتبادلتين فى الاطراف بل ستتلو عليك ان تقطعن
به بوجوب وحدة المسافة فى تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه ولا يكون التضاد فى الحركات باعتبار
التضاد فى احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدآهما متضادين دون منتهيهما او بالعكس لا يكون بينهما غاية
الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا يعرف ان حركتى الهواء الصاعدة من حيز الارض الى حيزه الطبيعى والهابطة
من حيز النار الى حيزه الطبيعى لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد عرضى كما ستعرف فالمنتهى
المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد فى الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهما يتصوران على
وجهين الاول ان يكون كل من طرفى احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقى لنظيره من طرفى الاخرى كما فى التسود
والتبيض فالمبدآن اى البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثانى ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما فى الصاعدة من المركز الى المحيط

والسافلة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا يتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذوات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل ان كان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لان المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي لا يمترى فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بنحو ما مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا جوهريا لتضادهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين

٨٧

وذلك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف متضادتان وليس التضاد يختص بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما تتضادان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانها كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وانا ارى ان تضاد الحركتين من هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونها في غاية القرب من المحيط او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا انه ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فاية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ مهروبا عنه للشرقية تكون مبدأ مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتي الدورة وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم بالفعل احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبداه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبداه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما يظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة

٨٨

وحدة نحو زمان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة

القوسيات انما هي بالعموم واظنه اشار بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية

والا فلا يطلب الواحد الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث

هي اشخاص ثم ان تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا تعين الضدية بازاء كل فرد منها فرد من

الوترية المتبادلة لما في الطرفين كما لا تعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك

من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر

ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة

واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحناء كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل** لا يمكن ان يتصل

حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول

وان لم يستتبع ميلا ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة

لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء

الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها

رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى سافطة بانها تقف قبل الوصول اليها بريحها فترتج واما استدلالهم

بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي

وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو

عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل بحركة او

وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير

تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز

اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة

في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العود بهو بالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية

منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على

الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم

الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون

كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد منهما ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركة النازلة للحجر في الهواء فالمار فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج الماثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الآن الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل انه مخالف للحركة وان عني به آن يصدق فيه القول بان الشي مباين فحق ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصا عند من مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس لها اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها اللامماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لامماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطاء منها لو لم تكن وظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشي لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشي فانه لم يكن المانع الذي اوردوه امرا بالقياس الى شي بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى

طرف المسافة من حيث هو بعده اما النقض بالكرة المركبة على دولاب وايراده اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا تكون الا محاطا بكرة او لا محيط لها كما في السموات ولا يمكن معها هنا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول دفعة ووجب ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة وهو بسيط سطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز بمعنى ان يكون من ذلك البسيط وح لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق لاحكام طبعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبيين ما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو صور النقض بملاقات محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم لمحدبه نقطة من محدب الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس اذ لم يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك الشمس اوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة وهناك قد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والاطل

مركز الفلك
مركز العالم

انفصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبًا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل بحقيقته اندفاع الشيء القائم

امام المتحرك واحتياجه الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد

من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة

موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كانت انما تسمى ميلا بالقياس

الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه فساد هذا الميل ليس هو نفس وجود ميل

آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدث بعد وصول المتحرك حركة له الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث ميل

ويكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كالا حركة التي يكون

اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن

ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود

الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا

بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول فلا تصغ

الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او كونها وفيه بالفعل

التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك

اذا زال العائق واذ الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى

موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع

الحجة الى ما افاده وتعلق فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية

للمسترشدين ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور ورد المخالف تارة للشيخ بانه لو وجب السكون بين

تينك الحركتين فالحصاة بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت في صعودها رحى بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف

ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا بآن فبقاء الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخزفة

قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة حركتها الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ابقائها دون الملاقاة فلعله لا نسلم ح فى التزام ابقائها الرحى او الجبل على ان من المستبعدات فى العادة ربما توجبها الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبعى لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميلين فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هى تكون بلا ميل فالخردلة ربما يحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذى ماسته من الجبل وتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذا لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فسبب فذلك السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعى او وجودى اما طبعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمى وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن يجوز ان يكون الميل فى الابتداء ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الهواء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الهواء فيكون وجوديا لكن الهواء انما يعاوق لم يشتد الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة قصدا الى غاية طبيعية على الوجه الطبعى وربما يسمى طبيعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون القسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر الى طبيعة الكل

اقول اتصاف الشيئ بالحركة اما ان يكون بتمام الحركة به فيكون متحركًا بالذات ويسمى الحركة ذاتية واما ان يكون بتبعية ما يقال له علاقة معه على ما يسمى التحقيقة فيكون متحركًا بالعرض والحركة عرضية كحركة المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن ابطأ ميلا من الواجب بالنظر اليها لكائن كالنار في الشتاء وقد تصدر عنها الى الغاية الطبيعية على زائغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر ميلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية للنفس للغذاء غير طبيعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان قصد الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في الجري الطبيعي لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النمو فان القوة النامية انما تحرك بالطبع فهذا يعوق طبيعته عن الحركة الى الجهات التي يحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان

٩٥

على الحال الطبيعي والجاري كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حاله الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذاءه فيه معاودته الطبيعية فالحركة المترددة بالنظر اليهما يكون تارة طبيعيا للمركب وان كان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاودة التي من مجاورة الهواء في نحو برد الماء المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي وقد زال عنه القاسر تعد كالمعاودة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاودة التي من الهواء او النار وهو على قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء او النار ازاحه عن مكانه الطبيعي يتحرك الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء العاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعة حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية والتي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها فحينئذ اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج وغيره خارج او طبيعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت لفصل الحركة** الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب فتكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبانها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل لا يتم دورة الفلك فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير لا يعبأ به في الطبيعة بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان لصورته التي يتجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة او المكان او الوصول الى كليته لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض وستعلم انه لا يمكن ان يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انما يطلبان حيزا الا ان الارض اغلب واثقل ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان

اذ سطح الهواء الحاوي هو المكان الطبعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من رأس البير ليتصق بشفيرها هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من الحدود والجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا بكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك ع اذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة مهرب اليها

اقول الحركة الطبعية لا نعني بكونها طبعية انما تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبعية واذا قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبعية فان المتحرك اذا له في مبدأ المسافة حالة غير طبعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبعي ويكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عند الوصول لكونها ايضا غير طبعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبعية ويكون لا محالة بازائها حالة طبعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يحصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كما لا ثانيا له يتوجه اليه بالحركة الطبعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبعية تجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الفلك او اينية لو امكنت لا تكون طبعية بل كل مستديرة تم دورة لا تكون طبعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب لا يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناك بالعرض ولا يتأتى

96

مثل ذلک ہناک بل الحرکۃ الوضعیۃ مطلقا لا یمکن ان تکون طبعیۃ للبسیط لاستواء اجزائہ فیلزم استواء الاوضاع
الحاصلۃ بحاذاۃ الاجزاء للامور الداخلۃ فی جوفہ مثلا او الخارجۃ عنہ بالنسبۃ الیہ فلا یکون ہناک وضع مطلوب
او مہروب عنہ بالطبع اذا عرفت ذلک فالجسم اذا کان بصورتہ التی یتجوہر بہا او بالصورۃ التی یتجوہر بہا الجسم
الغالب من الاجسام التی ترکب منہا یقتضی امرا من المقولات التی یقع فیہا الحرکۃ من کم او کیف او این فلا
یخلو اما ان لا یمکن فوات مقتضاہ عنہ بقاسر فلا یجوز ان یتحرک بالطبع فی تلک المقولۃ او یمکن فہو ان لم تفت
مقتضاہ لم یتحرک وان فات فاما فی بدو تکونہ کما اذا تکون الہواء فی حیز الماء مثلا او بعد تکونہ کما اذا رمی الحجر
فی الہواء فان زال القاسر ولم یکن ثمہ عائق لا بد من ان یتحرک بالطبع فلا محالۃ یتحرک بالطبع الی مقتضاہ
فاذا وصل الیہ وقف ثم الامر ظاہر فی الاستحالۃ والکمیۃ ویشتبہ فی النقلۃ فانہ اذا نزل الماء مثلا فیمکن
ان یزعم ان المطلوب ہناک ہو جہۃ السفل او انہ المکان الخاص اعنی سطح الہواء المحیط او انہ الوصول
الی کلیۃ الماء فقط بان یکون المیاہ الجزئیۃ تقتضی ان تتصل بکلیۃ الماء ومعظمہ کما زعمہ ثابت بن قرۃ اما ان المطلوب
ہو جہۃ السفل فیدفعہ انہ یلزم ح ان لا یقف الماء دون حد فوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفہ
دون ذلک اصلا غیر لازم وعدم وقوفہ بالطبع دون ذلک لازم وبطلانہ ممنوع بل الماء والارض کل منہما یطلب
المرکز فان لم یعق عائق وصل الیہ والا وقف والارض اغلب واسبق فبلغت المرکز واستبدت بہ وعاقت
الماء عنہ ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المرکز فالجواب انہ یکون ح لحیز واحد جسمان یطلبانہ بالطبع وستعرف
بطلانہ واما ان المطلوب ہو المکان فقط فیدفعہ انہ کان الماء ح یقف فی الہواء حیثما کان اذ سطح الہواء
الحاوی لہ ہو المکان الطبعی لہ وذلک حاصل لہ اینما کان فی الہواء واما ان المطلوب ہو الکلیۃ فیدفعہ انہ کان
یجب ح ان یلتصق الحجر المرسل عن راس البئر بشفیرہا لانہ اقرب الیہ من قعر البئر والحرکات الطبعیۃ انما
تنحو اقرب الطرق الی المطلوب بل الذی یجب ان یعتقد فی ذلک ہو ان المطلوب ہو المکان الطبعی

لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من الجسم المحدد للجهات فالجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبعي واقعا في تلك الجهة والا اتصال بكلية الارض ايضا غير مقصود لكن المقصود دائما هو واقع حيث الكلية هناك ما دام الطلب متوجها الى الحيز الطبعي وهو النهاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها اينما اتفق فاذا كان المكان غير طبعي وان كان الترتيب طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتشعب المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اهل الشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب قريبا من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبعيا اذ ليس الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك الهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك طلب الملائم فانه لو كان كذلك لم تتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل** القوة اذ ليست كما ولا متكمة بالذات فلا توصف بالتناهي او اللاتناهي بالذات بل انما باعتبار كم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور تصغر منه او تكم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون متناهية البتة لما مر او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى ابقت الحركة مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا تتناهى بحسب ازدياد المدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الى الفعل يكون بتكرار المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من الجسم فاذا اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه ولينفصل من الجسم غير متناه الا في المتناهي فلا يكون الاعلى متناه في المدة والعدة المتشابهة المرتبة في ترتيب او تراتيب والا فاذا تضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدد او كليهما او لوحظ توزيعها عليها بحسب تلك الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كما ولا متكمة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكم لكن قد يعرض لها

بالقياس الى ما يرے فيه او اسے ما هي عليه فتوصف بالتناهي او اللاتناهي من هذه الجهة اما
باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة فلانه
انما كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما
يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته و
يكون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي تحليه من الحركات فتكلم القوى وتفاوتها بهذا الاعتبار سياتي في الكمية
المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هاتين
الجهتين في شيء من جانبي الزيادة والنقصان بمثل ما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما
في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة
مدة اطول او لا كان الاقوى ما يكون مدة استبقائه الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان تعين قدر
من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة اقصر او لا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني
الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض راميان لقطع سهم احدهما ربع ميل في
ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر ثمن ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم يقو
على ابقاء سهمه نافذا في الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة ولا ضير
في كون كل اقوى من الآخر من جهتين واذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية
بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا
يمكن ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء اجزاء
وهكذا الى نهاية فلا يكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس لمفهوم الحركة فلا يكون
الحركة غير متناهية في السرعة بل واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن زيادة او ليس لو فرضت حركة
استوعبت قطر العالم لم تكن غير متناهية وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان
كانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد
الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي بعد رمي اكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن
القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة من المسافة او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة
مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر من

ما يكون بفرض واحد مقداري محفوظ تتعدد به الكثرة فمتناهي او لا متناهي لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام
المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لاتناهي المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة
كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض النقطة تكون كالمبدأ ثم تنقسم
الحركة المتصلة الى دورات ومن ههنا ربما يتوهم من كلامهم ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة
السماء اما بالمعنى الذي نقول له المعنى المتوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون
كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او
العدة فلينظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول
قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم كذلك تكون غير متناهية
البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في
ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزمه المفروض المحال وذلك
لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائها من المقوى عليه فاذا بلغ
ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه
في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا
ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر لتناهيه بازاء جملة متناهية
من ذلك الجسم ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية
ويكون لها قوة ومقوى عليه زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه
قوية على غير متناه بحسب المدة او العدة المنتظمة المترتبة جدا او المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة
لابد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل
ومقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان ابتدأ تحريكهما
من آن في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص
يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على
ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار
ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى

على تحريكه فيشبق الكلام فيه ويظهر الخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا بانه قوام الملاء في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالعمل بل نقول ان ما تقدير مناسبة توجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا او كذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدودة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن اقل من غير المتناهي المبتدى من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذ لم تقو على ترتيب واحد لما بينا فلا تقوى على تراتيب واذا لم يكن الكثرة منتظمة اصلا لا في ترتيب واحد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها

لكنها سارية في جملته فيكون البسيط اذن في حال الامتزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن لا نأخذ جزءا الجسم منقطعا عنه بل نأخذه بحاله حتى يمكن ان لا يحل شيئا من القوة بل تعيين جزء منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منه فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينتقض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى الخلف قلنا لا بد كر حديث اعتبارنا القضية شرطية تقديرية فان قيل بالقوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بهما فيكون القوة الجسمانية اي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ الحركة الغير المتناهية بل بواسطة تنبها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم وانما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث حق التفتيش وبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تتضعف او تتنصف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك

١٠٢

من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة
التي هي قوة على ما لا يتناهى بل يجب ان يحكم حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى بان القوى الجسمانية
اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو
مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه ما يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك
ربما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه
فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا انقسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها
على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست
اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف
والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فانه ان اعتبرت حركة الجسم بسرعة
مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة
او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ
السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين ينقسم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة
المسافة وقسمتها من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة
والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك
فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم
في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع باعتبار
المسافة من غير ان تنتصف المدة بل تنتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل
واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام
القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة مع ازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان رأيتك ان الحركة الواحدة
كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء متخالفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني

بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا
كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مرتبة سواء كانت في ترتيب واحد او تراتيب متعددة
فاذا انقسمت القوة ولوحظ تاتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات او
كل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو توهمت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراتيب كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب احد
مختلفة فنصفنا القوة تنصيف محلها فتنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال
لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد
لاسيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الحال اذا ضعفنا
الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من آن مفروض او حركة مفروضة
بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد
التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب باقوم حجة
لا يدخلها شبه اولي التلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه
الشيخ الى الحرف لكنه اجمل ونسامح فعليك بالانصاف ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من
مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع اعني اراد به انه يكون هناك حركتان
على حدتين من مبدأ واحد احدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون انقص مدة والنقصان في
العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات
الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ
من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ولم
لا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت الفصل** بالحري ان نبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالتحيز
والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا
يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه
فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته في
تبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبعيان والا لم يترجح له واحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة

ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فرديته بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الا قرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شئ منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه طبعيا الصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شئ منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشئ من الاسباب التي لا يكون بالقياس الى خصوص فرديته فقد انهار اساء واما المركب فلما لم يكن مبدء عالم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم تركبه وان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبيعي وهو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيز اصلا طبعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو الذي اتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا افضى الكلام ههنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يبين ان كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شئ منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شئ منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز يتباين به سائر ما يعرض معه من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول اولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلا مر خارجي واذا خلي

كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح
ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض تخليته ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة
وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل
الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه
لا يكون لجسم حيزان طبعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى
القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لو خلي الى
طبيعته مخلاة من غير ان يعرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة ولا طار
بعدها وكذا كل شيء يجب ان يكون بحافظ الابداع فانه لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم
يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا
وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة
تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا انما هو وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء
اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت
جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك
الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء
من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة
لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في
الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض
بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه
هو الطبيعي لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن البسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز
الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء
في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال المفارق
فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة

من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة نعم انما يطلب الجزء التماس بالكل وتمس المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز حينئذ ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الجزء الذي هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه والاقرب ولا اقرب هناك ثم انه مع ان لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى بعض كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة به من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تفرج عن فرجة في وسطها ينبسط عنها الى الجهات ما بسوا الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما تعين بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير

في ذلك بالقياس الى الجزء وانه لا يكون مبتدعا ولا يمكن بالقياس اليه تحليلة الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم
يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من النار مثلا اما بتجزية طارية على النار في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع
الاجزاء واحيازها بتلك التجزية الحاصلة لها واما بخلع ما يجسم آخر صورته ولبسها صورة النار ولا محالة كانت لها
قبل تلبسها بالنارية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز النار فان لم يتعين
الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزي يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما النار من حيث هو
فيمكن تحليلة مع طبيعته فلا بد ان يتعين له حيز ما من خارج اما المركب فلا يكون له حيز على حدة فالتركيب
لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود
مبدع اي وجود محصل من غير سبق زمان وهيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية
يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بوضع وكل فرد خاص منه يكون
مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحياز
جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي شبهته وهو باطل اذ لا
يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون
خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون بحيز واحد
جسمان بالطبع وسنبطله او لا ويح فلا اقل من لزوم امكان الخلاء في مرتبة وجود بسائطه المتقدمة على مرتبة
وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسياتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحادي علة للحاوي ثم ان
كلامهم قد اضطرب في اثبات الحيز الطبيعي للمركب حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه
ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية
القوى فتساوي فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن
طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا ما يناسب
وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من اسطقسين
فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان مكانا بسيطيه متجاورين كان مكانه الطبيعي

في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى
جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط
ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وقد تم ان لا يتحرك ولا يسكن فاذن لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى
شيء ولهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن
بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الآخر تقريبا ولم يحبسا الا بقسر جامع
وان تجاذبت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ على احدهما
شيء او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج
حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت
غلبت البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في اقرب الحيزين
من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذا انجذب عنه الى الجانبين سواء او الامساك فيه عن البسيط الذي يطلب
ذلك الحيز او يتطلبه تخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم به الا هناك
غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا
يمكنها ان تفصل في الاجسام التي بينها وبين كلياتها خرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك
البسائط انتهى وانما نقلنا اقواله باسرها بالفاظه لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع واستشراف اليها واعتبر التساوي في
القوة دون الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض
والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان النار ضعف
في المقدار ربعها في القوة والذي اراه انه انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا فلا يقاوم الهوائي في طلب
المكان الطبيعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول لكاد يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب وان فرض غلبة النار فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ
وتلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم استيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من
ان المركب من العناصر الاربعة على التساوي مكانه ما اتفق وجوده فيه وما يتعلق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا له

ولاسنا قراله بالطبع ما لم الخفة بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شئ من الكنها بل يكون مكانا متوسطا بين مكانيهما والكلام المفصل فی هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين وكان كل منهما فی حيز المركب من الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب حيث يتعادل قوى البسائط لكن لعل الصحة فی الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما فی حيزه او جسمان ضاعدا كل فی حيز غريب كما فی الوجه الثانی وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فانما يتعين له الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة فی الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة فی ذلك ان نفرض ان النار اذا كانت على حالتها الطبيعية فی درجتين من الخفة والهواء فی واحدة منها والارض فی درجتين من الثقل والماء فی واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فهذا الكل ما عرفت من درجة فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فقس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب فی الخفة او الثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فامكن فرض واحد مقداری يعدّ الجميع سواء كان ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع الامر الى الضابطة المذكورة فی التساوی وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يكن تعيين درجة المركب على الوجه العددی تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال مع التساوی فی التركيب الثنائی من طرف ووسط بل المركب منهما يكون فی درجة ونصف من الخفة والثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء والارض مع الماء وفی نصف درجة

ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض والهواء وثانى الثلاثى اصلا بل يكون المركب فى ثلثى درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفى ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين ان تفاوت المقادير فلا يتصور الاعتدال فى التركيب الثنائى من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور فى التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف الطرف واما فى الثلاثى فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط المخالف لقرينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل اذا كان الطرف المخالف لقرينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثالهما ان يكون النار جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما فى الرباعى فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط الموافق له على الآخر الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء والماء جزئين او يكون النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزءا يكون المركب فى سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزءا والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب فى سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية والناقص منه قوته يجبر نقصانه بالزيادة فى مقداره فان قلت ما ذكرته انما هو بالنظر الى قوى البسائط وامتزاجها فى المركب لكنه يجوز ان تفيض عليه صورة نوعية فتفيده خفة او ثقلا لا على ما تقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا تفيدهما الصور النوعية فى المركب على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط

كيف ولم يتحقق للمركبات من حيث هي مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها
فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المندمجة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازنه في الحجم من المدرة التي استلات مساماتها من الاجزاء الهوائية ولا يدريك ان الاجزاء
الهوائية المائية لعزجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت
درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان
خفيه او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون
الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل
درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك
بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا حيز المركب
من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ثلثي نصف
قطره اي ثلث قطره ولكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذبه
الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي
السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء ثم النار
لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان
لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها ولو كان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت
جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان
المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات
الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتحقيقه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من
الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم لان الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة فيزداد لطيفة الملاء
المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل باشتداد زمان الحركة وبالجملة هناك اسراع في
الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبعي بسبب يحصل في المقاوم لا الشدة في الميل نفسه والمركب المذكور

انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما واما البسيطان فميلهما الى امكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل
نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما يؤمن به ويعول عليه والله يهدي من
يشاء والامر كله بيده **قلت** ولكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي لكل
هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما
لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض فانه حافظ للشكل فالطبيعي ان كان والقسري ان كان ويصعب
التفصي من النقض بما في الافلاك من تقرير مراكز فيها التداوير والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع وتبين اختلاف
في التممات بالرقة والغلظ وانا بعد معترف بقصور مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون
احياز بعض في جوف بعض او ثخنه ويكون ثخنه خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك **اقول**
وبمثل ما ذكرنا في الحيز يتبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن شكك بانه كما ان الفلك لابد له من وضع وليس لشيء
من الاوضاع طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لابد له من شكل ولا يكون لشيء من الاشكال طبيعيا فلعله لم يدر ان
الوضع الذي لابد للفلك منه هو ترتيب يتباين به عن سائر الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبيعيا له بل هو حيزه
الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لابد له منه
عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون
الشكل موقوفا على النهاية لا يقتضي كونه لابد للجسم منه عند تخليته عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم
ثم البسائط وان اختلفت في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة
الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف
يخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ومن اين كان ذا اولى بهذا
وذلك بذلك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية
عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فافهم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية
ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى الكروية
عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا
وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على
الكروية وكان يبسها حافظا لكرويتها حتى لا تزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ

الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري
ويستشكل بما في الافلاك من تقعير تكون فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة
فرقة المحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي ولصعوبة التفصي عن ذلك
تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطباعها بل تفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها
فتقعر منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المقعر عنه
تقعر او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة
على شيء من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا
وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك بطل اصل الدليل وان ثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن واهم
ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف
في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية
وانا بعد الاعتراف بقصور مباعي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات
كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان
يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او
غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه تقعر او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف
الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان
جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يجب تكثرا في فعل القوة كذلك حصول تقعر او تفاوت في الثخن او اختلاف
بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي بسيط غير منتظم من
كواكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوه بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر
في المواليد وان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والمفردة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه

قلت فصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وبالميل به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرو حركة عليه لا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بطباع يطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدأ ميل معاوق والحيز اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق مانعه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للمحاذي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما من سرعة بالقياس الى ما دونه وبطؤ بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطؤ انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي والخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن تحت اليد وكذا في الكمية لاختصاصها بالاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيها ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير وتمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم يفرض تحريكه ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان

حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك
والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني
الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان
حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة
كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بالامزيد عليه وثانيها ان القسر على الحركة
المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر الاقوى قطعا وصادم
المقسور والضعيف قد عاوقه ذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حالة
من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء واقول وفيه انه يجوز ان يكون
المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعته او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه
القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعته او قاسر وليس من
شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في
ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر
وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء
المفروضة ومماستها لاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان
فالنفس شاعرة ثم لا يكون شيء مطلوبا بالذات للنفس من جهة خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته
بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينهض في تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينهض في تحركه من نفس مواصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك
انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متالفا من اجسام متصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها
اياه باختلاف تعلقه زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها لبدنه والقوة واحدة فلا بد في
المفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون
ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس
تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة يكون له حيز
طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق من التحرك اليه

يتحرك اليه بالطباع لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا حتى يمتنع فقد انشاؤه من تحصيل
ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى
البسائط فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة
والثقل كما علمت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس
ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بالطباع حيزا او يكون فيه قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية
مبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة
الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان
لم يكن هناك مانع من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك ويميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا وان
اردتم بالحيز الطبعي ذلك لعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا ما اشرت اليه وان
لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة اي ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليها وفي ذلك وحول هذا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي اذ ليس لكن
ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من الحاوي
او المحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى
وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل
طباعي واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض ذلك بالارض مثلا
فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجوب ان يكون فيه
مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة
المستقيم هناك وينبغي ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم كافيا في اقامة
البرهان فلا يغلطك التشكيك بان ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ ميل
بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبداه القريب او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام
فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون
فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك
يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته كذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع

بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو ممتنع اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة ومرجحة للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصدا والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل معاوق في الجسم لتحريكها **قلت** ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدأن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولانه يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يمكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من البسائط مبدأ ميل مستقيم بجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما يتحرك بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط او مركب مبدأن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعي جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان ويمتنع ان يكون في البسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان ينبادر باقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الامرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا الطباع مبدأ ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه

لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تتناف غاية المستقيم امتناع الميلان الى
الغايتين متنافيتين تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فكذا الميل الذي بازائهما هذا كله في البسائط
واما المركب فلتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه
ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتأتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه
حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه
فلا بد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن
الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعيا كان او
قسريا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا تر تيبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط
دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة
مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز
ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت الفصل** ثابت في طباعه الميل المستدير لا يكون
فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم
هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتأتى الا مع اينية مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها
لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه
او حادثة بالشخص فتكون مسبوقة بعدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة ويجب ان يكون
المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول**
كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لا يجوز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك
فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها
من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء واما اليه كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلاثة اصناف حول الوسط
وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي
اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المستلزمة لها لا متصلان

لا الی نهایة وذلک لوجوب تناهی الابعاد وضرورة الوقوف بین کل حرکتین ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا
یوجد فی الجنسین حرکة شخصیة دائمة وکذلک الاستحالة لانها انما تکون بین الضدین وبالجملة فکل من الثلثة
لا تکون الا حادثة بالشخص وکل حادث کما شلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصی تفتقر
الی حرکة دائمة شخصیة ولا تکون الا تبیین الاستدیرة فوجب ان یکون السبب المحرک لهذه الدائمة واحدا
انما یفعل بمادة قدیمة لا عن انبعاث قصد ویکون المتحرک بها هو بالطبع اسبق الاجرام وبه تتحدد جهات الحرکات
الطبیعة المستقیمة لسائر الاجسام **قلت الفصل** التکلم فی الحرکة العرضیة وهی ان یلزم الشئ لزوم مقارنته لتحرک
تغیر فی این او وضع غیر اولین او کم او کیف غیر عارضین له بالذات وذلک علی نحوین احدهما ان یکون المتحرک بالعرض
فی جنس من شانه ان یتحرک فیه بالذات ففی الاین کالجسم المحمول فی الصندوق وفی الوضع ککرة محویة لاخری تکون
اما مخالفة لها فی المرکز او ملتصقة بها بنحو الغراء والمسامیر او بالطبع کان تکون ساکنة فی نفسها یلزم اجزائها المفروضة
الکنها الطبیعیة من سطح الحاویة ککرة النار مع الافلاک ومتحرکة علی محور غیر محورها قطبا موضعیها من الحاویة
فیتحرکان بحرکتها ککرة الثوابت مع الاطلس وثانیهما ان لا یکون من شانه ذلک کالصور والاعراض تحصف بالعرض
بحرکة الجسم والقسم یوصف بالحرکة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لکن التقی ان اتحد بالصنم **قول** واذ قضینا
الوطر من الکلام فی الحرکة التی تکون عن طباع الجسم فینبغی ان نتکلم فی التی تکون لا عن طباعه وتلک اما بالعرض
او بالذات ولنقدم الکلام فیما بالعرض فنقول الحرکة العرضیة ای ان یلزم الشئ بمجرد لزوم مقارنته لمتحرک تغیر
فی این او وضع غیر اولین او کم او کیف غیر عارضین له بالذات ولا یتبدل علیه من جهته ما یقال لیانه متحرک
بالعرض ما لیعرض له بالذات مما یقال انه متحرک فیه بالعرض کاینه او وضعه الاولین او کمه او کیفه العارضین له
بالذات وهی علی نحوین احدهما ان یکون المتحرک بالعرض فی جنس من مقولة من شانه ان یکون قابلا للحرکة
بالذات فی ذلک الجنس وذلک بان یکون یعرض له بالذات شئ من ذلک الجنس کاین او وضع لکنه لم یفارقه
بل الشئ الذی هو محمول فیه قد فارق اینه او وضعه مثلا وهما ملازم له فیلزم ان یقع له لاجل حرکة ما هو فیه حصول
فی جهة تقع الیها اشارة غیر الجهة التی کان یقع الاشارة الیه او علی وضع بالقیاس الی الجهات غیرما کان اما فی
الاین فکالمحمول فی الصندوق فان مکانه الاول هو الصندوق وهو غیر مفارق له ولکن یتبدل الاشارة الیه
بتبدلها علی الصندوق واما فی الوضع فلکرة محویة لکرة اخری تتحرک بحرکتها وذلک ظاهر فیما اذا کان بینهما

١٢٠

التلاصق بجوالغمراو المساكنة سيّما او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير
متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية والا
عاقت الحاوية من الحركة وامّا اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية في الحركة فكيف يلزم
من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال انها لا تكون عرضية لموافقة النار
مع الفلك في المركز بل امّا قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية والصاعدة ايضا طبيعية للنار فيلزم ان
يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها واللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء
المفروضة في الفلك او النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب الواقعة بين الثقيلين بالقرب
والبعد فكل جزء يفرض من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فاذا
تحرك بالطبع الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لازما اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم الالتصاق بالغمراو المساكنة
فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر
بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا
للترتيب الطبيعي الذي بيّناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه رجحان وميل ولا اختلاف اجزاء
ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامر المكان الطبيعي
على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر يجانب انضغاطه بعد الى التسفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذا تبع
الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المعقول
فيعرض من ذلك كالتميز والجو العالي مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق عليه لزومه والالتصاق به
ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة
كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال ههنا ان كل جزء من السافل يلزم جزءا من
الاعلى بالطبع كيف وهو بحركة نفسه يخليه ويستبدل مكانه جزءا غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة
من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة
الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعيهما فيزولان بزوالها يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتتحرك
بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض
وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا

بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك واما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما ان يكون مباينا
له كالمحل مع التصدق الا انه مقارن له لا كمقارنة جسم بجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز
يختص به الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه
بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن
فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن لانها
انما تسود باسوداده فيسأل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما الا ان
الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليها اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء
غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون
الحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من التقسيم في الحركة الاينية والوضعية قس الكمية
والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او
جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع
للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس
بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا يجزأ وهو السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي
والبناء ينمو وليس الموضوع النماء هو الجوهر ماخوذا مع البنائية **قلت الفصل** ع اما القسرية وهي ما تكون عارضة
لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية ورح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول
فبالعرض فهي اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبيعي
مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقته قوة تفيض على المتحرك بامداد المحرك وهي
تشتد الى الاوساط ثم تفتر حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة
المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك تلطيفه الهواء المخروق واثارته سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فلم يسترخ القوة بعد يتدارك التسخين لا يفوت بالضعف بل لو فر فاذا استرخت جدا لم يعط التسخين شيئا
على انه يضعف هو ايضا بضعف القوة والحك او باشتداد المرمي لم نذكره هنا التي من مقاومة المتحرك ويراد بها
التي لا تكون من مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غير ما فيه فدخل فيها النباتية والحيوانية

دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا تحرك بها اذا شاء فان اكتفى
بذلك فكذلك وان زيد وله ان شاء لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات
للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج وهنا تشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون
الغاية فيها طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى
فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما تعلق
بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل
فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول
على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضته الحركة
بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه وارى ان نحو المجرور
بالحمل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة
ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب او حركة
تكون من سببين خارجيين او تكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسر بان
يفارق المحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه
لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان يبطلها الطبيعة بمعاونة المصادمات
مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة دافعة او
جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة المرمي بدوامها وينقضي بانقضائها من هواء او قوة في المرمي واذ ليست
طبيعية ولا ارادية فهي قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي ثم المخالفون
منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعها ان يتولد بعدها حركة واعتماد وهكذا الا انهم يمنعون ان يعقب
الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب
هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة
الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التياما

تأخذ في الضعف بمعاونة الطبيعة مع معاونة المصاكات لما كان التسخين المستفاد من الحك للطيفة الهواء المخروق
وإرائه سرعة النفوذ يورث الاستعداد في الحركة فالم يستجمع القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر
فإذا استرخت جداً لم يف التسخين بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على أن التسخين أيضاً يضعف بضعف القوة و
الحك فإن كان دوام الحك على المرمي يستدعي استعداد استعداده للتسخين وتذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى من تلقاء
المتحرك فاختلف فيها اختلافاً يرجع إلى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لموضوعها
أن يتحرك بالطبع حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في أبدانها إذ لأبدانها
أن تتحرك حركات طبيعية إلى المنتهى التي تقتضيها على حسب التركيب ويخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد بها التي
تصدر عن إرادة المتحرك بها أي إرادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها أسميناها بالإرادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية
الفلكية ومنهم من يريد بها التي إن لا يتحرك بها إذا شاء فإن اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية
كما في المعنى الثاني وإن زيد على ذلك قيداً آخر أعني وأن يكون له أن شاء إن لا يتحرك لم يدخل الفلكية **قلت** الفصل
إذا ابتدأت متحركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وإمكان يقطع فيه كل
من مسافاتها المتفاوتة وأمثالها بحركة قطعت بها أو مثلها وإذ هو أمر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة
والبطؤ والواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير ولا يكون نفس الحركة أو
سرعتها وبطؤها ولا المسافة أو مقدارها ولا المتحرك أو مقداره وإذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار
أو ذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات وإذ الأجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة وإلا
لاجتمعت أجزاء الحركات فهو غير قار فيكون مادياً لحدوث أجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها إذ غير القار بالذات
إنما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل للهيئة فيها لا القارة وإلا قرت بدون مقدارها بل الغير قارة
وهي الحركة ليست إلا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام إلى
متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما أن الزمان باتصاله
مقدار الحركة فهو عددها عند انقسامها إلى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم أن القبلية والبعدية
اللتين إنما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات إذ لا فائت هناك ولا لاحق بل إنما
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فإنه إذا فرض فيه حدود فانقسم إلى أجزاء وقيس بينها يكون
قبل وبعد بذواتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من المتغيرات والتغيرات بواسطة

اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عنى ان هذا فى زمان قبل وذاك فى زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس او معا
ومعية الزمانيات لها هى بها اعنى كونها فيه ومعية بعضها بعض هى كون متاها واحدا اعنى كونها فيه وليس كل
ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انا فيه او لا اجزاءه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات
فليست فيه واذا قيست معا مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون
الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فتختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث
الحركة فجدير بنا ان نتكلم فى الزمان اذ هو من عوارضها وتقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين
ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت معا حركات مختلفة
فى السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فيبين ابتداء
هذه الحركات وانقطاعها متسع تقطع كل من المسافات المتفاوتة ومثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه
ذلك ولا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق
على تمامه بل يفرغ من قطعها فى شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان اذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات
المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة فى مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر
لا جرم لا يكون شئ نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك ومقداره ثم انه مع وحدته فى
نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف
انصافها الواقعة فى انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب
وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذى كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع
لتلك الحركات وليس بشئ من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون
جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها غير قار وكل جزء منه حادث
فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اى مركبا من مادة وهيئة اى امر حال فيها جوهرا كان
او عرضا واما فى المادة اى هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار فى مادة فاما ان يكون مقدارا للمادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او لهيئة فيها
ولا يجوز ان يكون مقدارا لهيئة قارة لاستحالة قرار الشئ بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهى الحركة
ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا موضع النظر المعبر عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية

الحركات الثلث فی الابتداء والانقطاع ہو الہیئۃ الآنیۃ او الزمانیۃ اعنی کون الابتداءات فی آن او زمان واحد وکذا الانقطاعات فالبیان دوری وان کان غیر حافلیبین حتی ینظر فیہ وثانیا ان استحالۃ قرار الشیء بدون مقدارہ مم فان الجسم النامی او المتخلخل قار مع عدم قرار مقدارہ حیثما ینمو او یتخلخل وثالثا انحصار الہیئۃ الغیر القارۃ فی الحرکۃ منقوض بما یکون فیہ الحرکۃ فانہ ایضا ہیئۃ غیر قارۃ اذ المتحرک حیثما تحرک این او وضع او کم او کیف غیر مستقر یتحرک فیہ فالجواب اما عن الاول فہو ان ہذہ المعیۃ ہی الاجتماع فی الحصول وتصورہا وکذا التصدیق بجوازہا فطری لا مجال لان یمتری فیہ او یماری ومرجعہا وان کان ما ذکرت لکنہ مع ذلک ربما یمتری او یماری فی وجود الزمان لمغفول او عناد فیرام الایقاظ او الافحام بما یبتنی علی تلک المعیۃ لاسیما وہناک من یعترف بالآن دون الزمان فیقام علیہ الحجۃ بالمعیۃ الآنیۃ علی وجود الزمان علی ان العمدۃ فی المقصود بہذا البیان ہو تحصیل ماہیۃ الزمان واما انیتہ فان ارید بہا ثبوتہ فی نفس الامر اعنی من غیر تامل واختراع من الاوہام سواء کان ذلک بوجودہ بنفسہ فی الاعیان او وجود راسمہ ہناک فکانہا غنیۃ عن تجشم الابانۃ والمنکرون وان جحدوا بہا فقد استیقنتہا انفسہم وتقربہا من حیث لا یدرون انہم حیث یقسمون الزمان الی الساعات والایام والشہور والاعوام ویضبطون ازمنۃ الوقائع والمعاملات ویتمنون طولا فی مدد الاعمار لانفسہم وقصرا فیہا للعدات وان ارید بہا تحققہ بنفسہ فی الاعیان فلا یفی بہذا البیان بل سیلوح ذلک ان شاء اللہ تعالی بنظر ادق واما عن الثانی والثالث فاقول ان المراد بالقرار ہہنا ہو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافہ ولا ریبۃ فی امتناع قرار الشیء بدون مقدارہ بہذا المعنی ولا فی انحصار عدم القرار فی الحرکۃ وما یتبعہا واما عدم القرار فیما فیہ الحرکۃ من الکم وغیرہ فانما ہو بمعنی تقضی الانواع او الافراد وتجددہا بحیث یکون فی کل آن یفرض فی زمان الحرکۃ نوع او فرد لم یکن قبل ولا یکون بعد ویکون فی ذلک الآن حاصلا بجمیع اجزائہ ان تصور لہ اجزاء فانحسمت الشبہتان واعلم ان الحرکۃ وان کانت متصلۃ لانطباقہا علی المسافۃ المتصلۃ فقد یعرض لہا انقسام الی المتقدم والمتاخر بانقسام المسافۃ الیہما فان المتحرک فی مسافۃ انما یقطعہا آخذا من مبدأ الی منتہی فاذا فرض بین المبدأ والمنتہی حد ینقسم بہ المسافۃ ویکون شطر منہا متقدما الی المبدأ وآخر متاخرا الی المنتہی فینقسم الحرکۃ ایضا الی متقدمۃ ہی فی المتقدم من المسافۃ ومتاخرۃ ہی فی المتاخر منہا لکن المتقدم والمتاخر من المسافۃ یجتمعان فی الوجود وایضا یمکن ان یصیر المتقدم منہا بعینہ متاخرا والمتاخر متقدما وذلک بان یفرض الحرکۃ تارۃ مع الاولی فی المبدأ والمنتہی ولا یمکن ذلک فی الحرکۃ فان المتقدمۃ لا تجتمع مع المتاخرۃ ولا یصیر المتقدمۃ

متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر فی الحرکة وان کان بازاء التقدم والتاخر فی المسافة یکون
لها من جهة ماهی للحرکة خاصة لیست لها من جهة ماهی للمسافة وذلک لکون الحرکة منقضیة متجددة بخلاف المسافة
فالحرکة یلحقها عدد من حیث لها فی المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحرکة یعد الاجزاء کما ان الواحد
من الناس یعد العشرة منهم فتوصل ان الزمان هو مقدار الحرکة ما دامت متصلة وعدد لها اذا انقسمت الی متقدمة
ومتاخرة غیر مجتمعتین بسبب انقسام المسافة الی التقدم والتاخر لا بانقسام الزمان الیها حتی یلزم ان یکون
البیان دوریا کما ظن والاتصال اصلی والانقسام عرضی ثم ان القبلیة والبعدیة اللتین یراد بهما ان القبل
فائت والبعد لاحق غیر موجود مع القبل لا یمکن القول بها فی الامور الثابتة من کل وجه اذ لا فائت
هناک ولا لاحق بل انما یقال ان فیما فیه تجدد وتغیر فنقول عروضها اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما
غیره من الحرکة والمتحرکات فانما یقال ذلک فیه بالعرض وذلک لانه لو کان قولها فیه لاجل شیء آخر
فذلک الشیء او شیء آخر ینتهی الیه الفحص آخر الامر هو لذاته یکون قبل وبعد ویکون قول انه قبلیة وبعدیة
یعرض فی هذا المقدار علی حسب القسمة التی لا تقف الی نهایة انما هو اولا وبالذات لذلک الشیء فلا محالة ذلک
الشیء هو الذی یقع فیه امکان الحرکات علی النحو المذکور وقوعا اولیا فیکون ذلک الشیء هو المقدار المقدر
بالذات للامکان المذکور ویکون هو الزمان الذی نحن فیه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنی الذی هو لذاته
مقدار الامکان المذکور ویقع فیه ذلک الامکان وقوعا اولیا فاذن قول القبلیة والبعدیة للزمان لذاته
وتصویر ذلک ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضی والتجدد وهو وان کان متصلا فی نفسه لیس
فیه اجزاء متمایزة بالفعل لانطباقه علی الحرکة المنطبقة علی المسافة المتصلة لکن یما یتوهم فیه حدود فینقسم فی
الوهم الی اجزاء ثم اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الی بعض صادف منها قبلیة وبعدیة
ولا یمکنه مع لحاظ معنی الزمان وهویة الاجزاء والحدود ان یتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعیة بینها وجد السوال
بانه لم اختص ذلک الجزء او الحد بالقبلیة وهذا بالبعدیة باطلا مثل السوال فی اجزاء المقادیر وحدودها بانه لم وقع
هذا الجزء بین هذین الجزئین مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا ارتیاب فی ان هویة ذلک الجزء او الحد
لا تحصل بدون ذلک فما به القبلیة والبعدیة فی اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفین فهما قبل وبعد
باعتبار وقبلیة وبعدیة باعتبار آخر علی نحو ما یقال فی الفلسفة الاولی فی اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا
واما غیر الزمان کحرکة مع اخری او انسان مع آخر فربما یکون احدهما موجودا ولم یوجد الآخر فیقال لذلک

انه قبل ولهذا انه بعد ثم لحق هذا وذلك موجود فيكون ان ثم معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من
هذه الجهة انه بعد والقبلية وتستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية
وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية بمعنى انه ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى
مجردا نسبة ذات ذلك الى ذات هذا وكذلك يعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشئ قبل مجرد انه نسبة
وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه
بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبل والآخر
بعد او اقارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان لما كان مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين
وهذا الامر اما الزمان او نسبته الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقول وان كان نسبة الى الزمان فيكون
قبليتها لاجل الزمان هذا احقيقة الشيخ واشياعه من كرام العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا
فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية
كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته
واما الحركة فهي ليست بكم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على
التجزية لها لذاتها وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل و
ليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة
بالقوة فانا لو فرضنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث
يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر
فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني
به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال
المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو
نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة
سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال للمسافة
من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة

وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لانه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر
من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت
لعل الفطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك حركتان متمايزتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى
القطعية بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاستداد واشابه بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي
ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات
كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وتحليلها العروض المقدار
لها او للتقدر به هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية
فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والامتداد
الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل الحركة
القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال في مادتها وامتداد
الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية
حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئين موجودين الحركة التوسطية والاتصال المسافي لا من جهة انه للمسافة
بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة
يصير كالممتد على ما يجيء فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية
وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل
بكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة وزوال ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في الحد
الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة الحركة وزوال ما كان في الحد الاول عند
كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون ما بين المبدأ والمنتهى ويكون المتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد

بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر لكن يزول الاول عند كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته في ذاته ثم لعل الحركة من جهة استدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملا المقاوم ان كان هناك ملا مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك في قوامه يتعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سبق تحقيقه في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها يتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا يتقدر الجسم بمقدارها الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان معين يتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين ينقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لاجتماعهما غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحث الامتداد الطولي القراح المنقضي بلا ملاحظة في هذا الامتداد انبساطا في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا الا انبساطا فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو المنقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يؤخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص

يورث مخالفة وتنوعاً وتعدداً في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم
وتأخر ولا يورث ذلك تعدداً في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذا اختلاف
المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف
الزمان بذلك وايضاً الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل في العرض كانت
هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضاً قسمة او لا قسمة بمعنى التقدم دون
السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتداداً زمانياً آخر كان الثاني عين الاول لا مثله فالازمنة
لا يمكن اجتماعها اصلاً وتكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع
ونضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان احدهما التمادي في جهة الاستطالة
وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض
حتى يكون آ ب طولاً وج د طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز مواز يا لهما واقعاً بينهما يكون طولاً ثالثاً بل ليس
هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتدأة من آ و ه و ج الواقعة
في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلين كانت
كلها في الطول لا كل في طول فالطول المأخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك بالتطبيق المعرفة
فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كأنه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين
الازمنة مطلقاً لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء في امتناع المعية
بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين
تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات متعددة بل من
حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية فتلك
الحركات الواقعة فيها المتخصصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها
لكن من جهة الازمنة المتخصصة لما قد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات
نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالاقرار بمعنى
امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكأنك لاح لك ان التدرج الى تعرف
الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة

على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء الحركة وانقطاعها لكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه ان كان امر دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد واما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصلان وهو مع انه محال لا نم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك تبحث في القبلية والبعدية وتبحث الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان واعلم انه لا ينبغي ان يتوهم مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق القبلية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل ما يكون في الزمان او الاجزاء وحدوده وهي اشياء الحركات المتقدرة بها وثانيها المتحركات بالحركات التي في الحركة والحركة في الزمان وكذا الحوادث بانها تتوقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه ككون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى فيه ككون المعروض في العارض على ما يلوح لك وكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث فيه ككون الاجسام في الامكنة والاستعدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البريئة من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم نعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها امتداد كانت زمانيات واعني بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة القطعية

اولا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيأتها الثابتة ولو كان لها الا الاستمداد بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما نعني ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع اى من الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق واللاانطباق والامور الدفعية وجد له مع اى من هذه الامور اخذته معيته مشاركة في الوجود في الواقع فالمنسوب في هذه النسبة برى من المتى ومن استمرار الوجود فاستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره واختصاصه بحد منه. واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهى وان لم تكن برئية من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضى لكنها برية من المتى بل كانها هى متى الامور التى لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذى يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من المتى في الوجود في الواقع فالحاصل في زمان او آن نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع وللموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان والحال في هذه المعية تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التى نحن فيها كما ان المكان واجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فاشار بعموم المتزمنات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستيثاق به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذى ينسب اليه هذه المعية لا يعنى به امر زائد على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذى ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعنى بالدهر الا حاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع واذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجدد ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في نفس النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية قسما منها واما المعية الزمانية فتخالفها في نفس النسبة فانها تكون

متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ فی ذکر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الکلام
اليه والا فهذه المعانی اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنی ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها فی العلم الاعلی
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالی بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم
والا کان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويکون معروضها بالذات زمان يقارنها فيقارن الزمان عدمه السابق
او اللاحق واستبان بذلک ان الحرکة التی هو عارضها والجسم المتحرک بها کذلک **اقول** اعلم ان حدوث
الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها
العدم والا لکان لعدمه قبلية عليه ان کان له بداية او بعدية ان کان له نهاية ويکون القبلية للعدم السابق
والبعدية للعدم اللاحق ان کان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمتنعان
عن الاجتماع لا يکون هو نفس العدم ولا يمکن ايضا ان يکون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق
هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يکون المعروض
لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق والشئ لا يقارن عدمه هف وتحرز بما القينا عليک من قبل علی ثقة من تشبثک فی هذا الاصل
علی نمط اليقين بحيث لا تزعزعک الشبهات الدائرة علی السنة المشوشة المتخذ لقيين واعلم ان بعض
خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله فی سياحة ارض الحقيقة وتورطه فی سباحة يم الحکاية وولوجه فی آفاق
ترجی الملک باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملکوت بقوادم افکاره السافرة اذ نبض عرقه
الهاشمی لحماية ديار الظاهر من الدين والذب عن حمی ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه
وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلک معدا اتم اسلوب الوجود
اصلا فی الاعيان قبل صدق الايجاب وکم ترخصه بصيرة النقادة وقريحته الوقادة ان لا يقول بالحدوث
الزمانی للزمان وما يتقدم عليه من الممکنات کالحرکة التی هو عارضها والفلک المتحرک بها والعقل المتقدم علی
ذلک الفلک ولا بما هو فی قوة ذلک فظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان علی وجوده وقبلية متقدرة
لجاعله سبحانه عليه کما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهری والقبلية الدهرية وقنن فی ذلک القوانين
الدقيقة ودون له الصحف الانيقة ولخيص مقاليه فی ذلک ان مطلق القبلية التی تمنع القبل والبعد عن
الاجتماع انما يکون لکون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يکون حاصلا لما هو بعد ولا يکون

حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات
هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب
الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يتوهم من سبق
العدم على الوجود امتداد ما يأباه طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه من حيث هو
دهري ولا من جهة السبق لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون
في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق
به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيناقض الوجود
مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان
بعينه واما العدم في زمان فلا يناقضه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه
وحدوده لوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع
هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون
للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه
ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري ان ترتب قبليتان وبعديتان معا قبالحصول وانما
يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ
طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يأباه طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما عدما
صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة
وموجبة فوجد المسبوق فكذب السالب وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب
ذلك السبق وهو على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجود آ ثم اذا وجد ب وج بعد معدوم يقع تقدر في
عدم ج ووجود آ جميعا فاذن يكون سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب سنخهما من حيث سبقين
انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما الحدود والامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق
لا يغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام
عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق
النقيضان وانعدامه في زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في الزمان السابق

وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان وما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان توهم
انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجوده
لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما يوجد ب في
الاخير منهما فيكون القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع
في حيز القبلية كما عرفت وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء اي لا شيء يعبر عنه بالانتفاء
ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يصنع
الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل تقديره هذه القبلية من صفات الجاعل
وليس لعقول المفارقة سبيل الى اكتناهها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا
مجهول الكنه وذلك لان الحادث اليومي متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لانجاح البعدية وليست
زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر في هذه
القبلية على قياس ما عرفت في المعية ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان كل منها عن آخرها قبلية
غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم عليه السلام كقبليته على محمد صلعم من غير تعاقب وترتب
والفلاسفة لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم يشركون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن
الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بانج زها
بعد البطلان في وعاء الدهر ايضا اذا كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا به كان الواجب
مع المتسرمد هذا ايضا مسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضا اذا وجد فقد تحققت المعية الاولى
في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معها فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة متقدرة امتدادية للواجب
تعالى فتعين انه اما ان يكون كل من الممكنات متسرمدة وهو بديهي البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب
هذا محصل كلماته التي يفتلها مع الاطناب ويجد لنا مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع
لا تنفعلها الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال
ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة
حدين فان رفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن يتكلم ويتكلل عن الحق خوفا
من لومة لائم متشبع يروم ترويج زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا ارفع الزمان وامتداده من البين

لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم
بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه
لكنه لم يخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان
يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك
فليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت ريح
الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد واللاامتداد
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب
بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار ملاحظة امتداد الزمان وكون الجسم
الاول في ذلك المكان في جزء او حد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بل لا عينه في جزء او حد آخر منه
لا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض
له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحفظ وجوده ومع وجود من
ان العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه الكواذبات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء
من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يتم لو وضع جوهران فردان بحيث
يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم
وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم اكتناهها فمع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة
الجائزات فانها حوادث دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها هذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالبارئ عز مجده
نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين
القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه
ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاؤه او حدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بترجح
سبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي
التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر واذ صح بذلك ان
ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن الاجتماع انما هو لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون
حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعده الا ان يكون قد حصل لما هو قبل قوية محض فانه ان اراد بها جملة

سنا ما مطلق القبلية مجرد ان يكون الوجود حاصلا في الجملة للشئ وليس حاصلا للشئ آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشئ

الآخر الا وهو حاصل للاول فيه الشئ الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفنا عمرو واذ

يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد

مقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فنا عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك فان اراد به ان يكون الوجود حاصلا

للشئ ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من نحوه

القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم استداد فيه فليتصور عدم لاحق

للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون

حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم من

احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود لطبيعة العدم

والوجود ولا المقارنتها لزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر موخرا بل لامر لا يعلمه الا الله فقط او هذا الرابع

في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين

لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشئ في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن

وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا وجد الشئ فبعد ذلك ان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق

لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر

قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في

بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في

ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجودا في زمان

حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في

الدهر بل وقع احدهما موقع الآخر فلينعدم ايضا بعدما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز

ارتفاع وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل

بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق

على انبتات تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما تشبثه

بانه لو كان بعض الممكنات قديمًا دهريًا كان الواجب سبحانه معه معيّة غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استداد فى معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم فى الدهر فيبنى على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلًا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان واستداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومى قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثانى عن اعتبالات الوهم قطعًا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومى لم يكن له وجود عينى فى الزمان ثم انه حدث وجوده فى الاعيان بالوقوع فى ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عينى فى الواقع الذى هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعًا فى زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود فى وعاء الدهر قبل وجوده المفروض بالحدوث كان ذلك الوجود فى زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشئ الزمانى لا يكون بين وجوده الزمانى ووجوده الدهرى اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده فى افق الزمان هو بعينه وجوده فى وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزمانى وجود عينى فى زمان قبل الحدوث هف فالواجب جل ذكره كان موجودًا مع عدم هذا الحادث فى الاعيان مطلقًا ثم الحادث وجد فى وعاء الدهر فى افق الزمان فصار موجودًا معه تعالى فى الواقع الذى هو الدهر هذا كلامه وهو فى غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومى وجود فى وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس فى الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدمًا فى الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية فى وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض الحدوث حدوثًا زمانيًا كونه حادثًا دهريًا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور فى الزمان مسبوقية بالعدم يتصور حدوث زمانى واذ لا يتصور فى الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهرى واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان غير متناه فى الجانب الآخر له قبلية على اليوم قبلية هى من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية كذلك فلا يكون معه بل يكون معه عدمية معية زمانية ويكون السبق الذى بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقًا بالعرض لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقًا بالعدم سبقًا زمانيًا وسبق العدم

علی الیوم یوجب سبق عدم باؤ جاز تخصصا بالیوم علی وجود فہذا معنے حدوث الزمانی وا ما وعاء الدہر فکل اجزاء الزمان موجود فیہ فی ضمن وجود الزمان اتصل کل من الحوادث المتخصصۃ بالازمنۃ والآنات موجودۃ فیہ مع تلک الازمنۃ والآنات متخصصۃ بہا لا فی زمان قبل ما ہی متخصصۃ بہ او آن قبلہ ولیس یلزم من عدمہ فی زمان او آن قبلہ عدمہ فی الدہر اذ یکفی فی کون الشیٔ الزمانی موجودا فی الواقع وجودہ فی زمان ولا یکفی فی عدمہ فی الواقع عدمہ فی زمان بل انما یکون الشیٔ الذی لا یتصور وجودہ الا فی الزمان معدوما مطلقا فی الواقع والدہر اذا لم یکن موجودا فی زمان اصلا واستوضح ذلک بلحاظ وجود الشیٔ المکانی فانہ یکفی فی وجودہ فی الدہر وجودہ فی مکان ما ولا یکون معدوما فیہ الا اذا لم یوجد فی شیٔ من الامکنۃ اصلا فالعدم الزمانی السابق علی وجود الحادث الزمانی وہو وجودہ الحادث فی زمان وجودہ والعدم الزمانی اللاحق لہ کل ذلک مع الواجب معیتہ دہریۃ لکن وجودہ فی زمان وجودہ وجود مطلق فی وعاء الدہر ولیس شیٔ من عدمیہ عدما مطلقا فیہ واما ما ینطق بہ کلام ہذا الخبیر البصیر من وفاق الفلاسفۃ فی ثبوت قبلیتہ تعالی علی الحوادث الزمانیۃ قبلیۃ دہریۃ فلنقص علیک حالہ واعلم ان الفلاسفۃ حصروا التقدم فی الاقسام الخمسۃ المشہورۃ وہم مع ذلک اثبتوا المعیۃ الدہریۃ ولا شک فی انہا خارجۃ عن المعیات الخمس التی ہی بازاء تلک التقدمات فاعترض علیہم امام المجادلین فی المباحث المشرقیۃ بانہ یجب ان یکون بازاء ہذہ المعیۃ قبلیۃ وبعدیۃ دہریتان وذہب ہذا الباقر النحریر الی انہم لم یکونوا فی ذہول عن السبق الدہری علی انہ نوع مباین للخمسۃ او من الفطریات الاوائل بعد العلم بوجود القیوم الواجب بالذات جل ذکرہ انہ کان اللہ سبحانہ ولم یکن معہ ہذا الحادث الیومی مثلا موجودا فی وعاء الدہر ثم الحادث قد وجد فیہ ولا یرتاب محصل فی ان تقدم البارئ علی شیٔ لا یکون لکون حصولہ فی زمان متقدم علی زمان حصول ذلک الشیٔ ومن البین ان الفلاسفۃ مع تعمقاتہم فی تقدیس المبدأ عن شوب التعلق بالزمان لیسوا ممن یخفی ذلک علیہم وتصیصاتہم فی ذلک اکثر من ان تحصی فاذن لا یکون سبقہ علی الحادث الزمانی وعلی کل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدہر والسرمد لکنہم حین حاولوا الفحص عن اقسام السبق فی مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزمانی علی وجہ یشمل النوعین ای الزمانی والدہری معا حیث قالوا السبق الزمانی ہو ما بحسبہ یجب ان یتخلف المسبوق عن السابق فی الوجود البتۃ ولم یقیدوا ذلک بان یصح للعقل ان یتوہم تخلل ممتد بالذات ولو وہمی بینہما فی التصور او لا یصح فلا محالۃ کان ذلک المعنی المطلق قدرا مشترکا بین السبق بالدہر وبین السبق بالزمان قال فہذا غایۃ ما یتجشم من قبلہم الا ان ہذا الاہمال منہم لیس علی سنۃ المحصلین فان تحصیل معنی مشترک بین نوعین من السبق متباینین بالحقیقۃ وبالخواص والاحکام

لا يسوغ استقاطها عن الخط وعدّ المعنى المشترك نوعاً واحداً اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشيم وذلك
لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في ظرف
قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا لامعية بمعنى السلب البسيط كما في المعية بين شيئين في الآن
لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل ان يتصور فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور
بازائها اللامعية الساذجة بينهما اذ ذلك بان يكون ذلك الآن خالياً عن احدهما او عنهما معاً سواء كان لهما وجود في
غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية و
بعدية بينهما في الدهر لكونه خارجاً عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما ان
يكون وعاء الدهر فارغاً عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعاً
كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا يتصور القبلية على
الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حداً من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبله وبعده والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان منشأ هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظننا بهم واحساننا اليهم من عليهم
وذهولهم عن القبلية الدهرية هم برآء منه فاما ما تجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها
مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن هذا المعنى لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة يصرحون بمطابق هذه القبلية والبعدية زمانية الزمان فان معروضها بالذات هو الزمان واخرى يستدلون
به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا
التحرير الهمام يتعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق التميّدع
بفحول الابداع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وصعيه النهاية هواضع التعب في اكثر اصول العلم الاعلى
لا اراه الى في هذه المسالة التي بها امتيازه واختياره عن اهل جلدته حتى تستحي حكمية يا نيته ايمانية نعيمة سوية
نقية وفلسفتهم اليونانية نيئة زائغة تخمينية وفيها يرتقل ويختال يجاوز اقصى امد الاطرار والاعجاب بنفسه
ويرقل ويختال بالغا منتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الا سفسطة زخرفت وزبرجت بالتذلق
ومغالطة لفقت وزوجت بالتذلق فان قلت فما يصنع المومنون من الفلاسفة باورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروى عن المبلغين لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت
الآيات المتظافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بحذافيره وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على

عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان
الممكنات في حد ذواتها من غير ملاحظة افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها ولا ريب
في ان هذه المرتبة سابقة على ملاحظة نيلها الوجود من وجود الموجد لها بل بمعنى اغمض من ذلك وهو انه لولا البسط القيوم
القديم بالذات النور المنزل لم يكن هناك سوى ذواتها الحقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود والعدم فسبحان
من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو
الآن كما كان وهل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون
متعاليا عن مطمورة الزمان كالعقول النورية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة
تنزلا الى استيناس الفطر الساذجة واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت تفقه بعدم استيحاش المدارك
العالية الخاصة لقدم النبراس الاعلى الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون كما ذكره هذا الماهر الخبير
فهذا اوان ما يستانس به فيما ذكرناه اليس توحش طبائع الجمهور ونفارها وتحيش نفوسهم وحذارها من سلب
البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة
تشتهي سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وتقدمه انفكاك آثار
الجود عنه سبحانه الحق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي سبيل
الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة في العرف
العامي ولم يترقب من هؤلاء تعقل الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم وردت الآيات
المنزلة لهداية الجمهور والاخبار الماثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات الى النور على نهج تستفيد منه العامة
ما يشيره فطرهم ويترقى منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصيرتهم اما قرع سمعك ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس
على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ
فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا بل كان حق المتكلمين المتخيلين استنادا في العدم السابق على حدوث
العالم واستمراره في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثرها ورد في ذلك **قلت**
واذ الزمان متصل فلا فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في
الاعيان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن

كما لايكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه
ويكون لامحالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون
نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان
الزمان مقدار فلابد ان يتهيأ لانقراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما
بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى
الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط و
السطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك
ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال
فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان متباينين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان
البتة اما من حيث انه واصل فلان الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك
واصلات لا تتناهى بالفعل واما من حيث انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في الاعيان
بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انفصالا ما وانتهاء بشطر وذلك باعتبار امور وقتية تحدث بالحركة
كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في
نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن
اذا حصل بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق
اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالي
او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يتوهم من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداد الآن
وان كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن
قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في
آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه لا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في
ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن
يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان يكون
الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد

١٤٤

دفعة مایکون فی آن وان لم یجب ان یکون اول آن لم یلزم ما الزم ولنتلو علیک تفصیلا ینفعک فی التثبت فی
مزالق وینبهک عن التورط فی مضائق اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء
لم یمکن بقاءه بالنظر الی نفس ماهیته کالآن او امکن لکن لم یبق کموافاة الحدود المفروضة فی مسافة یمکن انقطاع الحرکة
فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زمانا ما والا لانقطعت الحرکة وکمسامتة خط مفروض الحرکة لنقطة نقطة من
خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة فکل من الآن والموافاة والمسامتة وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان
لکن فی ذلک لا یضر او یبقی زمانا بعد ما حدث فی آن کالصور الکائنة وکالوصول الی منتهی المسافة وکمسامتة الخط لنقطة یقطع
الحرکة عند مسامتتها والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التصرم والتقضی کالزمان وما یکون
وجوده فیه علی سبیل الانطباق کالحرکة بمعنی القطع وما یکون وجوده بها علی سبیل الانطباق علیها کالاصوات فلا یکون نحو هذه
الامور موجودة فی آن اصلا لا فی آن هو طرفه او ظرف زمان وجوده ولا فی آن یفرض فیه او فی زمان وجوده فلا یتصور حدوثه
آن هو موجود فیه نعم هناک آن هو بدایة زمان فرضناه الحادث او فرضنا فیه حدوث الحادث کالحرکة والصوت
او لا علی وجه التصرم والتقضی بل یکون حدوثه فی قدر معین من الزمان یسیرا یسیرا ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق
فی زمان یبقی بعد تمام الحدوث کقدر معین من الزاویة حصل من افتراق خطین منطبق احدهما علی الآخر لحرکة احدهما من
طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا یجوز ان یکون لما اول آن ابتدأ فیه الحدوث نعم لها اول آن تم فیه الوجود والثالث ان یکون
حدوثه لا دفعة ولا علی سبیل التدریج بل یکون له الوجود فی زمان مقطوع من جهة البدایة من غیر انطباق
علی ذلک الزمان فلا یکون موجودا فی طرفه ویکون موجودا فیه بتمامه وفی کل آن او جزء یفرض فیه وذلک کالحرکة
بمعنی التوسط وما یکون وجوده بها لا بقدر معین من الحرکة بمعنی القطع وذلک کمطلق الزاویة الحادثة من حرکة
احد الخطین المنطبقین من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معین من هذه الزاویة وکمسامتة خط مفروض الحرکة
مع خط آخر کان موازیا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا یکون لهذا ایضا اول آن الحدوث اذ وجوده فی
زمان الحرکة وفی کل آن یفرض فیه ولم یکن موجودا فی آن هو مبدأ هذا الزمان فکان ذلک الآن آخر آنات
عدمه السابق ولا یمکن فرض آن یکون تالیا لذلک الآن حتی یکون هذا اول آن حدوثه بل کل آن یفرض بعد
ذلک الآن بینه وبین ذلک الآن زمان یکون هذا الحادث موجودا فیه فیمکن ان یفرض قبل کل آن وضع
لابتداء الحدوث آن هو اولی من هذا بان یکون اولا وکما تختلف الحوادث فی اول الوجود تختلف الزمانیة
منها فی آخره وامّا الامور التی لا یکون لوجودها امتداد اصلا کالآن والآنیات فلا یکون جزء منها او سطح فما تقدّما

١٢٥

والآخر موخرا فلا اول لها ولا آخران اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر وكذلك ان تقول اولها هو آخرها ان اردت بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له فاما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على سبيله او لا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا فصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية فان لم تكن منطبقة عليها وسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فلا آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمها اللاحق اول آن فليكن سلك هذا التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن لا على انه مفروض بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له فكما ان طرف المنتقل وليفرض نقطة كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان وللحركة بمعنى القطع شيئ فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيئ يفرض فيهما واصلا بين اقسامهما كالنقطة المتوهمة في الخط وما رتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ

١٤٦

للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا يستهل تصورها نحن فيه ثم المنتقل اذ هو يفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة
فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يحصل
شطر بعد ولا الزمان فقد سلف شئ منه ولم يأت شئ بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع
التوسط بين المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك للمنتقل نهاية لنفسه من
حيث انتقل كانه شئ ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا
الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من
جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى التوسط باقية ذاتها بعينها وان
كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحدس ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق
في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال لان كان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل
او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن
الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا كالمحال الزمان واما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض
له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا له لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة
النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بدورانها **قلت الفصل** كانت ام في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون تفريطا وافراطا
فالمفرطون فيه منهم من نفاه وبناه لشبهة مر في الحركة مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه
اذ ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن لولا في
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعها ومنهم من لم يجعل
له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب اوقاتا للثواني
كولادة وممات وانما تعيين الاوقات بتعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا رتبت
اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما
في امر لو لم تشتركا فيه كانا قبل او بعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه
قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتقارن مع الوجود لا العدم
المطلق او مطلق العدم كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك كذا في زمان ولم يدر انه استنتاج
من موجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية

١٤٧

۱۴۸

وستقبلة ولم يدران الزمان هو المنقسم اليها لذاته لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها ونقضهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تبفريط و افراط ونحن اذا قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حادثة اختيرت لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بشبه مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا دائما وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يصلها زمان فيلزم التشافع واتم تنعوه واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان تجدد بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا لو ان كان لابد للحركة من زمان وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية زمانية ومرجعها الى ان المعين بجميعها زمان فكان تلك الازمنة زمان يكون هي فيه فجميعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل مع انعدام كل بشبه مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن لا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لابد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لابد لها من زمان تتعلق وتتقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يتقدر اشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع

ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة الا ان ذات كل حركة تجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشئ بالطبيعة ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشئ كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد ان لم توجد حركة اخرى فان ذلك ان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لابد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية ما لم تبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث ونها كيف انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتنحصر في الفلكية وحقيق ان يكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون حق لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان ولا اثبات الا على وجود الامر وان لم يكن له لانه على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منشأ يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره بهذه الحال وذلك كالموضوع والمحمول فانك ما لم تتصور معنيين لم توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك موضوع ومحمول واما اذا اوجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت الموضوع والمحمول او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان

كالفوقية والعمى وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى البعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها فى الاعيان واما ما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن فى الاعيان كان وجوده للامور العينية فى الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء فى الذهن حتى لو لم يتصور شئ لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا فى الاعيان ومع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هى متصلة الوجود اى ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فى الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة فى آن ومنها ما يكون اجزاءه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس الى امور فان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسرى منها الى الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه قد بقى له منها شئ لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة فى جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة فى ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها الذى به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة فى الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها فى نفس شيئيتها والقوة فى الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية فى الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هى فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هى فعلية وجودها لذاتها والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة فى نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اى من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان طلوع الشمس وما يجرى مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى عن المساكتة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعله طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صارا معين باشتراكهما فى امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما

قبل و الآخر بعد فذلك الامر هو الزمان واما الذين افرطوا فيه فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الٰها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يزيح شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في الازل سلب الوجود فكيف يكون في اعلا ما يمكن ان نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان لشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل و العدم والفساد خفي العلة في الاكثر ليشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وتهجيره والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن جعل الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الجهة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه او ما يليها فيكون على حسبها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل

نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وتحقيقه ان يكون ذلك
صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستزيد من النهاية
على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل وينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني وآية نقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فانها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا تقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لكونها المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتها البعيدة المقطعية حد
في القوة واما ما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط الجسم البيضي او اكثر كالمحيط الجسم
الاهليلجي او خط كالدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كالمضلعات المسطحة واقل من ثلثة
ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كالمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا
ما بلغ كالمضلعات المجسمة والاقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي وهو
في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعيين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس
سائر الاجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي وهو ان لكل بعد نهايتين
والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فيكون ستة
لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي
سائر الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله
لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل
لما لها وضع خاص وما يتحددان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع في
الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها البتة يكون به الراس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها
تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست ح يتبدل بالاعتبار العامي ايضا
في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت
فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهايته للفوقية ومقابلتها
للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان

مايلي الفوق قبل هو مايلي الفوق بعد فيكون فوقاني الحالين ثم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد
في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية و لا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه
وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر
يقابله وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولتعاد جهاتها لا تتناهى واعتبرت الست تارة
بالقياس الى المشير فيكون مايلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق والتحت وربما
تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات شتى ومما بالطبع منها مايلي الى
الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلا ح من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فليتنظر
فيه **اقول** للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت
الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على مايلي نهايته وهي بمعنى
مايلي النهاية يكون على حسبها بمعنى النهاية فان مايلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول
الخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول
والعرض دون عمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية
واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل اوله
وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد
من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه
من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل
واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل لو كان
الجسم غير متناه بالفعل ويمكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل او المقدار
واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح
فهما مقداران فلا يبقى مقدارهما حتى يتصور تبدله والخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه

لبعينه اللهم الا ان يوخذ السطح بمعنى الامتداد الطولى والعرضى من غير اعتبار تعيين تادية فى الجهتين واعلم انه قد شتهر ان للخط

جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا فى الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد

بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح

اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة والقوس منه

ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضى الا انه يمكن ان يفرض فى الاول نقطة فتكون نهاية ثم النقطة المفروضة فى الاول

والموجودة فى الثانى وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى فى جانبيه بنقطة

واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر

لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان فى محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها

يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض فى المحيط نقطتان صار انقسم وكانتا

نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور فى الخط على اطلاقه وكذلك قلت

يكاد ان يكون صحيحا فيه فالمحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا لم يتم احاطته

ويكفى فى ذلك تخصيصه بالا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغى ان لا يصار الى التخصيص

ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط انما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغى ان يحمل على الثانى فلتعارض

الوجهين رددنا المحمل بين امرين وانما يتبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة وانفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما فى المسافات

فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفى المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة

وكذلك فى اضلاع سطوح المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفى قامات الاناسى والاشجار واما فى السطح و

الجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يتعين فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل من

تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات وهى كما انها نهايات لتلك

كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حصر فى القوة واما اليها بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون

نقطة واحدة كما للمحيط الجسم البيضى او اكثر كما للمحيط الجسم الا هليلجى فانه ينتهى بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر

حيث ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات السطحية ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل الاحاطة

الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحنى من سطحى المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا السطح البتة اما واحد كما للكرة

او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية فاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست فى السطح والجسم امران

عامی وخاصی اما العامی فهو فی السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها کسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط والاردية والکتب ونحوها وفی الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح کالاجسام المذکورة بسبب اعتبار ستة حدود متعينة بالطبع فی الانسان وسائر الحيوان اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما فی الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما فی سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلی حالها ويفرض بين کل حدين متقاطعين امتداد ويسمی الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمی الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثانی عرضا والثالث عمقا لکن فی تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد علی ما يجیٔ واما الخاصی فيها نهوان الابعاد المتقاطعة علی قوائم لا تزيد فی السطح علی اثنين مبنی انه اذا فرض بعد واحد کالاصل لا يمکن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة علی قوائم الا واحد وفی الجسم علی ثلثة لکن اعتبار التقاطع علی قوائم فی الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتی لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامی تتعين فی الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفی سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار الخاصی تتعين الکل فی الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لکن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين والشمال فی الاعتبار العامی باعتبار النهايات الاربعة المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب الذی يقتضی الطبع قوته من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعی لعارض اما فی اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يکون ذلک بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتی لا يتبدل ذليس الراس والقدم فی الانسان کيف ما کانا ولا الظهر والبطن فی سائر الحيوان کيف ما کانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتکس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعکس وان استلقی او اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتی القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بها عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه والامر الذی يتحد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الی ذلک الامر غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه فی تعينهما اصلا ثم الطبع فی الناس وسائر الحيوان وفی الاشجار يقتضی وضعا لهذه الاجسام الی المحدد بجهتی الفوق والتحت يکون بذلک الوضع الراس فی الناس والظهر فی الحيوانات والاغصان فی الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما متحدان بالطبع قطعا لکن لا بنهايتی هذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل بحدود آخر هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلی النهايات فالاربع من الست اعنی ما سوی الفوق والتحت ح يتبدل لا باعتبار العامی ايضا فی الحيوان بتبدل وضعه فان المتوجه الی المشرق مثلا اذا توجه الی المغرب صار ما کان قدامه خلفا وما کان يمينه شمالا

واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت
نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى
يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد
الانعكاس فيكون فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات
اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض ولا بد ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل
فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع تقتضي ان يلي احدهما
وهو الفوق رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الآخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تتعين نهايتا
الجسم للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحقيق باعتبار الاقربية الى
هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك فربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت
الحقيقيين مع ان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه والقرب اليهما كما مر وعلى ذلك التقدير يرجع
الامر في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود
متحيز وان كان تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها بالتحقيق لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى المشار اليه
فلا يكون جسما بل حد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة بالقياس الى
المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه
وبالجملة فقد ذكر ههنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا يكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل واذا كانت الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين
بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما الطبيعية
منها انما هي ما الى الفوق والتحت طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض والقرب كحركة الهواء والماء فلا جرم تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات
والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لهما من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير متعين فلينظر
فيه **قلت الفصل** في انه يجب ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين هما غير قابل للحركة المستقيمة
والخرق مجوف غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام اليست الجهتان حدين متمايزين بالطبع بينهما غاية التباعد كلاف بحيث

يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموات اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها ولا يكون
في خلاء غير منقطع ولا ملاء واهب لامتداد على البساطة لا الى نهاية تحدد لحد يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة
فيه كما هي بين هذين الجهتين فتحددهما انما هو عند ملاء متناه ثم لا يتأتى ذلك بخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا
خلاء ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ثم اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت
الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط اي سطح
المحدد والمركز تحدد تابه والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ثم تمتنع على المحدد الحركة المستقيمة
والانجذاب مفارقة حيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان
لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين
الجهتين الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون
احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة الكائنة اما ان تكون في
الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا
بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام
والا فما يلي السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم
ينتظم منها جسم كري والانجذاب عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بالعدد فبانفصال عرض بالمادة
بعد تلبسها بصورة اما هذه فتكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط
متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق ان الجهة
باي معنى اخذتها حد ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان بالطبع ومن البين ان بينهما
غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة على اقرب السموات
الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل نبذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب
ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة
في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع عزل النظر عن امتناع الخلاء
في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه ولكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه
اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا

بالطبع بخلاف ہذین الجہتین لا یقال ان لا حصر فلیتحدد اما خلاء متناہ او ملاء مرکب غیر متناہ لانا نقول الخلاء اذا تناہی
فانما یتناہی عند ملاء فیصح ان التحدد عند ملاء و تبیّن انہ یجب اضافۃ التحدید الی الملاء و الملاء المرکب الغیر المتناہی
انما یتحدد فیہ حد او حدود باعتبار انتہاء بسیط منہ بآخر فیکون المحدد احد المتناہیین الثانی انہ یجب ان یکون المحدد جسما
کریا و ذلک لانہ لما کان الخلاف بین الجہتین فی الغایۃ بحیث یکون القرب من ایتہما کانت والحرکۃ والاشارۃ علی اقرب
السموات الیہا بعدا عن الاخری و حرکۃ و اشارۃ من سمتہا وجب ان یکون احدہما محیط کرۃ والاخری مرکزا اذ کل
حدین غیرہما متجانسین کسطحین او خطین او نقطتین او متخالفین کسطح و خط او نقطۃ او خط و نقطۃ لا یکون بینہما ذلک الخلاف
علی ای حال فرضتہما کان یکون السطحان مستویین او مستدیرین او متخالفین او الخطان مستقیمین او منحنیین او متخالفین
و کان یکونا حدین بجسم واحد او جسمین مختلفین بالعدد او الطبیعۃ و کذا کما علی ای وضع فرضتہما کان یکون احد السطحین مثلا
محیطا بالآخر و غیر محیط اما متقاطعا او متوازیا لا یقال یمکن ہذا الخلاف بین محیط الدائرۃ و مرکزہا لانا نقول انما یتاتی
ہذا الخلاف بین المرکز و المحیط اذا لم یکن بعد خارج عن ذلک المحیط لا خلاء و لا ملاء اذ لو کان ہناک خارج لامکنت
الحرکۃ او الاشارۃ علی اقرب السموات الی المحیط من حد مفروض فی ذلک الخلاء او الملاء الخارج و لا یکون ہذہ الحرکۃ
او الاشارۃ من سمت المرکز ح نقول لما تبین ان التحدد عند ملاء و لا یمکن احاطۃ الخط احاطۃ تامۃ بلا ذکل محیط دائرۃ
یمکن ان یوجد حد خارجا عنہ فلا یکون بین محیط الدائرۃ و مرکزہا ذلک الخلاف و مما یقرب من ان الشکل الطبیعی العدسی
بل المضلع ایضا یشتمل علی وسط ہو غایۃ البعد من جمیع الجوانب بحیث اذا تجاوزتہ صرت فی القرب من جانب التناہی
غایۃ الامر ان الابعاد الممتدۃ الی الجوانب لا تکون متساویۃ فالجواب عنہ ان الابعاد الی الجوانب اذا اختلفت تحیزت
جہۃ المحیط الی ما ہو فی غایۃ البعد عن الوسط و الی ما ہو دون ذلک فلم یکن الکل فی غایۃ البعد و ایضا اختلاف الاجزاء
ان کان بالطبع لم یکن جہۃ المحیط واحدۃ بسیطۃ و الا یتصور ذہاب البعد فی السمت الذی انقطع فیہ دون الغایۃ الی الغایۃ
فیتصور البعد خارج المحیط الثالث انہ لا یکون خارج المحدد بعد لا خلاء و لا ملاء و قد تبین ذلک آنفا الرابع انہ یجب
ان یکون محدد احدی الجہتین ہو المحدد للاخری و ذلک لان تلک الجہۃ التی تحددت بجسم اما ان یکون جہۃ المحیط فیکون
تحدد المرکز ایضا بذلک الجسم ظاہرا لان محدد المحیط یکون کرۃ و کما یتحدد بہ محیطہ یتحدد بہ مرکزہ او جہۃ المرکز فان کان
جہۃ المحیط ح ہی سطح المحدد بجہۃ المرکز تحدد تابہ و الا فالمحدد لجہۃ المحیط یجب ان یکون محیطا للمحدد لجہۃ المرکز فیکفی
المحیط فی تحدید الجہتین و یلغو الملحاظ و تبیین بہذہ الاحکام انہ ان کان ہناک خلاء متناہ عند ملاء لا یمکن اضافۃ
التحدید الی الخلاء لانا ان لم یکن احدہما محیطا بالآخر لم یکن تحدد الجہتین بہما بواحد منہما لوجود بعد خارج عنہما

ولا تحدد احدہما باحدہما والاخری بالآخر لوجوب تحددہما معا بواحد وان کان احدہما بالآخر محیطا فان کان المحیط هو الملاء فالخلاء نعود وان کان المحیط هو الخلاء فلا یکون مقعرہ ہو جہۃ المحیط لوجود بعد خارج عنہ ولا یکون محدب الاذا کان محاطا بملاء آخر ویجب ان ینتہی الامر الی ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنہ فہو المحدد والخامس ان المحدد غیر قابل للحرکۃ المستقیمۃ لا ہو ولا جزء منہ لان ما یقبل الحرکۃ المستقیمۃ یجوز علیہ لا محالۃ مفارقتہ لحیزہ الطبیعی ومعاودتہ الیہ بحرکۃ طبیعیۃ ولا یکون الحرکۃ الطبیعیۃ الا من جہۃ الی جہۃ متمایزتین بالطبع ولا یمکن تحددہما بذلک المتحرک بالضرورۃ فلا یکون المحدد ولہما قابلا لہا السادس انہ غیر قابل للخرق لانہ لا یمکن الا بالحرکۃ المستقیمۃ والمحدد لا یقبلہا لا یقال یمکن الخرق بالحرکۃ المستدیرۃ وذلک لانہ اذا توہم انقسام المحدد الی کرتین احدہما تحیط بالاخری فیتحرک احدہما علی الاستدارۃ مع سکون الاخری او یتوافقان فی الحرکۃ المستدیرۃ ویتخالفان فی جہتہا یلزم الخرق من غیر حرکۃ مستقیمۃ انا نقول فالمحدد ح ہو المحیط ویلغو المحاط التاسع انہ یجب ان یکون مجوفا اما اولا فلان من الجہتین ما یتحرک الاجسام المستقیمۃ الحرکۃ من احدہما الی الاخری بالطبع فلو لم یکن المحدد اما مجوفا لم یتصور ذلک الا بخرق المحدد وقد بان استحالتہ واما ثانیا فلان تخالف الجہتین بالطبع وکون احدہما مطلوبۃ والاخری مہروبا عنہا بالطبع لبعض الاجسام وبالعکس لبعض آخر انما یتصور بکون احدہما فی غایۃ القرب من المحدد والاخری فی غایۃ البعد عنہ واذا کان المحدد مصمتا کان المرکز فی ثخنہ فکان کل من المحیط والمرکز قریبا منہ ولم یتات بینہما غایۃ الخلاف الثامن انہ یمتنع علیہ الکون والفساد والا کانت ہناک صورۃ کائنۃ واخری فاسدۃ وکل من الکائن والفاسد واحد منہما لو کان محددا فالصورۃ الکائنۃ اما ان یتکون فی الحیز الطبیعی لہا فالفاسدۃ کانت فی حیز غریب اذ لا یکون لجسمین حیز واحد طبیعی فکانت الفاسدۃ ح طالبۃ للحیز الطبیعی بالحرکۃ المستقیمۃ ولحرکتہا جہتان طبیعتان متحددتان لا بہا لعدم امکان الحرکۃ الشیئ الی جہۃ متحددۃ بہ ولا بالکائنۃ لتقدمہا علیہا واما ان یتکون الکائنۃ فی حیز غریب فہی طالبۃ للحیز الطبیعی بالحرکۃ المستقیمۃ ویکون جہتا حرکتہا الطبیعیتین متحددتین لا بہا لما مر ولا بالفاسدۃ والا لزال تحددہما بزوالہا فلا یکون شیئ من الکائن والفاسد محددا التاسع انہ یجب ان یکون جسما واحدا بسیطا غیر منتظم من اجسام لا مرکبا ترکیبا مزاجیا کترکیب الموالید من الارکان ولا غیر مزاجی لا طبیعی کترکیب الحیوان من الجوارح ولا صناعی کترکیب الجدار من اللبنات ولا اتفاقی کاجتماع البصرۃ من الحصاۃ وذلک لانہ لو کان منتظما من اجسام فما یلاقی السطح المحیط ان کان جسما واحدا بسیطا فہو المحدد ویلغو ما تحتہ وان کان الملاقی للمحیط اجساما متکثرۃ فتکون بسیطۃ او منتہیۃ الیہا فنقول اولا ان البسائط اما ان تکون علی الشکل الطبعی فلا ینتظم منہا جسم کری یحیط بہ سطح واحد کری

اولا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية بحث وثانيا ان تكثر تلك
البسائط اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة الاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض لمادة
والمادة لا تقبل الانفصال لا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق وان كانت غيرها
كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها ان كان في حيزه الطبيعي
كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متعددة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط
وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة بحث **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة
واحدة وفيها فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة
الحركة الجسم بسيط او مركب في المركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون
المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي ليس يخصص مقتضى بعضها باقتضاء البعض حتى يكون قوة كالجنس
والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم
الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بكلها فيها يكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها
ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها بحث ثم يصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات
مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي واخرى بتوسط تلك او مع عارض
وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع
على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون
للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة
وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضيفت عليه
بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند
مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها
وعدم تعينها طريقا الى نهايتها ولا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط
والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس
البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف
والخفة والثقل ان اعتبر منها مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل

بالفعل فيجاوز عنها عند الكون في الحيز الطبعي اقول الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون
فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من
اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة او لا
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة
اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك انه لا يكون الا من القوى اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون
ما يقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان تقتضي احديهما حركة مطلقة والثانية
تعيين الجهة والثانية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك
قوتان محصلتان يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما
ليها باقامة المادة جوهرا محصلا ومجموعها فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا
وبالعكس فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحدة منها متاخرة عن المادة لكونها لا توجد
الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هف هذا
تحصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما ذكره على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في
تقويم المادة لكن يكون لها دخل في تقويمها فتكونان متقدمتين عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها
لانها اذا افتقرت المادة اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها
في الوجود بل ان كان ففي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يزاح ذلك بان الكلام فيما اذا
كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى وح اذا حلت احديهما في المادة
ولم تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها
اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان
حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيتقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة
المقومة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان ليست احديهما اقدم من الاخرى تقيمان

١٦١

المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها
من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة
او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى
ان يكتسب سخونة من خارج ميلا الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة لنفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا
معا ولا بسبب لا الصورة الواحدة فلا لما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل
الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض المشتركة
في ذاتي هو توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة
بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت
واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل يشاركه في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة
من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن الشركة في فعل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم
يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون
حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية
محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحرى ان تكون للاجسام البسيطة
لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن
مقتضيات تلك القوى فاما ان يتمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب ومع ذلك فانما تكون مشوبة بابطاء معاوقة القوى الاخر والمشوبة بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة
او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد
المزاج فيحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى
الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز
ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور او اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالعرض وعلى
نحو اقتضاءات القوى المتعفنة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد القوة الحيوانية او النباتية التي ربما تحرك تحريكا على
خلاف قوى البسائط لكن العقل ينقبض عن ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية

والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحنى متناهيا بالفعل يكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحنى بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحنى البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلا شك ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة تحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب ذلك في المحدد لجهات الحركات المستقيمة اولا وح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ الاستدارة وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد وتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار والهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض والماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لو قوفه دون غايتها ولبطوءه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله

١٦٣

بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عني بهما ان يكون الجسم من شانه
انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة
او خفيفة وان عني بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك
ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت الفصل**
الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون لاقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد الامكنة الجنس
الآخر وجهات حركاته بعلى انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون
والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ اثبت
فيه كثرة اذ لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان
حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك بسراتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا
متعلقة بجسم ذي قوة بالغة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في
غنى عن تجشم ابطاله والسماء عامتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا استترت تلك
الاجرام وبالحري ان تكون خالصة التشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة التشفيف ولا ظاهر اللون مع الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته
من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي وكونه ما يظهر عند الكسوف واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى
الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند الاستهلال قرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء
سائر الكواكب من ذواتها والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة
المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن تشفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تميز بين احادها كالمجرة
بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في ستنير من الشمس **اقول** قد
علمت ان الحركة الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع بالبسيطة يجب ان يكون بسيطا
وقد كنت علمت ان اتم ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي
البسيط اعني ما يتحدد بها الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد على
انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة

اصلا بل یکون فیه مبدأ میل مستدیر بل یتحرک بالفعل علی الاستدارة ثم قد علمت انه یجب ان یکون المحدد بسیطاً کریاً محیطاً بالاجسام
المتحرکة علی الاستقامة وانه اذ لا یجوز ان یکون قابلاً للحرکة المستقیمة فلا یکون قابلاً للخرق والالتیام والتخلخل والتکاثف
والنمو والذبول والکون والفساد ولا یکون خفیفاً ولا ثقیلاً ولا حاراً ولا بارداً ولا رطباً ولا یابساً ویجب من ذلک ان یکون
مخالفاً للاجسام الکائنة الفاسدة فی المادة والا کانت مادته فی ذاتها قابلة لغیر صورته فیکون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد
الکستة حین تلبسها بصورة اخری فسدت فکانت هذه حادثة اذ کل ما یتحرک بالطباع علی الاستدارة اذ اثبت فیه کثرة لا یکون
فیه مبدأ میل مستقیم فلا یقبل الحرکة المستقیمة بالقسر ایضاً علی ما علمت فهو لیشارک المحدد فی البساطة والکریة بالفعل وامتناع الخرق
والالتیام وسائر ما یتلوه من الاحکام وینبغی ان یکون امکنته متعالیة عن امکنة الاجرام الکائنة الفاسدة واقعة فی جنبة
المحدد واما النار فتحرکها علی الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ایضاً وکانک قد تنبهت لکون المتحرک بالحرکة السرمدیة
الحافظة للزمان هو المحدد فلعلک تحکم ایضاً بان سائر الاجسام المضاهیة له فی الحرکة المستدیرة الطباعیة اذ هی بریئة من
الترکیب من الطبائع المختلفة ومتعالیة عن الکون والفساد ولیست عرضیة لتناوب ما سوی الاوضاع من الاحوال
فینبغی ان یکون حرکاتها ایضاً سرمدیة علی نهج واحد وقد عرفت انها لابد وان تکون ارادیة لا لقصد وانزعاج ولا عن قوة
جسمانیة ومتعلقة بجسم ذی قوة سابقة فما کانت تخمنه قبل نضج الحکمة اقوام من نحو ان السبب فی حرکة السماء ترکبها
من نار مصعدة وارض مهبطة فیلزم حرکة دوریة کما فی السبیکة او انها تلزمها الاستدارة لانها لتجاذب قواها لا تسکن
والاتصال کریتها لا یمکن النار التی فیها الی الصعود علی الاستقامة ولا الارضیة الی الهبوط کذلک او ان المحرک لها قوة
غیر نفسانیة مزاجیة او غیر مزاجیة لکنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحرکها علی خلاف مقتضی طباعها کل ذلک ایام
قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما یجانسه مرکباً من اجسام تجب ان تحدد بها امکنتها وجهات حرکاتها
وجعلوه فی غیر موضعه الطبیعی لکونه فی حیز خارج عن احیاز البسائط ثم الذین جعلوا حرکتها لتزاحم الناریة والارضیة
کما فی حرکة السبیکة او الاتصال الکرة لم یعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا ما تعینتا او تغلب واحدة لکن تکون مشوبة
بالطاء ولا یتزج منها دوریة واما السبیکة فیستعلم الحال فیها ولو کان حرکة السماء لحرکتها لکانت بین العلو والسفل
لا حول الوسط ثم ان یاهرب عن الوسط او یطلبه کیف یتحرک حوله بحیث یکون النسبة الی الوسط المهروب عنه او المطلوب
واحدة فی تمام المسافة ثم الی ای حد وغایة تروم الناریة صعوداً او لم تجد فوقها جهة والذین جعلوا المحرک قوة
مزاجیة او غیر مزاجیة فائضة بعد المزاج لم یعلموا ان المزاجیة انما توجب الحرکة الی مکان یقتضیه المرکب بحسب الترکیب
وان المزاج لا یبعد بقوة تقتضی ما یخالف مقتضی المزاجیة والذین جعلوا النفس تحرکها علی خلاف مقتضی طباعها

جعلها فی تعبٍ دائم ثم ان الحس یدل علی ان السماء تتضمن اجراماً مخالفة لها فی الرؤیة لان عامة جرمها لا تری منیرة و
یُری هناک اجرام نیرة دائرة حول الارض غیر محیط بها ولا یکون کما نبهت علیه فی امکنة العناصر بل تکون کانها اجزاء
من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام النیرة تکسف بعضها بعضاً یکون بعضها فوق بعض
ویکون بیننا وبینها لا سیما العالیة منها جرم السماء فلولا شفیفه لستر تلک الاجرام واما الزرقة التی نظن انها لون السماء
فانما تتخیل فی کرة البخار ووجه ذلک بعضهم بان الاجزاء اللطیفة من البخار تکون اکثر صعوداً من الکثیفة فالاجزاء
العالیة من کرة البخار تکون اقل قبولاً للضوء من السافلة فتکون تلک کالمظلمة بالنسبة الی هذه فیری الناظر
فی کرة البخار زرقة لانه اذا رئی شئ مظلم من خلف مضئ یری لون مخلوط من الظلام والضیاء وهو الزرقة وبعضهم
بان کرة البخار مستنیرة باشعة الکواکب وما وراءه غیر قابل للاستنارة فکانه مظلم فیتخیل من امتزاج استضاءة کرة
البخار مع الظلمة المتخیلة فیما وراءها اللون اللازوردی والذی انا اراه هو ان ما یکون مشفاً غیر ملون فی نفسه
لکن لا یکون شفیفاً خالصاً کشفیف الهواء المحض بل یکون کشفیف الماء فان کان ثخنه رقیقاً حتی لا یکون
کانه ساتر لما وراءه بل ینفذ فیه البصر نفاذاً جلیاً لم یتخیل له لون وان کان ثخنه غلیظاً حتی یکون کالساتر لما وراءه
تخیل هناک زرقة لانه اذ لم یر له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذاً ظاهراً بحیث یری ما وراءه تخیل ظلمة واذ هناک
ضوء ما من الاجرام النیرة تخیل لون کانه ممتزج من الظلام والضیاء اعنی الزرقة ومن ههنا تتخیل الزرقة فی الماء
الصافی الذی لیس فیه اجزاء ارضیة مکدرة ایاه ظاهرة اللون وکان عمراً غلیظ الثخن بعید الغور فاذا اغترف من
ذلک الماء غرفة لم یر فیها تلک الزرقة لرقة الثخن وتبین الید من تحت ثم فی ارائة هذا اللون عنایة من الباری سبحانه
لکونه اوفق الالوان الی الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شک فی ان القمر منها له لون یظهر عندما یزول عنه النور الذی
یحکم الحدس بکونه مستفاداً من الشمس ثم التامل الرصدی یحققه وذلک اللون هو القتمة الشبیهة بجوهر القمر کما
ذکره الشیخ یشبه ان یکون بحیث اذا وقع علیه ضوء الشمس فی جهة استضاء سائر سطوحه استضاءة ما غیر بالغة ولذلک
یُری جرمه الذی لم یقع علیه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الی الاستضاءة منه عند الانکساف واما سائر الکواکب
فربما یظن انها ایضاً انما تستنیر من الشمس والاقرب الی الحق خلافه فان اجرامها ان لم تکن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءاً ما بل یجوز ان یؤدی الضوء من حیث ینعکس وان کانت ملونة قام الضوء علی الوجه الذی یلی الشمس ولم ینفذ
نفاذاً علی السواء فتبدلت اشکال المرئی منها سیما فی السفلیین اعنی الزهرة وعطارد کما تبدلت فی القمر وقال الشیخ
علی سبیل الظن من غیر جزم ان لکل کوکب مع الضوء المشرق لون یختلف به الضوء فیوجد اشراق بعضها الی الحمرة وبعضها

الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق وضائة وهو في جوهره ذو لون او يختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون الذي يخالطه النور النار في فجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان قد يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا تنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل ولا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لالتصاق عرض له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابا الفرج ابن الطيب من ان هذا السواد بادر من السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع ليس لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوأ من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية ليستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا اضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المتشعبة من كون ذلك عن امر في ذاته فيبطلان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء وهو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك يوما فيوما فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانبه الآخر وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا انتقص بعض ضوئه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان في تلك الخيال ما لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية لبابه عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك بما طرأ في القمر

١٦٧

ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه وأما القسم الثاني أعني أن يكون ذلك من
انطباع الأشباح فيبطلان الأشباح لا تبقى محفوظة على هيأتها مع حركة المرآة طولاً وعرضاً واختلاف مقامات الناظرين
على أن المرآة التي ينعكس عنها الضوء إلى البصر وتؤدي الخيال أما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء إلى البصر لا يجتمع الخصلتان
في مرآة كما ذكر الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتطفلين في نظام العلماء إلى هذا القسم قائلاً إن وجه القمر صقيل كالمرآة فإذا
توجه الناظر إليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الأرض وصورة البحر المحيط معاً وهما مختلفان وأيضاً القدر المنكشف
من الأرض مختلف الأجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال ورمال
وأودية وشعاب وعلى العمارات منتزهات مختلفة الألوان والأحجام والأشكال فهذه الأشياء يرى الناظر أشباحها في
صفحة القمر المنيرة ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا يحس منها الأشباحاً لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل ذا الشيخ ظن أنه تشبع وأما
القسم الثالث أعني حديث انعكاس الشعاع فالظنه لبعض أعلام المتأخرين وأقول ما بال النور المنعكس من سطح البحر
أو كرة البخار يوجب ستراً ثابتاً في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس إليه ذلك النور بحيث يستضيء الأرض من ذلك الإشراق
استضاءة ربما يكون خلفاً من ضوء النهار ولا يكون سطح البحر في ذاته ولا كرة البخار في أنفسها بحيث يشرق ذلك الإشراق
وأما القسم الرابع أعني أن يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فإن كان ذلك الحائل من الأجسام العنصرية
كالأبخرة الغليظة فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر أيضاً حتى يرجع إلى
القسم الآتي أو لم يكن كذلك فيكفي في إبطاله أن الأبخرة ونحوها لا تدوم على كره [illegible] وإن كان من الأجرام
السماوية فإن كان بحيث يستر عنا أيضاً حتى يرجع إلى القسم الآتي يكون الكلام فيه ما يأتي وإن لم يكن يستر عنا كان
يكون أجراماً صغيرة نيرة مركوزة في الشمس أو في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائماً بين النيرين مانعة من وقوع
أشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما اسفر به بعض الأذكياء من المتعلمين فأقول تلك الأجرام وإن كان كل
منها صغيراً لكن يجب أن يكون المجموع مقدار كثير وكما أنها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا
أيضاً فهي وإن كانت نيرة في الجملة لكنها إذ ليست بحيث يساوي نورها أو يقرب من نور الشمس ولذلك لا تلحق
على القمر نوراً يساوي أو يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي أن يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس إذا نظرنا إليه سيما عند
الطلوع والغروب وأما القسم الخامس أعني أن يكون ذلك لساتر فإن كان ذلك الساتر من الأجرام العنصرية
بجنب فلك القمر كالأدخنة والأبخرة كفى في بطلانه ما عرفت وإن كان من الأجرام السماوية فإن لم يكن قريب المكان
جداً من القمر في طبيعتان يحفظ بحركته وضعاً واحداً فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به أو كان

بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز ابطل ذلك انه يجب ح اختلاف المنظر وان يكون الساتر ليستر تارة دون الأخرى
وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من
القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاءها كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها
بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس
اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرويت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف
اما الاشكال في تخيل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها القمر مناو اما على نهج واحد وما ذكر في
التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على نفسه فيكون
المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل زمان شيئا آخر والذي
اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة
بجملتها غير قابلة للاستنارة والمشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح
فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا كون كلها او بعضها في مكانه و
كون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية
منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة
على عدة من افلاك كوكبه كاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب وحال هذه الاجرام التي في القمر في
عدم امتياز بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الآن كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه
الاجرام غير قابلة للاستنارة والمشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون المالئ للفرج
بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من جرم واحد
لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم بسيط وهو
قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك لان القمر وان لم يكن
مشفا محضا فلا يخلو عن تشفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من
الشيخ كذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من التشفيف بالقياس اليه كما ان

١٦٩

الکہربا وان کان مادونا غیر شفاف یری ما فی قحفہ من نملۃ سوداماتت فیہ ونحوہا فلا یری فی المواضع التی تودے
تلک الاجرام ما یری فی سائر المواضع من البرق والاشراق وہذا لایقدح قدحا کثیرا فی انحفاظ شکل المحو فی الرؤیۃ
دائما علی حالۃ واحدۃ کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لایخفی علی من لہ تخیل صحیح علی ان القمر
ایضا متحرک علی نفسہ فیمکن ان یکون حرکتہ مساویۃ لحرکۃ التدویر فی القدر مقابلۃ لہا فی الجہۃ فیکون المرئی من القمر
دائما شیئا واحدا **قلت** واذ السماء متحرکۃ بالاستدارۃ ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقہا ساکنۃ کانت ہی
او متحرکۃ باطل بل ان الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسہا وحرکتہا حول الوسط عرضیۃ وآری ان للکواکب انفسا للافلاک
اخری لان الکواکب من الفلاک بمنزلۃ القلب او الدماغ من الحیوان او انہ کذلک فما یکون عدۃ افلاک لکوکب بخلاف
ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی فی بادی النظر اشتراک الاجرام النیرۃ فی حرکۃ سریعۃ شرقیۃ اولی بان یکون
القائمۃ بالمحدد الحافظۃ للزمان وبعد ذلک جد السیارات متحرکۃ حرکات ظاہرۃ متخالفۃ والثوابت متحرکۃ حرکۃ خفیۃ متفقۃ
وکلہا علی خلاف جہۃ الاولی ومناطق واقطاب غیر منطقتہا وقطبہا فاثبتوا التسعۃ افلاک اکتفاء بما لابد منہ وان جاز
ان یتعدد کرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعۃ والبطوء فی النیرین وبذلک وبالاستقامۃ والاقامۃ
والرجعۃ فی المتحیرۃ ومن المعلوم ان الحرکات البسیطۃ الفلکیۃ لایکون فیہا اختلاف ولا یعتریہا وقوف لانعطاف
اثبتوا الکل عدۃ افلاک یتحرک کل حرکۃ متشابہۃ ویلزم من الاجتماع ذلک الاختلاف وینتظم علی ما تکفل صناعۃ
المجسطی واذ لاتشابہ حرکات مراکز التدویرات حول مراکز حواملہا فی المتحیرۃ بل حول مرکز المعدل للمسیر وفی القمر
حول مرکز العالم نفتقر الی افلاک فوق ما اثبتہ بطلیموس والیقین بان الاجرام العالیۃ فی جمیع ما ہی علیہ من
العدد والمقدار والوضع وغیرہا علی افضل ما یلیق بنظام الکل فیہا فتبارک اللہ احسن الخالقین **اقول**
کانک اذ قد علمت ان السماء متحرکۃ بالاستدارۃ وانہا لاتقبل الخرق والالتیام علمت بطلان ما قد یظن من ان
الحرکۃ انما ہی للکواکب خارقۃ للسماء متدحرجۃ او غیر متدحرجۃ کالسابح فی الماء الراکد او ان السماء وان کانت
متحرکۃ لکن الکواکب تتحرک الی خلاف جہۃ حرکتہا خارقۃ ایاہا کالسابح فی الماء الی خلاف جہۃ جریہ واما ما یظن من ان
السماء والکواکب متحرکتان بالذات الی جہۃ متوافقتین فی مقدار الحرکۃ فلذلک لایفارق الکواکب امکنتہا من السماء
ولا تخرقہا کالسابح فی الماء موافقا لہ فی سمت حرکتہ ومقدارہا فیبطلہ ان الحرکۃ الذاتیۃ الطباعیۃ ان کانت
الی مکان طبیعی کانت مستقیمۃ اللہم الا ان یقال تلک الاجرام لایکون فیہا مبدا میل مستقیم ولا یتطرق الیہا قسر وان
کانت الی وضع فیجب ان تکون علی انفس المتحرکات بہا وحول مراکزہا بل الحق ان الکواکب متحرکۃ حول الوسط بالعرض

بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طبائعي
في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وارى ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة
المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة اياه وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب او
الدماغ في الحيوان او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك ككل من الكواكب السيارة فانما يبعث
قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف
ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل في فلك يسبحون انما يشير به الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمها من السيارات
ايضا تتحرك في افلاكها المثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب
تسير بسير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا تتعب بسباحة مسافة لو شئ بقدرها يعيي او الى انها في اجواف افلاكها
كالحيتان في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون الافلاك واعلم ان هذه الاجرام النيرة لاسيما المسماة
بالثابتة نجدها في بادي الرأي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا يتم الدورة في قريب من يوم
بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفة عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك
غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان يتحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى
الحكمة في الاسلام واما ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل لانحفاظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك ولم تختلف
غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني و يكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى
وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ
ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق
بشيء مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل
وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحدد الجهات حافظا بحركته السريعة حد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق
واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بملاحظة كسف بعضها بعضا وعدم
اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت
انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جرم لم ينف الكثرة فيحتمل ان يكون

للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او فتور في القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل فلكا على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله مفصلة صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك وان استتب به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا يخل بانه كيف يتشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل المسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم يتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شرح التذكرة وما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتشقيق والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وستذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى **قلت** واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في ما حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا للمنسوب من كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء ويتحرك بالعرض حارا جدا متخلخلا كما له بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها ما استحال اليها وما فرض انه كان هناك غيرها

يجب ان لا يكون غيرها السبق الحركة المحيلة اليها دا هو البعد بارداً جداً مستحفظاً لكماله بالسكون وهو الارض وينبغي

ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ولا يكون

لهذه الكثرة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلاك يكون مستديراً

بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرساً لما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح

لانزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها مع ان الارض ليبسها الطبيعي لا تعود الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان

ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى

كرة قطرها ذراع تقريباً وما يشهد بالاستدارة الحسية للتقليلين ظهور الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها

ولعل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في

كون سكونها طبيعياً او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء الباردين رد الى الحيز الطبعي **اقول**

المتحرك لا بد له ان يتبدل ماله من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدد دائماً بالنسبة متحرك في الوضع

فيجب ان يتبدل عليه الوضع ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام

ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه

عند امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه

فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركاً لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركاً

المنسوب من ان يكون متحركاً للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام السماوية

حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء والمتحركة بالحركة السريعة والبعد منه

فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسماً لا يكون التحريك محيلاً له الى

جسم آخر بل معيناً في ابقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها السحق والحك

او التمخيض او تخلخلت تخلخلاً كثيراً او عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه كان المجاور للفلاك جسم

غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب

ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف

وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلاك المتحرك بمشايعته حاراً بالطباع مستحفظاً لكماله بدوام الحركة والجسم الذي

يكون ابعد من الفلاك عديم الحركة والقرب منها بارداً في طباعه للحر مستحفظاً لكماله بالسكون ويكون بين هذين جسمين

اجسام آخران يكون كل منها قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار ملوة الى تحت بالهواء والارض مغفوفة الى
فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون لشيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض
من ذلك في غير حيزه الطبيعي او ينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة تشكلها الطبيعي على ما عرفت كرے
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم ان النار الماس محدبه بمقعر الفلك يجب
ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي
الفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يتكون هناك
جسم عنصري سوى النار او انتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة اما لانه تخلل النار
ادخنة مثلا كثيفة والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانه اذا
قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران
المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى
في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول
الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا
صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب
الارض فلانها ليبسها مع قبول الكون والفساد والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق
والنقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شيء اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل
الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي واما الماء فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه
التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة
الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء الراكد
انه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب
ان يسيل الجزآن الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه لولا ذلك لكانت الجبال
والسفن اذا ظهرت من بعيد نظر بجملتها لكن يرى اصغر ولم يكن نظر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل اما ينظر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد

الحادث الفلكية ما يكون فی آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الی ساعات الليل فلو كان للمغربين
بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمی العرض
ومنها الف ميل من ازدياد ارتفاع القطب و الكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين فی الشمال وبالعكس
للواغلين فی الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين علی سمت بين السمتين وما ورد فی التنزيل من جعل الارض
فراشا لا يستدعی كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافی الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة
لكون الفصل المشترك بين الافق ولست مستقيما فی الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة علی كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد نظن انها مع كونها مسطحة طبقات بين
كل طبقتين منها جو وفی كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها
وكان جيانا يزعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الی ان يتم عدد السبع للارضين والبحار ويكون
كل ارض مخالفة للاخرى فی الجوهر فالوسطی تراب والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابيات
ريم بها نحو من صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا بالاصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا فی تمجيد
النار وتقديسها بالنور وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعانی فی الحيز ولما فرطوا فی شان الارض بالغوا
فی تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع فی الطرف وقالوا ان فی العالم ارضين كثيرة وهی التی تتوسط
بين ابصارنا وبين النيرين فی كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع
من الارض حركة فی الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة
وابطا من النار فی الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف حيز النار على
ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهانی ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار واقتضائها التوسط عن
قولهم بكون النار فی الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضی التوسط فی الترتيب والنار فی وسط الترتيب
بين السماويات والعناصر والارض فی آخره فهذا مع موافقته لما عليها الوجود يعطی مرادكم فبالحری ان يطيب به
نفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها
دائمة الصعود وفيما بيناه من تناهی الابعاد كفاية فی ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطلهما ان قالوا
بحركة الارض بدون الافلاك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا فی ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الی المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع

على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت

من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ح ان يتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا

ذلك يقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها وقلنا ان نبطله بان

لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة

وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك الكواكب بحركتين

مختلفتين في زمان واحد وان كانت احدهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض

فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب

ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واختفت من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وحكى هذا في الشفاء من نسبة

القول بسكون الافلاك اليهم ولعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة

واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة

لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي

من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل

اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين انه يجوز

ان يكون المتصل بالارض من الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة

للحجر الكبير يكون اقل من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما

يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان

اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف اذا انطبق مركزها

عليه فغفلوا وافرادا واجزائها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز الطبيعي

وان جهة تحركها هي الوسط فتحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جميع المسافة التي يتصور ان

يتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها

ففرقة من هذه الطائفة اداروا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء واذ من شان الارض ان ترسب في الماء

لا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية على الماء بجهلهم بحقيقة السفل تشعبوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة

هوااماؤ وخلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا جمع رسب فمن هولاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك وفق للطفو او تفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا لما مر من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم ان ذلك لجذب الافلاك اياها من سائر الجهات على السواء كما حكى انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والسقف قد قام في وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية ومن زاعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها لا في جذبها الارض ومن زاعم انه لاتفاق الحركات المتساوية بها كما يعرض لحفنة تراب يجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط لاتفاق الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا هف او يسكن فيه لطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه ويتحرك اليه اجزائها فلا يستبعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تحلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في بطلان قوله وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو مح او ينتهي ويعود الكلام فيه وان جعله ساكنا لطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملاءها من الخلاء فقد احالوا وان ملاءها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فما الجار الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلازل والخسف والجاعلون اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هولاء يكذبهم ما عرفت من الشواهد الآبية على الاستدارة واما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب عنه ثم انك قد القنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبيعية وروم للاحياز الطبيعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق ويضغط ما دونه في الثقل فتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم قربت الاجسام بتوسط الاثقل يحيط به ما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة كالنار والهواء بالضغط والكل بالتقسير وظن ان المتقل هو المتخلخل المتخلخل الخلاء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المكرب هو الاندماج او انه الصلابة او انها انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون

الصغیر اقبل لما من الکبیر فیکون النار الصغیرة اسرع من الکبیرة والخلاء مع بطلانه فی نفسه کیف یکون جاذبا وکیف
یکون موضع مناولی بالقیاس لی طباعه بان ینجذب الیه الارض دون النار من موضع آخر وکیف یکون سبب
الانفلال تخلل الخلاء بل غایة الامران یکون الخلاء عدما لقلة الارساب فلا یکون کثرته تفید شیئا اذا کان الملاء
علی قدر واحد او ازید او ما نقصا من تاثیر تلک العلة فیکون قصی ما یوجبه ان یمنع الحرکة الی اسفل ویورث
البطوء فیها ولو کان اللین سبب الخفة لکان الآنک بل الزیبق اخف من الحدید اما الاشکال المتحددة فانما تکون
مواتیة للحرکة لا سببا لها کما ان السیف لا یحرکه حدته بل اذا حرک بالقسر او تحرک بثقله بالطبع سهل نفوذه فی الاجسام بحدته

قلت الفصل اذا تذکرت ما القینا من قبل ستیقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهیة کریة کیف لا
والحیز الطبیعی هو ما یقتضیه الجسم وهو علی وضعه وشکله الطبیعی اذ الخروج عن ذلک ربما یخرج عن المکان الطبیعی
والبسائط اذا کانت علی اوضاعها واشکالها الطبیعیة تکون مرتبة ترتیب مستدیر علی مستدیر حسب المجاورات الطبیعیة و
لا محالة ویکون احیازها الطبیعیة علی فرض الابعاد المفطورة کذلک فلا یوجد والمرکبات لا یخرج احیازها من احیاز البسائط
فلا یوجد حیز طبیعی خارج عن الترتیب ثم لا یکون حیز غیر طبیعی لجسم الا وهو طبیعی لآخر فلا حیز خارج اصلا ولو کانت
هناک عوالم کان کل کریا فلا یکون فیما بینها من الفرج خلاء بل ملاء فالمالی له لا یکون کریا فکذا جزءه فلا یکون حیزا
طبیعیا له ولا لآخر وهو مح وزاید بالتدبر فی ذلک من ظن ان هناک عوالم فی کل منها افلاک وعناصر مشابهة
لنظائرها من الآخر یلزمه مع ذلک ان تکثر افراد طبیعة انما یکون من خارج ولما ان کانت لبسیطة ان یتحصل کرة واحدة
مالیة بحیزها الطبیعی فلا یکون کل من افرادها المتشتتة فی العوالم فی حیزها الطبیعی بل ان کان فبعض ما لیس فیه لا ان یتحرک
بطباعه الیه فلا یکون شئ من سما فی العالمین المتحرک عنه والمتحرک الیه محدد الجهات الحرکات المستقیمة وتکثر افراد طبیعة وان اوجب
تکثر احیازها الطبیعیة بالعدد ولکنها تکون بحیث یجتمع منها کرة واحدة فلا یکون وسط کل عالم حیزا طبیعیا للارض مثلا ثم کیف
اختلف امکنة السموات المتشابهة وثم تحددت **اقول** لعلک اذا تذکرت ما القیت علیک من الاصول المسلفة فی
کتاب السماع الطبیعی استیقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهیة کریة ترتیب بسائطها محیطة بعضها ببعض لکنا
نزیدک استبصارا ببیان یکاد یکون تذکارا وتکرارا فنقول ان الحیز الطبیعی هو ما یقتضیه الجسم الطبیعی وهو علی وضعه
وشکله الطبیعی فان الخروج عن الوضع والشکل الطبیعی ربما یحوج الجسم الی الخروج عن المکان الطبیعی لعدم انطباقه علیه
ثم ان الاجسام البسیطة اشکالها الطبیعیة مستدیرة ولکل منها مع المحدد وضع طبیعی تتشابه فیکون لها فیما بینها
وضع مخصوص وتکون منضودة نضد مستدیر علی مستدیر بحیث یکون بعضها محیطة ببعض فی الجملة یجب ان تکون

متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير وتخييل ابعاض مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق التجيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا به ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تالية لها على حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته انا في العذر عما في الافلاك من النقرات التي ارتكز فيها الكواكب والتداوير ومن اختلاف ثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تميلى الفرج الواقعة بين الكرات المتغازرة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبيعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا ينثلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان تبين بما سياتي اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتغازرة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك كان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم وان كان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبيعي اذ لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء

من الجوانب كالكواكب التداوير والخوارج محاطا بجسم ذي نقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع
الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظايرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك
وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد يظن ذلك لزم مع ما
في البيان الكلي المطلق ان تكثر افراد طبيعة واحدة لا يكون من ذاتها بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تتصل
كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت
الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر
من ذلك الحيز بل ان كان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي له ان يتحرك بالطباع الى ذلك
الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة
مستقيمة او مبدأها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم
لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد لجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة
واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط
عالمها ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيم اختلفت امكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبل العناصر لان تحدد امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون لقاسر اذ السموات لا تقبل القسر

قلت الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول

المركبات من حيث تركبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما ابين شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط
فكما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد فاذن ما يقبلهما منها القيلها فان القابلة للحركة
المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولا قاسر يحركها فكما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة
فاختصاص جزء منها بجهة لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا لكل ذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة
التي هو فيها حتى لولا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز اذ حيز يؤدي
الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين من الاربعة والازدواجات الثنائية منها
ستة وتتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنا عشر وفي الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين
المتجاورين فالارض ينقلب ماء كان ينقلب الاحجار مياها على ما يفعله اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية
المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء

كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل الجبال الباردة سحاباً ينزل ثلجاً وكما يُرى من قطرات تجتمع في اناء رصاص او برنكبة اذا وضع في الجمد او الجمد فيه والهواء ناراً كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل وتحقق لانحصار في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالة بما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجاً ولنتكلم اولاً في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب كون لامحالة متكوناً لامبدعاً واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لايخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لايقبل الحركة المستقيمة وهي لاتقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لايكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى يتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لامحالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لايكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولايكون ايضاً اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا هو بقاسر بعد الوجود ونقل كل جزء من اجزاء او كل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرء نقل على اجزائه ولايمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزاء بالجهات ولاينكر ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي به تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا الجزء من الهواء مثلاً في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز او

١٨١

محمد عبد الحی رحمہ اللہ تعالیٰ مولانا

فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا الكون ان اقرب الاحياز المفروضة في
الحيز الطبيعي لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون
هواء بذلك الحيز قلنا فيه مثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما
يتاتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الاخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من
العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتاتي نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن
الانقلاب اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب
اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة
في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء والهواء والنار اما
انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها
املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم
تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة
الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير ماء وان كانت فيها
كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وايضا نرى الاجزاء الارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب
بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا
فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من ماءين ينعقد جوهرا جاسيا كما سيجئ ان شاء الله تعالى
وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء
هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها
كثيرا ما تنقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة سحابا فيجمد
سحابا ثم تنزل ثلجا كما سيأتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى

حبات ندى يجتمع بباطن الاناء او تركب ظاهره كلما انقطعت تعقبها اخرى فاما ذلك بانقلاب الهواء
المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت متشوشة في الهواء اللطيف بالاناء
لان الهواء اللطيف به لاسيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة
على انها يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة
او تراخي ازمنة حصولها وثانيا بالرشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يرشح منه الماء ولانه ربما
يحدث في غير موضع الرشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للرشح مع انه لا
يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء اللطيف به ماء وجب
ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوث الماء في بعض السطح دون بعض يكون لانتفاء
شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا
واذ ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب يحصل من الندى
حبات نشاهدها وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير
ما يلطف من الهواء بالجمد ماء وايضا ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء المجاورة
الاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثير جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه
مرة بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية خصوصا بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية الغريبة
بسرعة واذا قبلتها تحفظها طويلا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الاواني
اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى انما يحتاج اليه لانه كما
يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين
تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر متشبث بالسطح فيحول بينه و
بين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا
واما ثالثا فلانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح
الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه تلك الحبات لم يتأثر عن الاناء فضل تأثر واما انقلاب الهواء نارا
فكما في كور الحدادين فانه اذا استد الطريق والح في النفخ فيه بالكير يحصل من ماء قليلة او كثيرة بل لا يبعد ان
يحصل الحاح النفخ جدا نارا من غير نار اصلا واما عكسه فلما نرى في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات

الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا
كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون أولاً انقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع
بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب الى الكائن وأما انقلاب عن عنصرين يتوسطهما عنصران
وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في
ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة
من النار اذا طفيت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فيصير
باردة يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يكمان لسبق
الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك
الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء
الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة
للكائنة دفعة والا نتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر
جدا من شهادته بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون
والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة ستة
قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواءً او باردا او حارا انما ذلك
بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز
او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم مع التصديق بالكون يمترون
في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام ماء وما يرى منه سخينا فمختلط وقوم مع القول بالاستحالة
ينفون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها
من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد
بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاورهما ومنهم من يكثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل
وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة و
الافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التميز لاخذهم
مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما لا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع

والافتراق وأما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب وأما ارسطو فاثبت الكون والاستحالة بنحو ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى مأخذهم اولاً ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانياً فنقول هناك قوم انكروا الكون و الاستحالة معاً اما الكون فلانه اما ان يكون عن لاشيء وهو ممتنع اذ اللاشيء لا يكون موضوعاً لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يمكن فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئاً آخر وهو ممتنع لان الاول اذ كان بدون الثاني كان محصلاً في ذاته مبايناً لكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشيء وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين له معاً واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان الحس شاهداً بالكون والاستحالة تحملوا التخروج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كوناً واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء او استحالة البارد حاراً بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء والنار مثلاً برزت الاجزاء الكامنة الهوائية والنارية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حاراً وآخرون يزعمون ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج وفشوها ثم اي ما كان من البروز والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعماً منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وانقطع الكون بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون ممترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف منهم وبالجملة فيرون ان الماء ابداً وان يكون بارداً ما دام ماء وما يرى من الماء سخيناً فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه ناراً وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب زعماً منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموماً

١٨٥

والتغير لا بدله من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر
فلا يكون هناك كون بقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتتت اهواءهم في اختيار ذلك العنصر فان
كان نارا ولد البواقي عنها بالتكاثف في الهواء الا نار تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثف اشد من ذلك التكد
ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام
التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب
فالهواء ان تخلخل سمي نارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه فالداعي للذين اختاروا الماء او
الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكان اقدم
هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وتظن صاحب ان معنى الرطوبة في
الهواء اثبت منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة
نارية على ما زعموا ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن الجز
امرا عرضا بل له عنصر مصور به لكان في العناصر ما يبرده في وزان تحيز النار وللذين اصطفوا الارض
وهم شرذمة قليلة استقرار حق الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي
بدرجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية
ومنهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة
فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر اسطقسات
لستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي
لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء
والماء فما الهواء الا نار مفترة متقلة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة خالطها نارية او طرف ووسط
اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة
ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء اسخنته الحركة ومنهم من قال
بثلاثة زعما ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز
الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى يتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت
في جواهرها لم يكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من

قوة فاعلة فيها ينفعل بها عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان يجمع احدهما
اذا دعتها و بالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت و بالحري ان تسمى بغضة و عداوة
و قالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما متشابها تسمونه الكرة و اذا استولت العداوة تصرفت طبايع اربعًا

خاتمة الطبع

احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا و اشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة
فقد اوتي خيرًا كثيرا و اصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء
للآلام ومحاكماته حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى
آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم
الحكمة من العلوم العقلية علم اشرف قدرا و اعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان
لاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل و وضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها
وما احسنها وما اوضحها و اعظمها نفعا و احسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه
كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء والكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار
كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره
مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة الجنان و افاض علينا
سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة الا ان مع ذلك بقيت خرائده
تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفية فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين
فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله
جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزيينه بالحواشي المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف
ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي
لفاضت من فيضه الانهار وسالت من علمه البحار ثم قام ابنه هو مرجع الفضلاء والكرام ملجأ العلماء الاعلام
محيط الفنون العقلية قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات
محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي وهو ايضا قد توفي في آخر ليل يوم الاثنين

187

سلخ ربیع الاول سنة ١٣١٤ اربع وثلث عشرة مائة الہجریة فکمل مابقی تکمیلا کافیا وزین تزیینا شافیا
فجاء بحمد الله کما یروق النظائر ویجلو البصائر والحواشی التی کانت عند التعلیق حاشیة لاستاذ اساتذة
السند مولانا محمد نظام الدین ادخله الله فی اعلی علیین وحاشیة للشہیر فی الزمن مولانا محمد حسن
رحمه الرب ذو المنن وحاشیة لاستاذ استاذ استاذی مرجع الاقاصی والادانی مولانا محمد یوسف
رحمه الله تعالی وحفظه فی الآخرة عن موجبات التلہف وحاشیة لمولانا حمد الله السندیلی
رحمه عالم الخفی والجلی ومن الکتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازی والطوسی و
تشریح الافلاک وشروح الثلثة لامام الدین الدہلوی وعصمت الله السہارنفوری ومحمد امین
الکابلی وشرح الجغمینی وحاشیة البرجندی علیه وغیر ذلک من افادات الاستاذ واستاذ
الاستاذ وکانت تحشیته توجه الی طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفی خان اللکنوی فی المطبع المشتہر بالمصطفائی علی حسب امر المولوی
الحافظ محمد عبد الاحد مالک المطبع المجتبائی الواقع فی الدہلی آخذ الاجازة المولوی المفتی
محمد یوسف ختن مولانا ابی الحسنات محمد عبد الحی المرحوم رحمه الله الحی القیوم
وکان ذلک فی شہر جمادی الاولی سنة ١٣٠٨ ثان وثلث عشرة مائة من الہجرة
النبویة علی صاحبها افضل صلوات وازکی تحیة وانا العبد المفتقر الکئیب
الحقیر المتمسک بعروة الله الغنی ابو القاسم محمد عبد الغنی
الاحمدی البہاری ابن الحاج السید
الطاف کریم ادخله الله تعالی
جنة النعیم والحمد لله رب العالمین
والصلوة علی سیدنا
محمد وآله واصحابه
اجمعین
ط

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه قد جعل الغرض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ما نظم البرهان الآن وهي ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تاليفها من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعارض لها بسبب داخل فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير التي في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متاخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد ذلك يصير محلا للمقادير متقدرا بها يتم مساحته الجسم التعليمي متشكلا بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب او مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى مما تحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله وتناهيه في الوضع اذا تناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بالطباقة التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته يمكن ان ينفصل وينفك ولا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شيء ما يجري طريان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسماً مفرداً بل لمتّا من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك ثم ان كانت ذات خط يمكن
الامتداد في الجهات كما يقول بها ديمقراطيس ويجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور
في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين
متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع ولا يكون لازماً والا لانحصر نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع
لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدلياً لا برهانياً وللتفصي عن ذلك
حرر البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل لما جاز ان يوجد الكل بالفعل بالبحث فليجز ان يوجد كل من
الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحيز الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة
الانحصار في فرده هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابهاً للكل في الطبيعة امتنع
امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضاً بان ما جاز للكل هو الوجود
بالفعل والحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلاً غير مندرج في الكل ولا متصلاً بصنوه اي الجزء
الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل عقيب الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز الانفصال
الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما نسلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي بدل
الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك بتعميم يأتي في المقدمة الثالثة
الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يتشكك فيها بان
الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يطلق على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ الفصل الجسم الطبعي
وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد وبلية ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعني قبول فرض الابعاد
الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم للجنس تحته وهو كون الشيء في ذاته بحيث يصح

تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم ويكون هو بعينه مبدأ الآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطاري على الجسم وفرضه ابتداء انما ينافي اتصاله احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلا واحدا لانفصاله فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشئ في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطاري او الابتداء لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقبها او توجد ابتداء بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالتين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي لا نفسه فللتفصي عن هذا الشك مهدت مقدمتان اولهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص واحد من الطبيعة موجود بالفعل فاذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ثمه شخصان متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقداريين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل المتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع واحد وتتبادلا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال كل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه مساوق نحو الوجود الخاص واذا لا يجوز ان يبطل وجود الشئ الخاص به ويبقى ذلك الشئ بوجود آخر او وجودات اخر سوى عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد ولا اختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يعرض للشئ بدل الوجود الذي له وجود آخر ابتداء بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا او لا ذاك ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تبادلا في الفرض ابتداءً الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداءً مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في التجويز ابتداءً لانهما متلازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرء الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة في الخارج ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم وكذا فرض انفصاله ابتداءً بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود متغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتالف الجسم منها ومن الصورة الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا والا فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداءً بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية او يمكن طرؤه عليه او فرضه ابتداءً فيه فح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ في الفرضين المتبادلين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعدما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال معتورا على موضوع الاتصال بل كان انفصال الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال باسره ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى الصورة الجسمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال وبانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال وان كان قبولها له مشروطا بحلول

صورة و مقدار فيها ليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كانت لها حظ من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة ذلك اتصال الكل اتصالاً وحدانياً حقيقياً بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل نظراً بان القسمة عليه فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي متوافقة للكل في الهيئة كمشاركة في الاسم والحد لو كانت مخالفة او متخالفة كانت منفرزة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى بالبرهان فلنوضح لك التغاير بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي وهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباه فيها بتبدل الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا نشك ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى ثم تتبدل هيئتها التشكلية وتعينات استدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي ههنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض الشمعة تخلخل او تكاثف تسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتداً في الجهات على الاطلاق قابلاً لفرض الابعاد وهذا فصله الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد ذلك تعين ما دية بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباحتماله بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرفت عرضيته وهو لا يفارق الصورة في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد ما شيد البيان على قواعد رصينة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس وان انسد الثلم وارتفع الظلم لكن ثمه شبهتين عويصتين فلنوردهما ونفك عقدتهما ان كان الفطن لعل ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عقدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلاً في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست

١٩٢

بمتصلة فی ذاتها و تتصل بحلول الصورة فیها والا فلیجز ان لایکون الجسم متصلاً فی ذاته بل انما اتصاله لما یحل فیه
من المقادیر و الجواب ان مبنی اتصال الجسم لذاته لیس علی امتناع ان لایکون الشیء متصلاً فی ذاته
و یکون اتصاله لما یحل فیه مطلقا بل علی امتناع ان لایکون الشیء متصلاً فی ذاته ولا فی مرتبة وجود ذاته
ثم یصیر متصلا بعد تلک المرتبة لما یحل فیه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم یکن متصلاً فی ذاته کان اتصاله لا محالة
لما یحل فیه من الاعراض المتاخرة باشخاصها و مهیاتها عنه اذ لیس هناک شیء متصل غیر متاخر عنه فیکون فی
مرتبة وجوده غیر متصل ثم یصیر متصلا بخلاف الهیولی فانها وان لم تکن متصلة فی ذاتها لکن اتصالها للصورة الحالة
فیها والصورة بحسب ماهیتها متقدمة علیها فی الوجود وان کانت متاخرة عنها بتشخصها فلا یکون الهیولی فی
مرتبة وجودها بالفعل خالیة عن الاتصال و سواء فیه الوحدة الاتصالیة والکثرة المقابلة لها فان الماخوذ فی
ذلک نفس الاتصال لا وحدته او کثرته واما فی مرتبة ذاتها فلیست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالیة
والکثرة المقابلة لها ثانیها انکم قد بینتم انه لایکون للوحدة الشخصیة والکثرة المقابلة لها موضوع مشترک فان
صح ذلک فنقول لا شک ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص و بعد طرو الانفصال و عند فرضه ابتداء
بدل الاتصال مادتین شخصیتین ولا یکون موضوع الوحدة الشخصیة هو بعینه موضوع الکثرة فبطریان الانفصال
کما تنعدم صورة الجسم کذلک تنعدم مادته و حینئذ فاما ان یکون المادة بسیطة فیکون انعدامها لا محالة
بالمرة و یلزم انعدام الجسم المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام کل من جزئیه کذلک و ما ذهبتم الی اثبات
المادة الا فرارا من ذلک واما ان یکون المادة ایضا مرکبة کالجسم و یکون لها مادة باقیة عند الانفصال
فینتقل الکلام الی مادة المادة حتی یلزم الانعدام بالمرة او یتسلسل ثم انه لا یغنی التسلسل عن لزوم الانعدام
بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها کان حکمها حکم الواحدة فی لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال
اذ ینعدم کل منها بزوال وحدته فینعدم الجمیع بالمرة لانعدام کل من الآحاد فینعدم الجسم کذلک لانعدام جمیع المواد التی
فیه بالمرة و انعدام جمیع الصور التی بازائها بالطریق الاولی هذا حال طریان الانفصال علی الاتصال وقس علیه حال
فرض الانفصال ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصیة و عند
الانفصال مادتین کذلک بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة فی الحالین علی وحدتها الشخصیة لانه لا شک ان
للمادة عند الاتصال وحدة اتصالیة و تزول عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالیة ملازمة للوحدة الشخصیة
علی ما بینتم فبزوال الاتصالیة یزول الشخصیة ایضا لانا نقول انما بینا الملازمة بین الاتصالیة والشخصیة فی المتصل

بالذات كالصورة لا مطلقاً فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة
وحدتان احديهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها
ولم توجد مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة
لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية
وللكثرة الانفصالية عند حلول صور متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلاً عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما في الخارج فهي
لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يضر في وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسري الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غيرها كيف وانما اهتدينا
اليها من طريق انه لابد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
القسمة الوهمية التي هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع يساوق وحدته بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالماهية لهيولات
الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
في قدم + ان الحوادث امواج وانهار + لا يحجبنك اشكال تشابهها + عمن تشكل فيها فهي استار + ثم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال وماله هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جداً من البرهان السالف فمن
اتقن ذلك لا يتوعر عليه هذا المسلك الثاني ما سلكه في الشفاء وهذا اعم مأخذاً من الاول وتقريره ان الجسم هو
بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية
وكمالات غير محصورة والواحد البحت اي الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل فهناك امر به الجسم بالقوة

واخرى بالفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول امور شتى فما يكون له بها القوة لا يكون خارجا عن ذاته وكذا نجد له فعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا الطرفان الامران مندرجان فيه وهو مزدوج منها فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض بالهيولى فانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرا عليها حقيقة من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الذي هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى والصورة** واذ قد تبين في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا بفاقة ذاتية والجرمية طبيعة محصلة نوعية انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها في الابهام فلا تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها الهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها وانما عليه ايضا فقد بان لك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتاتى ذلك بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحلول الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد الاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا ان مادة ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين **اقول** ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي تثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد لو تثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هي الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقتدر على تجويز وجود ما يعني بالكم بدون ما تعني نحن بالصورة الاتصالية ولا في حين من الاحيان ان قيل ان تعتنق الهيولى فيتالف منها جسم او بعد ذلك

وقد يكتفي في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستعدادية في الهيولى من حيث انها
هوية استعدادية لا من حيث انها هوية استعدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يستانف
بيان ذلك فقد ذكر له في المتن وجهان الاول انه قد ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة
لا تجوز حلول شيء في آخر الا بحاجة ذاتية فان ما يستغني عن شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح
ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة
ذاتية اليها ولا نعني بالحاجة الذاتية ان يكون سببها الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو
باعتبار لازم لها في الوجود من خارج ثم الصورة طبيعة متحصلة نوعية لانها انما تختلف باموره تقارنها
في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان
ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او لهذه
طبيعة فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون
خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها
بل يكون الخطية مثلا نفسها هي مقدارية التي تحل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة
اخرى لا يكون تلك الصورة التي تتلو فصلا والجسمية باجتماعها جسمية بل تكون الجسمية احدهما متحصلة
في نفسها او نعني بالجسمية التي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل اللبيب لا يتشكك في ان افراد الطبيعة
الاستعدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الاستعدادية بل في صور منضمة اليها
من خارج او اعراض كما علمته الا ان تعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونها
او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستعدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن
قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر المستدل في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل
والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هدانا اليه الشيخ ايضا
فبكا وما ذكره يهدي الناظر وان لم يتم الناظر او ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر
في الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يخالف بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون
مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولعمري بل هذا الشك الاشكل ان يعتري في كون الانسانية مثلا
طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الانسانية مخالفة لتلك الانسانية بتمام الماهية او جزئها ويكون مطلق الانسانية

عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل بل يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم
بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة اذ ذاك اهي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك كنه
الانسانية مثلا لكنا لانشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهلت بكنهها
ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه من كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان
الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة
والغناء عنها فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد والاحيان ثبت في الكل المقام الثاني انه قد بان لك في الحكمة
الطبيعية وجوب تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهي ابعادها
في الجهات ولا يكون التناهي الا متلبسا بانقطاع تمادي الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه
وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به وهي الشكل ومن البين ان الانقطاع
والتشكل وان كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد الذات فان من تصور جسمية
غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة
المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام الثاني ان
الهيولى لا تتجرد عن الصورة وقد اورد في المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان
اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردة عنها وح
فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة
للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك في المتن ههنا
احتمال ان تكون مولفة من جواهر فردة كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزأ لا يتجزى
على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر والحاصل انك قد عرفت ان
مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم
تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متصل بالفعل ثم يلحقه المقادير
فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل يقبض
عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة
ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل

بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصافها عن رتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد
بدون الصورة انفصل تجهلها الفرق وكان الامران فى الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون
الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثانى ان الهيولى لو وجدت
بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهى ايضا مستعدة للاشياء فكانت
لها جهة القوة فهى اذن ذات جهتين فتكون ح مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا
تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعنى بها الا الجوهر القابل
فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها فما ابعدها من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه
يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انما يجوز ان تكون
متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان
يستعان فى ابطال ذلك لغيره بما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال فى غير هذا البرهان وذلك ان
الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ فى قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد
تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس فى قوتها حين ما هى متلبسة
بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية
نفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منها غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية
فليفارق كل منها الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا ح لامتناع اتحاد الاثنين
مطلقا ونفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التى
تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هى بعينها مثل احد جزئيها الذى صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشئ
لو لم ينقص منه شئ مثل حكمه وقد انتقص منه شئ هف او يخالفه اما بان عدم احدهما وبقى الآخر وانما
انعدم احدهما برفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما فى الطبيعة هف
واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث
حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت فى المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لها صورة جرمانية
لها صورة مقدارية هف وبالجملة كل شئ يجوز فى وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففى طباع ذاته
استعداد الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا بمقارنة المقدار الذات

واذا تقرر ما اثبتناه فی المقامین وجب القران بین الهیولی والصورة من الجانبین **قلت فصل فی اثبات الصورة النوعیة** کانک اذ قد دریت ابهام الهیولی وصرافة قوتها واتحاد الجرمیة بالنوع فی الاجسام کلها وانت تعلم اختلاف الاجسام بسائطها الفلکیة والعنصریة ومرکباتها الطبیعیة بحقائق مختلفة ولوازم وآثار لها تحکم بان هناک صورا اخری مقومة للهیولی نوعیة تحصل بها الحقائق النوعیة ویستند الیها اللوازم والآثار الخاصة بها وتسمی صورة نوعیة وطبیعة ولا امتناع فی تقوم المادة بصورتین مطلقا بل الصورتین من حیز واحد فی درجة واحدة ولعل الطبیعة اقدم فی التقوم من الجرمیة ولعلک اذا لم یتدلس خطرتک من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهریة وتقوم الانواع الطبیعیة الجسمیة بالاعراض بل انما یصح دخول الاعراض فی تصنفها وتشخصها وان وسوسک الوهم بانه لو احوج اختلاف الآثار واللوازم الی صور مختلفة فلیحوج اختلاف تلک الصور الی صور اخری ویلزم الترکیب بالاتناهی فالجواب لا اختلاف الصور الفلکیة لاختلاف موادها بالماهیات والعنصریة لاختلاف استعداد مادتها المشترکة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عادک الوهم بتجویز رفع الصور من البین واستناد اختلاف اللوازم والآثار الی ما اسند الیه اختلاف الصور فالجواب اذا اجرد الملاحظ علی ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحوا اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء الآخر منها وللاول والقوابل غیر مقتضیة والاستعدادات الخارجیة مطروحة فی ذلک الملاحظ فان شککت بان لجسم واحد آثار ولوازم متکثرة غیر مرتبة واسنادها الی صورة واحدة یناقض منع صدور الکثیر عن الواحد البسیط وتقوم المادة بازید من صورة طبیعیة فی درجة فالجواب اسنادها الی صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الکل فائض من الاول تعالی ولو بروابط ومعدات وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا اخری غیر الجرمیة مقومة للهیولی کالجرمیة لا الجرمیة تحصلها بالذات وتسمی نوعیة لتحصل الانواع بها وطبیعة لکونها مبادی للآثار المختصة بالانواع واما الجسمیة المطلقة فمقتضاها من کل شئ امر عام کمطلق الاین والوضع والشکل ولاثبات هذه الصورة طریقان الاول ان الاجسام بسائطها الفلکیة والعنصریة ومرکباتها الطبیعیة مختلفة الانواع فتحصل حقائقها المختلفة لایکون بالجرمیة لاتحادها بالنوع فی الاجسام کلها ولا بالهیولی اما فی العناصر خصوصا فلوحدة هیولاها بالشخص واما فی الاجسام عموما فلان الهیولیات مبهمة فی ذواتها وان اختلفت بالماهیات فلایکون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هیولی فلک وان امتازت بماهیتها عن هیولی فلک آخر

او عنصر لكنا لا نشك في ان ذلك الفلك له هيئة متصلة بالفعل ممتازة عن سائر هيئات الاجسام
فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل
الا صورة ولا تحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهرها والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلابد
من صورة اخرى الثاني ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات
المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة في اقتضائها من الجهات وايضا منها ما هو بري عن الكيفيات
الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلهذه اللوازم
والآثار مبادٍ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة
في العناصر بل هي صور اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لابد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول
ما ساق الكلام فيه نحو نحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول
ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها
بصورتين والجواب منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد
في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتجعلها
جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدإ ميل مستدير او ذات مبدإ ميل مستقيم مثلا او كانا في
درجتين وان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية
وتلك الصور باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها
طبيعة اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته الجسمية
جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عند بهمنيار
والحق عكسه فانهما وان كانتا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق
والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون
الصور وامتناع دخول الاعراض في تقويم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض يقوم بحال
للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض يقوم بهما
كالكرسي المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر
والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي لكن الفطرة السليمة

التی لم یتدنس بخلبۃ ملکۃ الجدال علیہا لا تنشرح لتجویز ان یحصل من تقارن مقولتین متباینتین
لاسیما مقولۃ الجوہر وشیء من مقولات العرض مہیۃ حقیقیۃ وحدانیۃ ونوع محصل طبیعی نعم ربما یحصل مہیۃ
اعتباریۃ ونوع صناعی لکفایۃ اتحاد الغرضی والصناعی فی ذلک ولذلک خصصنا المرکبات فی
برہان اثبات الصور النوعیۃ بالطبیعیۃ وبجوز دخول الاعراض فی تصنیف الطبائع وتشخصہا
وارتقب فی ذلک کلاما مستوفی فی النحو الثانی ما مساق الکلام فیہ متوجہ تجاہ الثانی من طریقی اثبات
النوعیۃ وذلک ایضا بوجہین الاول انکم استندلتم باختلاف الآثار واللوازم علی صور مختلفۃ
فان اخرج اختلاف الآثار الی الصور فلیخرج اختلاف الصور ایضا الی صور اخر مختلفۃ لیستند الیہا
اختلاف الصور التی اثبتوہا وہکذا الی ما لا یتناہی ویلزم الترکیب مما لا یتناہی والجواب ان الافلاک تختلف
فی المواد بالمہیۃ فاختلاف صورہا یستند الی اختلاف موادہا بلا حاجۃ الی صور اخری والعناصر وان اتحدت فی المادۃ
لکن اختلاف صورہا یستند الی اختلاف استعدادات مادتہا بحسب الصور السابقۃ المتعاقبۃ ومن ہہنا یحتاج
فی انتظام امر عالم الکون والفساد الی مادۃ ازلیۃ تجری علیہا صور متعاقبۃ بحسب استعدادات مختلفۃ فی زمان غیر متناہ
بحرکۃ دوریۃ وجسم متحرک بہا حرکۃ ارادیۃ لا یمکن استنادہ الی الواحد البسیط الحق جل مجدہ الا بتوسط جوہر عقلی
فسبحان من نصب العقول مرقاۃ من حضیض ہیولی عالم الکون الی اوج عرش السرمد حتی
یدرک سلسلۃ الوجود الی ما ہی علیہ فان قلت لم لا یجوز ان یستند اختلاف اللوازم والآثار
فی الاجسام اولا الی ما استندتم الیہ اختلاف الصور من غیر توسط وترتفع الصور من البین فانہا
تکاد تکون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ علی ذوات الاجسام المحصلۃ انواعا وجد لبعضہا نحو اقتضاء لبعض
من الآثار واللوازم دون بعض آخر منہا مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعکس فلا یمکن استنادہا
الی القوابل لان القوابل لا تکون مقتضیۃ والکلام فیما یقتضی ہذہ الآثار المختلفۃ بخلاف الصور الفلکیۃ
اذ لیس ہناک من القوابل اقتضاء لہا اصلا وانما الاقتضاء من جہۃ جود الفیض وتخصیص قابلیات
المواد یکفی لتخصیص الفیض وان لم یکن من جہۃ المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصیصات الصور
دون اقتضاء الآثار وکذا لا یمکن استناد تلک الآثار الی الاستعدادات لان تلک الاستعدادات
خارجۃ عن ذوات الاجسام ومبادی تلک الآثار لا تکون خارجۃ عنہا لان الامور الخارجۃ عند قصر
النظر علی ذوات الاجسام مطروحۃ واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصریۃ فانہا غیر مستقلۃ

٢٠٢

من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجية لانا
اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشئ من تلك الصور ونحن في قولنا نحو اقتضا تلموح الى
ان المقتضي الجاعل ليس هو جسم او صورة بل المبدأ الفياض والصور وسائط رابطة وشرائط معتبرة
والاجسام قوابل من جهة موادها وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثار و
لوازم متكثرة غير مرتبة حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند
الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ينافي حكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة
لمادة وهذا ينافي حكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة والجواب
انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انما تقتضي الحركة
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة الجرمية والشكل بضرورة
تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار
شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض من الواحد الحق تعالى وان
كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة
وشرائط او وسائط وشرائط ويدخل في صدور ما يختص بمادة او موضوع مختص وفي تحدد الحوادث
معدات وآلات من ذلك مامرت الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها
الى العلل الجاعلة قلت **فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون**
كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرميتها وطبيعتها لا توجد الا حالة في مادة لا تحتاج الى برهان
تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها محض القوة وانما
الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشئ افتقارا في الوجود الى محصله لاستلزامها فقط فالمادة
ايضا مفتقرة الى الصورة وليس شئ منهما يفتقر في تعين ماهيته الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا امكان
تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود الذات الى الذات
وان كانت من الصورة ليقبلها المادة ومن المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك
لا يدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم
الشئ على نفسه بالوجود بل انما يتفكك عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث

طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج اليها لامكان طرو القسمة العقارية عليها والقسمة انما تطرء على الفرد دون الطبيعة والنوعيات انما يعنى بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجها على نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعة الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من الطبيعة محتاج فى الوجود الفردانى الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها لا الى مادة مخصوصة واما من حيث انها هذا الفرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بها من المادة فيحتاج اليها من حيث انها هى المادة واما المادة فهى بما هى مادة وبما هى مادة ما او هذه المادة تحتاج فى الوجود الى الصورة من حيث هى صورة ما او هذه الصورة لتاخرها فى الوجود عن هذه الحيثية من الهيولى بما هى هيولى او هذه الهيولى على ان الصورة الشخصية فى العناصر تزول مع بقاء الهيولى لتشخصها فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين بل الحيثيات والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون الفردية لتشخصها فضلا عن خصوصها ثم هى اذ ليست من علل الماهيات ولا هى بالقابل وهى من حيثية الطبيعة لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للهيولى المطلقة والا كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل الآلة المطلقة للطبيعة لابد ان يكون عند اعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهى من هذه الحيثية شريكة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا استحالة فى استناد واحد بالعدد الى جاعل واحد بالعدد وتمام التاثير بواحد من العموم سواء انحصر بوحدته العامة فى فرد كل من نوعيات الافلاك اولا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من انواعها فى فرد فعلة وجودها هى علة تشخصها وهذه المسألة من غوامض الحكمة الالٰهية **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرمياتها وطبيعاتها لا توجد الا حالة فى مادة قابلة لها وقد علمت ان الشئ لا يمكن ان يحل فى آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا فى الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستقع لك عن قريب ثم انك قد سمعت ان المادة انما لها فى حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعنى بها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لابد وان يكون محصلا وانه لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان فى حد ذاته بالقوة يحتاج

فی الوجود الی محصل خارج عن جوہر ذاتہ یتحصل بہ لانہ یستلزم المحصل ولا یحتاج الیہ کما ان الجسم
یستلزم الاین ولا یحتاج الیہ فان الجسم لہ تحصل فی ذاتہ فیمکن ان یوجد من غیر افتقار الی الاین
ویستلزم الاین ویستتبعہ بخلاف المادۃ اذ لیس لہا تحصل فی ذاتہا وانما لہا مجرد القوۃ فکیف یستبد
فی الوجود بدون محصل حتی یستلزمہ بعد قیامہا بالفعل فظہر ان الہیولی ایضا مفتقرۃ الی الصورۃ و
اذا ثبت الحاجۃ من الجانبین فنقول لیس شئ منہما یفتقر فی نفس مہیتہ الی الآخر حتی یکون شئ
منہما مقوما بجوہر حقیقۃ الآخر اذ لاجزئیۃ بینہما بل احدہما حال فی الآخر علی انا نتعقل الصورۃ ولا نعلم
ان لہا مادۃ الا بتکلف شدید ونعقل المادۃ جوہرا مستعدا ولا نعلم من ذلک ان ما یستعد لہ
یجب ان یکون فیہ شئ منہ بالفعل الا ببحث وقد اتضح بذلک عدم التضایف بینہما وان کان
ذلک مما یہمنا فی اسلوب نسلکہ فی ہذا الفصل ولذلک لم یتعرض لہ فی المتن علی ان ذلک ظاہر من ثبوت
الافتقار بینہما اذ لا افتقار بشئ من المتضایفین الی الآخر بل الحاجۃ فی الحقیقین لکل منہما الی محل الآخر فی
المشہور بین اعنی الذاتین الماخوذتین مع الوصفین للوصف من کل الی الذات من الآخر فالحاجۃ اذن بین
الہیولی والصورۃ انما ہی فی الوجود فقط ثم انہ انما یستحیل ان یکون الحاجۃ من الجانبین فی وجود ذات کل الی
ذات الآخر لان ذلک دور محال لا لتغایر حیثیۃ الحاجۃ من جانب غیر حیثیۃ الحاجۃ من جانب الآخر فلا یلزم
الدور وذلک لان الحاجۃ من جانب الصورۃ الی المادۃ من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لہا والحاجۃ من المادۃ
الی الصورۃ لیست من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لہا اذ المادۃ الاولی ہی القابل البسیط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذکرتم انما یفید تعدد الحیثیتین التعلیلیتین وذلک لا یدفع الدور اذ لا یورث تغایرا
فی المحتاج والمحتاج الیہ والعلل باسرہا متقدمۃ بوجوداتہا علی وجودات معلولاتہا فاذا کان احد
الذاتین علۃ للاخرے بایۃ علۃ کانت تکون متقدمۃ علیہا بالوجود فلو کانت الاخری ایضا علۃ للاولی
وان اختلفت نوع العلیۃ تکون ہی ایضا متقدمۃ بالوجود لا محالۃ علی الاولی المتقدمۃ علیہا فتکون
متقدمۃ علی نفسہا وہذا واضح بل انما نحل اشکال لزوم الدور بان حاجۃ الصور الی القابل لیست من
حیث طبیعۃ الصور مع قطع النظر عن الفردیۃ بل باعتبار الفردیۃ اما الصورۃ الجرمیۃ فلانہا انما تحتاج
الی القابل علی ما بینا لامکان طریان القسمۃ المقداریۃ علیہا والقسمۃ المقداریۃ انفکاکیۃ کانت او وہمیۃ
انما تطرء علی الفرد من حیث انہ فرد دون الطبیعۃ من حیث انہا طبیعۃ واما الصورۃ النوعیۃ فلسنا نعنی

بها ههنا الا الطبايع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة فان الصور يطلق عليها ايضا حيث يقال
انها صور مجردة لا يحتاج فى الوجود الى قابل وان الصورة هناك نفس الهية بخلاف الماديات فان
الصورة ههنا جزء الهية واذا كان كذلك نايست الصور النوعية يحتاج الى القابل لا نها صور بل
لانها صور جسمانية تنقسم بطرو القسمة على الاجسام فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية
باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور مطلقا من حيث كونها متشخصة لا من حيث طبايعها محتاجة
الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصور
المتشخصة الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت
لا يوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية فى دفع الدور ثم انه لما لم يثبت
حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها وجب نفى حاجة طبيعة الصورة الى المادة
كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة فى المواد كذلك طبائعها حالة فيها وقد
اعترفتم مرارا بان الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى
المواد فى الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية فى مرتبة من المراتب اما فى مرتبة الطبيعة
الجنسية او النوعية او فى مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية
لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة فى نفسها اليس كما ان طبيعة الصورة حالة فى المادة
كذلك طبيعة الجوهر التى هى جنس للصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة فى الوجود مما
لا ينازع الوهم فيه العقل فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة
الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل ان كانت ناشئة
من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا
باعتبار ومتحدا به فى الخارج و فى العقل ايضا باعتبار و حلول الشئ فى شئ بدون حلول جزء او
بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى لا يكفى فى حلول الشئ حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان
يقال ان الجسم حال فى مادة الا ان يعنى به الصورة واما حاجة الشئ الى الشئ بدون حاجة الجزء او بدون
حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا سترة فيه فان الشئ محتاج الى ما هو جزء مطلقا والى ما هو
جزء باعتبار ومتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة

فی الفرد فی محل باعتبار الحاجة الیہ من حیث الفردیة لا من حیث الطبیعة لم یثبت الحکم بلزوم حلول الصورة فی
المادة علی العموم قلت نحن فی ان جوزنا حلول الطبیعة باعتبار الحاجة الی المحل من حیث الفردیة دون الطبیعة
لکنا انما نعنی بالفردیة ههنا الا خصوصها فبینهما بون و المراد بهٰذا الفردیة مرتبة الماهیة النوعیة متشخصة بای
تشخص کان مخلوطة بلوازمها فی الوجود و مکتنفة باعراضها الباقیة البتة مع بقائها موجودة و ح اذا ثبت
حلول طبیعة نوعیة فی محل فی الجملة وجب حلولها فیہ مطلقاً فی ضمن ای فرد وجدت اذ مناط الحاجة
مطلق الفردیة و لا عبرة بخصوصها بخلاف الطبیعة الجنسیة فانها اذا حلت فی محل فلا یجب من ذلک حلولها
عموماً فیہ لانها غیر متحصلة بذاتها و لا یمکن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الی المحل
لا من حیث عمومها بل من حیث خصوص فصل تحصلت بہ سواء کانت الحاجة فی وجود ذلک الفصل و النوع المتحصل
او فی وجود لازم للفصل و النوع دون الجنس فتحل فی ذلک المحل فاذا تحصلت بفصل آخر لم تحتج الی المحل فلا
تحل فیہ و اما الطبیعة النوعیة فہی متحصلة بنفسها فلو لم تحتج فی وجودها او فی لازم لها فی الوجود الی محل وجدت
قائمة بذاتها و لم یکن حلولها فی المحل اصلاً و لا یجوز ان یحتاج الطبیعة النوعیة اذا تشخصت بتشخص الی المحل
فیحل فیہ و لا یحتاج الیہ اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فیہ و ذلک لان التشخص لیس امراً موجوداً ینضم
الی الماهیة فی الخارج انضمام الصورة الی المادة فیترکب منهما الشخص ترکیباً خارجیاً کما ظن و توهم لا امراً
یتحد مع الماهیة فی الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فیترکب منهما الشخص ترکیباً عقلیاً و الجزآن متحدان
فی الخارج کما یظنہ آخرون بل قد عرفت ان لیس فی الوجود الا الطبیعة الفائضة عن جاعلها فینتزع العقل
منها التشخص من حیثیة فیضانها عنہ و ارتباطها بہ فاذا استغنت الطبیعة عن المحل فی وجود ذاتها و لوازمها
فاضت لا فی محل فکیف یمکن ان یحتاج الی المادة و تحل فیها بعد ذلک من تلقاء تشخص ینتزع منها باعتبار
مجعولیتها و من سبیل آخر لیس من الاصول ان تکثر افراد الطبیعة من جهة اختلاف القوابل فان کان
بدون لحاظ الحلول فی القابل لها تشخص یکون منحصرة فی فرد و لا یتصور ہناک تعدد حتی تحل تارة دون اخری
و ان لم یکن لها تشخص الا بلحاظ حلولها فی المادة فکیف یستند احتیاجها الی المادة المتقدمة علی حلولها فیها
الی تشخصها فنحن عندنا ثبت حلول طبیعة نوعیة فی الجملة و ان لم نقض بحاجتها من حیث هو هو نفس الطبیعة
الی المحل حتی یجب ان یکون محلولة لمتاخرة عنہ لکنا نقضی بحاجتها الیہ و لو فی لازم من لوازمها فی
الوجود و من ههنا صح ان یقال ان المراد بالحاجة الذاتیة فی قولہم الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة ما یعم

الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليها باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا الحكم جلي يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا ان لم يقدح في عموم الحال ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود ومن ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى المحل يتقوم هي او لازمها فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا وذلك لان الحال يتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لتشخص من الحال فبين التشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تقوم الا باخص بها من المادة المتشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما وهذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما او هذه الصورة اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية بنوعيها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام

في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة الدور، ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب
الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي يكون للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا
الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه والعلية القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية
لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجدونها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك
لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد
بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان
المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها
شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات
بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر
الشخص لا بمجرد الطبيعة الآبية عن الشركة بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا
اليك ويعتبر الطبيعة النوعية والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى المأخوذ لا بشرط شيء يتحد معها في
الوجود واذا تعينت فح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فتكون
تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب
الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا
للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل
هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى
الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه
بين الجاعل وما يجعله من غير تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها
بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند
ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة

۲۰۹

فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست
الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان
الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة هو الجاعل او
الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون مطلقا جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه لا يكون جاعلا للفردية
الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما
تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن للعقل ان يلحظها بحيثيتين متغايرتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير
ملاحظة تشخصها وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن اسنادها
بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون ملاحظة التشخص وان لم نجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة
بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها من حيث هي متشخصة انقبض بداهة من صدورها عن تلك
الطبيعة من حيث اطلاقها بل وجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل
يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص
بها فليس للعقل هناك تسلط على ان يأخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله
من انواع العلية بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل
وجزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله
يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء
في الوجود الى محصله ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة
لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه
على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث
هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في
تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريئا عن
المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تصدر عن ذلك
المفارق ويتقوم بالفعل باعانة من الصورة فيتشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث

انما معينة للمفارق فى وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل فى اناضة
الوجود من حيث ان وجود الصورة التى بها انما يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى
مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث
هى صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون قوة قبول الزوال
واما الصورة فهى وان كانت الزوال فى عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقبت فيعقب
البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها
يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان يفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث
هى هذه الصورة لا من حيث هى صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ نظيرا
فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من الشمس بسبب شىء ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا
لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى
تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد
ذلك بالغرض بعيد انتهى وربما شبه المقيم المفارق واستحفاظه الهيولى الواحدة بالشخص
بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم
اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث هى صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك فى العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا فى متعلق الفعل لا يقال اليس
اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير
عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند فى وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض
عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل
المستقل منحطا فى التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متماته من الآلات والمعاونات
فلا نسلم استناد المعلول فى الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا
فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة التى تمت
بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذى استقل بانضمام ما تم به

فالعلية زائدة عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا لزم ان يخرج تلك العلة التامة
والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا
بالتاثير ثم الواحد بالعموم فيما يمكن فيه منه ما انحصر بوحدته العامة في فرد ككل من الصور النوعية للافلاك
فان كلا منها بطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة
الطبيعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة
جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة
الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية
المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى هذه حال الصورة واما المادة فانه لا قابل لها وتكثر
افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك
نوع على حدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي
علة تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسألة اعني مسألة تقدم الصورة من حيث
الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة
من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة
ما بعد الطبيعة ولعلك استكشفت منها السر الخفي وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

٢١٢

خاتمة الطبع

حمداً له والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة الميادة لصاحب
الشمس البازغة بحشية من هو في الفنون الحكمية عديم النظير وفي الفنون النقلية البدر المنير مولانا الحاج
ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي المتوفى سنة ١٣٠٤ في ربيع الاول في المطبع المصطفائي
باهتمام ذو الفضل حائز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان ابن الحاج المرحوم
محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة
سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله ما دام
دوران القمرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان و فرس
فالانسان مثلا والكاتب معروضا للكلية ليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته ليس من حيث هو واحدا ولا كثيرا ولا موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس بنفس ذاته
ولا داخلا فيها والكاتب ككنه من خارج فالعقل اذا قصر الملاحظة على الانسان نفسه لم يثبت له ان يحمل عليه الا هو ولما هو ذاته او لذاتياته وانما يأتي الحمل العرضي بملاحظة اتصافه بالمحمول فان سئل عنه
بالترديد بين ايجاب خارج عنه او من هذه الحيثية وسلب ذلك بحيث يكون الترديد بين النقيضين فلا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك الا انه من تلك الحيثية ليفرق لك
فيهما بون اذ مفاد الاول سلب الثبوت المحيث والنقيض ومصداقه انتفاء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية انما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا
اللهم الا ان يحمل السلب من حيث انه سلب التحييث كان مناط صدق المحيث منه عدم صدق الايجاب فيرجع الى الاول اي اعتبار الحيثية تقييدا للموضوع فان قلت فان لم يحمل عليه من هذه الحيثية والامر الالف
الحيثية لا رد بين النقيضين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يستحق الجواب فان اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو متقول بالفعل على كثيرين ويقال
على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل ويقال على ما لا يمنع نفس تصوره ولا يمتنع عن ان يقال على كثيرين فاذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان او لم يكن هناك كثرة
بالفعل لكن يمكن ان يحمل على الكثيرين كالشمس او لم يجز حمله على الكثيرين من حيث نفس تصوره بل بالدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي بهذا المعنى المستعمل في صناعة الميزان وما يشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه الكلي
من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والكاتب كليا بمعنى انه معروض الكلية
في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم النامي ليس في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذا ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والكاتب لا يحده من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة والكثرة ولا
بالوجود ولا بالعدم كيف لا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل معنى انه من حيث تمام ذاته وتحصيل ما
انما هو هو وما يدخل في ماهيته ليس من هذه الحيثية شيئا مع اخرى فمصداق حمل نفسه وذاتياتها انما هو ذاته والمصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر الملاحظة على نفس الذات لم يجد
ما هو خارج عنه منضم اليه ومنتزع عنه لم يثبت له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا هو وما يليه الحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يأتي في نقل الحمل العرضي بملاحظة اتصافه بالمحمول هو امر زائد
على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتأتى اذا قطع النظر عن نفس الذات ههنا يوجد لك ان كل الذات والذاتي لكن لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية
قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه بعض الحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه اي من حيث هو هو
وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين النقيضين بحسب شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يصير السلب سلبا ساذجا فيها
معنى الذات الايجاب بقيوده بالمعنى الذي اريد فالجواب الصواب السلب اي كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لان الايجاب من هذه الحيثية المقيدة
لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب اعني بذلك انه ليس هو من حيث هو هو بالالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لا انه من حيث
هو ليس بالالف بتقديم الحيثية على السلب فيهما بون اذ مفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيد الثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول
ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق مع الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية ح يكون قيد السلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث

هو سلب و رفع لا يقبل ان يكيف بكيفية و لا يصلح لان يقيد بقيد فاذا ليس شيئا كما اذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه عبد الملاحظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما اثبت لشئ فيكون القيد اجمالي
ثبوت السلب و يكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشئ من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له الا ان يذهب
الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام الشارح من اهل الصناعة صرح بجواز ان يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه
الحيثية هو مصداق السلب و ليس كذلك بل مصداقه ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا و لا يكون السلب و الايجاب المقيدان حينئذ وقعيين في طرفي النقيض
لكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منفيا و مصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول و يكون التقييد بالحقيقة راجعا الى
الايجاب و يتناقض القضيتان و يصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ و الوهمية بتقدير عليها انما هي اذا اخذ في اللفظ معناه و مآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت اذا ذكرت انه
اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد من الايجاب و السلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع
فيكون لا محالة بعد الحيثية على ان يكون اداة السلب قبيل الرابطة حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب لكن الامر دائر بين النقيضين الحقيقيين اي انما يقع في التناقض تقييد السلب لا تقييد الموضوع تقييد
مشترك بين الايجاب و السلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لابد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بل ارادة التاخير في المعنى قلت ولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما عداه
بالذات فيؤتى بقيد تعيين ذات الموضوع ثم نسب المحمول الى ذات الموضوع من غير وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد بقيد العلم عن الكل بل
فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من جهة العلم و قد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح امكان الحكم عليه من ذلك الاعتبار كان القيد مفيدا و الا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل
فالقيد يميز زيدا من حيث انه عالم عن نفسه من تلك الحيثية فاذا لم يرد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم ان الحكم بالكذب من حيث ان المفاد كون طوله
من جهة علمه و الامر ليس كذلك اذا تصفحت ذلك فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة
و الحمل عليه و سلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد اما الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت و الا يكون التقييد لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم يغير الجواب الصواب السلب البتة وان عنى الحمل الاولي
لكن من غير قصد للاه الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب و قد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية الاولية و هو حاصل فكان الحيثية مقدرة موخرة والمتقدمة لفظا و ثانيا ان الموضوع
مع قيوده موخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب يرفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب ولا زيد ليس هو بكاتب فهو ان كان صريحا في السلب على مصطلحهم لكنه لم يتعرض له
الى ورود السلب على القضية الموجبة بتمامها لكن ضعفا هاوقد اتضح لك بما سمعت انه اذا ورد في السوال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شئ من الاشياء بل يكون الشئ
متصفا باحدهما البتة و يكون الترديد في ايجاب احدهما له كقولك اهل الانسان من حيث هو هو ام كثير او موجود من حيث هو هو ام معدوم او بين ايجاب امر هو الذاتي و بين ايجاب
حتى يكون منشأ الترديد بين قضيتين احدهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السوال استحقاق ان يجاب لانه طلب للتعيين بعد منع ثبوت واحد من ذينك الامرين او منع صدق واحد
من هاتين القضيتين و الوضع المبني عليه السوال فاسد وكذا السوال فلا يتحقق الجواب كيف و الجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا يصح اعطاءه فان تفضل عليه باعطاء ما لم يساله وتنبيه على
جهالة المركب على فساد الوضع الذي بني عليه السوال فخطب بسلب الشقين **قلت** نقول من رسم ان حيوانا وانسانا مخلوطا محصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريب في وجوده في الاعيان لكنه اعتد التقسيم
باقسام صورة مخصوصة فيه نوع لما اه وتد لك ان قد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالالهي اعني الحيوان بشرط لا
من حيث هو هو من غير ان يعتبر شئ زيد او يعتبر سلب شئ عنه او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بما هو به لا يكون في حيوانية سوى جسمية و تغذ وحس ان جاز ان تغاير
الف معنى من غير ان يدخل في تحصل حيوانية بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة على المجتمع منه و ما قارنه غير محمول عليه و اخرى بما يكون فيه جسمية و تغذ و حس من غير اعتبار ان لا يكون
فيه شئ آخر حتى انكان فيه مع ذلك شئ اخر كان المجموع حيوانا فيكون جنسا المجموع محمولا عليه واما وجوده في الاذهان فجلي وذلك لانا نعقل الحيوان من حيث هو ونلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه
بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان نعقل الحيوان لا بعينه بحيث يكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان يحس او نتخيل الطبيعي اذ هو فرد من الالهي يكون موجودا
بوجوده في الذهن بعض ذلك والالهي الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة فالتجرد عن الاقتران بها اما ان لا وجود له في الاعيان والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي او جزءا منه فيكون منطويا على المادة
ولواحقها و يعترنا بها وقد فرض خاليا عنها او على ان لا يكون كذلك فيكون من المفارقات ولم يكن من الحيوان الا الاسم و ان اصر على انه ان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم
وبها يوجد المأخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه يتصف في نفس الامر بالعراء مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلاف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد و ربما يجعل

عنوانا للاحكام حقيقة كما نقول انه لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه نفسه بل من اباطيل لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء الا انه يلاحظ مع عدم
شيء معه فيكون متفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض و امكان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون ماخوذا بشرط شيء
اي باعتبار تحصله واقترانه بامر غير مقوم لنفس مفهومه او بلا شرط شيء اي لا باعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران لشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء
وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة والمحتمل لما وان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوطة ايضا
ان كان طبيعة جنسية كالحيوان وكان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان طبيعة
نوعية واشترط تحصلها بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس هو الحيوان والانسان الطبيعي لا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم
في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة بالصورة الشخصية لزيد لكن ربما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس فهو موجود عندنا على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم
كلي لا يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية
فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا وبالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا لا بشيء يدخل فيه بل بنفسه
بحيث لا يحتمل تحصلا لشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يختم ويتم حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته يرفع ابهامها
وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه
فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان تحصل في الوجود بشيء او اشياء ويدخل فيه ذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس
ولم يلاحظ اختتام اعني بهذا القدر بل ان كان شيء فيه ما ذكر وامر آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس
الى المجتمع منه ومما يدخل فيه محصلا يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحصلا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحصل كان فصلا محمولا
والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له ولذا يلقب بهذه المعاني زيادة شرح في كتب المحققين واذا كان الحيوان
الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان
فكانه لا سترة فيه ويتصور ذلك على انحاء احدها ان يتعقل مفهوم الحيوان الالهي اي مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظا بلا شرط ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث
هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجودا للنفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو هو وان
لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان يتخيل او يتعقل حيوان طبيعي كزيد اذ هو فرد من الالهي فيكون الالهي
موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم
يصدق عليه هذا العنوان وهو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط التخلص عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك
المعاني حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة
ولواحقها ومقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا منها في ذاته وعاريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه
خلاف المفروض اذ لم يفرض خاليا وعاريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون واما على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون من المغايرات ولم يكن له من الحيوان الا الاسم دون
الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من المغايرات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا
بكونه لا بشرط على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون مكنوفا بالعوارض فانه يكون موجودا واحدا ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد
الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا بالنظر الى نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل بالبديهة كيف وهو متصف بالوجود
في الذهن والوحدة والمغايرة لما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا او يجعل عنوانا للاحكام حقيقة

كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا والمحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من العوارض الخارجة عنه لانه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان يلاحظ العقل اياه ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا يتوهمن ان ذلك حينئذ له بحسب الفرض الغير المطابق فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** لا يتوهمن من وجود الآلي في الاعيان ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وليس يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل والجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو الانسان والانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون انسانية واحدة تلحقها اعراض عمرو وايا بعينها اكتنفت اعراض زيد ثم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد تكثرت فتكون انسانيات مختصات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او مخيلة لم يختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها ان تقدم صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثر النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك الكثرة كلية لكنها من حيث انها حالة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وكان الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثيرين يكون كليا مشتركا بين كثيرين **اقول** لما تقرر ان الآلي كالانسان بلا شرط شيء موجود في الاعيان لا مرية في انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءه ذهب الوهم الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك موصوف بالكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض للاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل للمثل الذي على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون مثلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان فبمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي شائع الحمل على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء وكيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد تكتنفها اعراض زيد وهي بعينها تكتنفها اعراض عمرو فيكون هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء ولا يغير ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليهما واما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ونزيدهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متصفة بالناطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذ قد ابطلنا لحوق الكلية في الاعيان فلنكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بهما وهذا في هذا وذاك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات مختصة لا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان لا في الوجود ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد بان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان وان لم يكن الوجود لحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله هو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا ينكر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبار احدهما باعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى

اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا كاللون كالمجهول بعد لا يدري انه على اي معنى كم من معنى يشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل حتى يحصل ولذلك اذا اخطرنا اللون مثلا
بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب فيه معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية اذا كانت
النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد طلبت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معان آخر بعد اللونية
قبل الاشارة وليس يمكن ان يجعل اللون هو لون بعينه بلا زيادة شيئا مشارا اليه بل يكون في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا لونا فقط وقد يخصص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم تبدلها بعينه
بالقياس زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية بقي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى تحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا وايها
لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت معناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وايها ينتظر فيها بعد تحصيلها من حيث المعنى
فيكون طبيعة جنسية فههنا سؤالان تميز الفصول عن العرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول فنقول انا انا سعينا في ذلك معرفة القانون الكلي الجملي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل
في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا
الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلنا في كثير من الاشياء
وربما علمنا في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجملي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه
بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب
في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا
معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية ان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وذلك بعد
فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون تلك القسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احدى القسمين لا يجوز
ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته بل يكون اعني القاسم الفارق قسط الخاص من المقسم اعني الحصة التي صار بها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين للتقسيم الجسم
الذاتي اي بالذي يراد به تحصيل قسمين متمايزين بمعنى داخل في الذات ويكون ما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم
تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام تلك القسمة بلحوق المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا
تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول يكون استعدادها لذلك المعنى خاص البتة ولا يكون استعدادها للمعنى خارج عنها البتة فحينئذ
امكان استعدادها لذلك الذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص
من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان والحيوان ايضا فانه اذا لحق المعنى الاعم ولم يختص بحوته بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان ينقسم به كما انقسم الجنس لم يكن يدخل
في تنويع العام حيث ان يكون له مدخل في تنويع الخاص واما اذا كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل
اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان انقسامه الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت لها انفعال من سخن فيقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برد فيقبل مزاجا باردا
استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا فلا محالة
كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان
استعدادها لذلك الصورة بها كالحساس للجسم في النفس فان النفس هي التي تكون او الحساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام
هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة
الا نفسا غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي من النفس غاذية او غير ذي نفس كما ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر ان انفعال
ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات للمعارضة معارضة لها عن الاتمام
المقصودة فتقتصر بها على الصورة الحاصلة بالصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التخمر فيصادفه مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية

النوع وان لم يكن شيئا فان الجنس يتحصل بالفصل لكنه فيه بالقوة ولا يكون مضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فيقرب من ذلك كل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما يحمل على
اذا اخذناه جنسا لا بشرط لا ماهيته اذا وجدت كانت لاى موضوع كان فيها طول وعرض وعمق وليس انسانيته شرطا ثم تتم المعنى بذلك بل كل ما كان فيه ذلك فهو جسم والانسان فيه مع ذلك الف معنى آخر
فيكون المجموع جسما ويكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما الا ان يكون جزء منه جسما فان قلت
هذا خرق لاجماع الحكماء على ان التشخص بعوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بل
حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان يكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك بالوجه بعينها واما ان النفس تحتاج الى المعاني المحصلة حتى يتقرر بالفعل يجوز ان يكون
ذلك المعنى في الوجود اي مشارا اليه كان باقيا فان النفس اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق يحصل لها ماهية نوعية تامة المعنى يجوز
ان يتقرر بالفعل فليلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض
في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه بقي ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازمة
لنوع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطارى على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم
ذلك الشخص من حيث هو متشخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصي لزيد لعلك قد حصل لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع
حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بالفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان يكون
مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان بالاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصيل والابهام والخلط والتجرد فان النوع يمتاز
من وجه عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل وكالجنس الفصل ايضا لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في لحظ التعرية
واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما يتجوهر به الماهيتان فان قلت
اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضي بخلاف قوله على
على الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انا نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من
الاعراض العامة للفصول وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في
الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد ما استيقنت الجعل البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويمتنع ذلك تعلقه به في التاسيس والتعليق
الا لفقر فالغنى الا هو اذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة دائمة لدوام الامكان المتعلق الواقع من الجانبين
بوجوبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان في ذلك والحق في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع
بمحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه بدوام محاذاتها كان ذلك مستغنيا عنها ومنافيا التعلق بها وليس اذا حدث يستغني في البقاء عنها وليس
على ذلك حال البطلان والعدم بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود لو التحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ لولا ذلك انما يفسد بالغنى وضم الفاقة الى الفاقة
لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند بعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما يتخلف ظن العامة من
فلكونهم توهموا ان المتعلق من المجعول بالفاعل انما هو حدوثه والمحوج الى الفاعل هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويحكى بل ههنا
حالة بين العدم والوجود وهي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعل الوجود
لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا له في نفسه وكذلك كونه في اول آن فلم يبق من الحدوث معنى يصحح التعلق بالفاعل سوى الوجود
وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة آخر

بقول ان يرجع به الى ان مسبوقا بالعدم غير لازم لما قدمنا والثاني انه يكون غير مسبوق به لكن الشيء في آن او زمان يقتضي في الوصف بعض ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات الموجود ثم حقيقة الوجود الذي في ارجاء الزمان
في اول آن وجوده بمعنى انه نظري حيث اتفق عليه الحاجة في الشمول بذلك الكل الى تخصيص البعض فنقول انه لو كان المعلول متعلق الوجود بعلة لكان الحاجة ثابتة بين المعلوم ما لا يتخلف عنها بالزمان فان فرضت العلة حادثة
ذا المفروض لم يكن معلولها الواجب قديما ايضا لان الوجوب بالغير مسبب له عن ان يكون قديما وما ذكرنا انه عن الجواب عنه بانه نوع خارج عن تعلق المعلول بالغير فلا يكون قديما هذا التقسيم كل حادث ذي الامام التقسيم
الآخر كالقديم لم يكن الوجود والذات اي الواجب بالغير فيكون متعلق بالغير لو لوجوب من ان يحدث الوجوب بالغير لازم الوجود مادام اتصافه فلكنا التعلق ايضا اذا كان التعلق حين الوجوب ثابتا على انه وكانت علة الحاجة
الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق انما مادام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير لازمة بعده ثم نقول المشهور سواد فهم في هذه الوجهة جهان الاول ان البناء فيقبل البناء وبعده البناء ونحو ذلك كبقاء
الابن بعد فناء الاب ونحوه بقاء الماء بعد فناء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان كان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر الذي فيه فتبين بزوال تلك المؤثرات الثاني انه لو كان في البقاء متعلق الاثر من المفعول
واثره من الفاعل فاما ان يستند الى كان يحصل الذات المجعولة والوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير في الذات الباقية وجواد الجواب عن الاول انه من قبيل اخذ البعض جاعله مكانها
فان البناء ليس علة البناء بل حركة يده بسبب حركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات تلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة الاجتماع والاجتماع علة الشكل والحافظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل العام من طبيعة مستمرة وذلك ان من تلك الاجزاء اجزاء مما طبعها طبيعة ما فكانه كالبنات المتواعد الموضوع في الاساس فيه اجزاء واقعة بين سائر الاجزاء ومن البناء المنضودة
والدعائم المنضودة والسقف المرفوع ومن تحرك البناء على الاستقامة من المركز فهي لتعذرها عن الطرفين والمانع فيها من التزلزل ومنع الافتراق وفي تحركه عن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل المحال بمعنى تحصيل الحاصل
بتحصيل الحاصل [illegible] وذلك ان التحصيل استمرار الاثر واستمرار الوجود المستتبع للعرف اذا جرى الزمان فلم يحط في التحصيل بعد الابتداء وكان في الاثر بعد الابتداء فالحاصل بعد التحصيل بعد الاثر وبقاء بقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات ان يعتبر معلوم في نفسه دون اعتبار صدقه على شيء والضم اليه بمعنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه
رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منها اعتبار صدق الصدق على شيء اصلا فاذا حملا على شيء امكن ان اثبات ذلك المفهوم الحصيلا اثبات نفيه له عدلا بينهما فيهما صدقا اذا لا يجوز صدقهما على ذات واحدة
في زمان واحد من جهة واحدة لكذب بالجواز ارتفاعهما عنه عند عدم الموضوع فان اعتبروا ان المفهومين في انفسهما سميا متناقضين كما ينافيهما متباعدان بتباعد لا يتصور ابعد منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا حاجة
صدقهما على شيء منها كالمجتمعان في ذات واحدة وارتفعان عنها بجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه بجواز ارتفاعهما كالمعرفة
جهة الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان معه اذا متناقضين ممتنع تناقضين جميعا موجبة محصلة الآخر سالبة بسيطة اذ الحمل رفع صدقه على الاخير عدمه صدق موجبة للتحصيل مساوية للسالبة البسيطة
على رأي المتاخرين فهي ليست نقيض الموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على رأيهم هو الكلام اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي هو الفارسية غير معتبر يوخذ بالمعنى المصدري وعنه بالفارسية نيستى كما يقال الوجود والعدم متناقضان
فالوجود نقيض بمعنى الرفع كالمصدر وهو العدم ونقيض بالمعنى المصدري ويسمى بالفارسية نيست وبمعنى نيست فيجوز ان يكون المفهومان نقيضان فصاعدا باعتبارات فهو لهم النقيض مفهوم واحد لكون الواحد ليس الا واحد لا يمكن ان
الوجود العدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد بلا فرض لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود ليس الوجود وبمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه بالاعتبار الاول
مفهومات التناقض المفهومات التصورية فاتضح بان ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي البعض الآخر باعتبار الحمل اشتقاقا فحل عنه كثير من الافاضل ثم ان النقيضين كانت موجبة نقيضهما رفعها بمعنى سلبها وكانت سالبة نقيضها
ايجابها يسمى بالتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اى لا ترتفعان معا باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر من ان نقيض المفهوم المتصور كمفهوم المتصور وكنقيض المفهوم
التصديقي مفهوم تصديقي ان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة
ودعا حامل المساواة للنقيضين الحقيقي بناءه عليه ومفهوم محصل فاقدر حاشية ذكر في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان
يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك لا بان يكون احدهما محمولا على نفس الآخر كالمعدوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل كذا الكلي
مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو غير ذلك وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كان الوجود محمول اشتقاقا على زيد على نقيضه وهو اللاوجود محمول عليه مواطاة واذا
كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار ذلك الحمل ففي ذلك يستحيل ان يكون كل واحد منهما على نفس الآخر او على صدق على الآخر كالعدم المحمول اشتقاقا على نفس الوجود على ذاته ولذا لا يستحيل ارتفاعهما
عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على ان التناقض في القضايا انما باعتبار الصدق والكذب عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع

النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي بمعنى يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا ان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين هو السلب ويمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه او اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين لكون هو غافل الذهن عنهما تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه المورودة في مواضع عديدة تركناه لكن لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احدهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرهما في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره ومدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمه الله الباري موافقا لامر المولوي **عبد الاحد** مالك المطبع المجتبائي الواقع في الدهلي في المطبع المصطفائي باهتمام **عبد الواحد خان** اللكنوي ابن الحاج محمد مصطفى خان في سنة ١٣٠٢ اثنان وثلث عشرة مائة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وتحية فقط

ترجمة مؤلف الشمس البازغة

الحمد لك يا من هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود وعلى من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفو ربه القوي **محمد عبد الحي** اللكنوي قد سألني بعض خلاني ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبته الى سؤله فاقول هو العلامة في عصره والفهامة في دهره محقق الفنون الحكمية مدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجونفوري نسبة الى جونبور بفتح الجيم وفتح الواو وبعدها نون ساكنة بعدها باء فارسية بعدها واو ثم راء مهملة بلدة رفيعة الشان كانت من قديم الايام لارباب العلم والشان من بلاد پورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين وثلثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل الجونفوري وفرغ من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بحار التصنيف فصنف الشمس البازغة ولم يتفق له فيه ايراد جميع فنون الطبعي لضرب طبل الرحيل في اثناء مرحلة الطبعي وحرر على الفوائد الضيائية للعضد الايجي شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية حجمها اكثر من حجم شرحه واتى فيه بعجائب تنشط بها الاذهان وتفرح باسماعها الآذان ويحكى انه ما صدر عنه في تمام عمره قول رجع عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبرآباد ولقي آصف خان اعاظم امراء السلطان شاهجهان فجاء نظرة ثم رجع الى جونفور واشتغل بالتدريس وله رسالة موجزة قدر اربعة اوراق في الفارسية في اقسام الحيوان توفي في سنة اثنين وستين بعد الالف في التاسع من الربيع الاول وقد كان استاذه الشيخ افضل اذ ذاك حيا فقرأ عليه حزنا وبيانا وما عاش بعد اربعين يوما الى ان لحق به والحق انه لم يظهر بالهند مثل الفاروقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السرهندي في علم الحقائق وثانيهما هذا المحمود وكذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البلگرامي في سبحة المرجان ومن تصانيفه ما لم يطلع آزاد عليه رسالة في الصلوة والمادة ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين وارتفاعهما ورسالة فارسية في تحقيق القضاء والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجونفوري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية وقد مدح في ديباجة الآداب استاذه غاية مدح ومن المشهورين مولانا عبد الرشيد الجونفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفية وزاد السالكين وشرح اسرار الخلوة والحكوم البرهانية وحاشية كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيرها المتوفي سنة ثلث وثمانين والف ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستنكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبعي في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بفن الالهيات وقد بالغ في تصحيحه المحشون لكن لم يات احدهم بما يشفي العليل والحق على ما صرح به بحر العلوم في حاشيته على شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الالهي والطبعي قبل الالهي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط